بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

"عناصر الأفضلية النحوية والصيغ الاختيارية في القراءات القرآنية الشاذّة"

دراسة وصفية تحليلية

Elements of Grammatical Optimality and Alternative Forms in the Peculiar Qur'anic Readings: An Analytical Descriptive Study

رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه

إعداد الطالبة: رائدة علي محمد مراشدة

بإشراف الأستاذ الدكتور: يحيى عطية عبابنة

الفصل الدراسي الأول

2016/2015

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"عناصر الأفضلية النحوية والصيغ الاختيارية في القراءات القرآنية الشاذة"

دراسة وصفية تحليلية

Elements of Grammatical Optimality and Alternative Forms in the Peculiar Qur'anic Readings: An Analytical Descriptive Study

إعداد الطالبة: رائدة علي محمد مراشدة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص "اللغة والنحو"، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور يحيى عطية عبابنة.....مشرفا ورئيسا

أستاذ دكتور في اللغة والنحو في جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي.....عضوا داخليا

أستاذ دكتور في اللغة والنحو في جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور رسلان بني ياسين.....عضوا داخليا

أستاذ دكتور في اللغة والنحو في جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور موسى سامح ربابعة.....عضوا داخليا

أستاذ دكتور في الأدب والنقد في جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد مرداوي.....عضوا خارجيا

أستاذ دكتور في اللغة والنحو في الجامعة الهاشمية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب

الإهداء

بمداد من وفاء ، يمتد ما حييت، وبنور من إخلاص أعيش به إن بقيت، أُسرِجُ هذه الكَلِمَ

رمزا من عطاء، وبحرا من حب ومودة

إلى المختزن في ثنايا القلب أبدا مصدر فرح وسرور زوجي الدكتور شامان صالح معابرة

أهدي هذا العمل العلمي المتواضع

وإلى بوارق الأمل وبواعث الهمم: جمانة ... نائل ... محمد... .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شكر وتقدير

الحمد لله الذي علمنا ما لم نعلم، والصلاة والسلام على معلمنا وهادينا رسولنا محمد سيد الأنبياء والمرسلين، الذي بعثه الله بالحق، فكان خير العالمين.

في هذا المقام أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من كان له أثر في إخراج هذه الأطروحة، أخص صاحب الفضل بعد الله، أستاذي الفاضل، الأستاذ الدكتور يحيى عطية عبابنة لتفضله أولا بقبول الإشراف عليها؛ ولما أبداه من بالغ الاهتمام بها؛ ولما أعطانيه من وقته، فوجه، وأرشد فكانت آراؤه، وتوجيهاته النور الذي به اهتديت كلما تاهت بي الخطى، وكان بحلمه وأخلاقه الأبوية باعثا في نفسي العزيمة والهمة كلما وهَنَت وضاقت جزاه الله عني خير الجزاء، ومتعه بالصحة والعافية.

كما أتقدم ببالغ شكري واحترامي إلى أساتذتي الذين تكرموا علي بقبولهم مناقشة هذه الأطروحة، وتجشموا عناء قراءتها، مؤكدة أنني سأفيد إن شاء الله من كل ما سيبدونه من ملاحظات تأخذ بهذا العمل لتضعه على الطريق الصحيح، فلهم مني كل التقدير والاحترام.

ولا يفوتني في النهاية أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى الدكتور شامان صالح معابرة، والدكتورة أروى ظبيان, والدكتور مصطفى الحيادرة، والدكتور هيثم العزام على ما قدموه من نصح وملاحظات أسهمت في إنجاز هذا العمل، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ح
الملخص باللغة العربية	ي
المقدمة	1
التمهيد: القراءات لغة واصطلاحا	7
القراءات الشاذة لغة واصطلاحا	8
نظرية الأفضلية	15
الاختيارات القرآنية	41
الصيغ الاختيارية	42
أقسام الأفضلية في اللغة العربية	49
مكونات النظام اللغوي في نظرية الأفضلية	53
الفصل الأول: نظرية الأفضلية وظاهرة الحذف غير القواعدي	55
تمهيد: الحذف	56
حقيقة الحذف	57

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حذف الصوت الصائت	60
حذف الحرف	81
الفصل الثاني: نظرية الأفضلية وظاهرة الإسكان غير القواعدي"التخلص من العلامة الإعرابية"	99
تمهيد: الإسكان	100
الإسكان لغة واصطلاحا	100
إسكان الكلمات المبنية	104
إسكان المرفوع	115
إسكان المنصوب	126
إسكان المجرور	142
إسكان المجزوم	149
الفصل الثالث: نظرية الأفضلية وظاهرة التغيير غير القواعدي " التعدد في الحالات الإعرابية"	160
تمهيد: التغيير غير القواعدي	161
أنواع التغيير غير القواعدي	163
1. التغيير غير القواعدي في ضوابط البنية اللغوية الفصحى داخل التركيب	164
أ- التغيير من العلامة الأصلية إلى العلامة الفرعية: (الواو بدلا من الضم)	165
ب- التغيير من الجر إلى الرفع	171
ج- التغيير من الجزم إلى النصب	182

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

د- التغيير من النصب إلى الجر	188
2. التغييرات الأسلوبية غير القواعدية	194
أ- أسلوب الاشتغال	195
ب- أسلوب الشرط	206
ج- أسلوب العطف	210
الخاتمة	226
الملخص باللغة الإنجليزية	233
المصادر والمراجع	236

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائمة الجداول

رقم الجدول	محتويات الجدول	الصفحة
1	قاعدة الفعل المضارع المجزوم	68
2	قاعدة الفعل المضارع المجزوم	74
3	قاعدة حذف ألف ما الاستفهامية	78
4	قاعدة نصب الفعل المضارع بـ (أنْ)	87
5	قاعدة تعدي الفعل إلى المفعول الثاني بحرف الجر	92
6	قاعدة بناء الفعل الماضي غير المتصل	107
7	قاعدة بناء فعل الأمر معتل الآخر	114
8	قاعدة رفع المبتدأ	117
9	قاعدة مطابقة الصفة للموصوف	119
10	قاعدة رفع الفعل المضارع	123
11	قاعدة الحال	130

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

12	قاعدة نصب الفعل المضارع بـ(أنْ) المضمرة بعد فاء السببية	138
13	قاعدة نصب الفعل المضارع بحرف النصب (أنْ)	141
14	قاعدة الاسم المجرور	143
15	قاعدة المضاف إليه	147
16	قاعدة الفعل المضارع المجزوم	152
17	قاعدة الفعل المضارع المجزوم	154
18	قاعدة رفع جمع التكسير	168
19	قاعدة الاسم المجرور	175
20	قاعدة الفعل المضارع المجزوم	186
21	قاعدة عطف الأسماء على المحل	191
22	قاعدة الجمل المتعاطفة في أسلوب الاشتغال	201
23	قاعدة الشرط	208
24	قاعدة عطف الجمل الاسمية	217

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملخص باللغة العربية

"عناصر الأفضلية النحوية والصيغ الاختيارية في القراءات القرآنية الشاذّة"

دراسة وصفية تحليلية

إعداد الطالبة رائدة علي محمد مراشدة، بإشراف الأستاذ الدكتور يحيى عطية عبابنة

نظرية الأفضلية نظرية غربية، تُعنى بتحليل النظم اللغوية كافة؛ لقدرتها الاستيعابية لنحو اللغة البشرية النحوية وغيرها، فهي نظرية القيود المنتهكة.

وتسعى الباحثة لتوظيف هذه النظرية في القراءات القرآنية الشاذة لغة، بتطبيقها على التراكيب غير الخاضعة للقاعدة النحوية؛ نتيجة لانتهاكها شرطا أو أكثر من شروط القاعدة.

وتعددت الأداءات اللغوية التي لا تخضع لقواعد اللغة، وسميت بالمتبقي مقابل الأفضلية، فالمتبقي هو انحراف مؤقت يمكن تفسيره بوساطة قواعد فرعية، وواصفة تُولَّد من القاعدة الأصل.

وتتوزع محاور الدراسة بين المقدمة والخاتمة على تمهيد، وثلاثة فصول، تناولت الدراسة في الفصل الأول نظرية الأفضلية وظاهرة الحذف غير القواعدية التي تجلت في القراءات القرآنية الشاذة لغة، وناقشت الباحثة به إمكانية مساهمة نظرية الأفضلية في تحقيق فهم أكثر عمقا للظواهر النحوية الواردة في القراءات الشاذّة لغة. وتناولت الدراسة في الفصل الثاني نظرية الأفضلية وظاهرة الإسكان غير القواعدي في القراءات الشاذة لغة، فوظفت نظرية الأفضلية في القراءات القرآنية محل الدراسة لتحديد أكثرها أفضلية، وأقلها انتهاكا للقاعدة النحوية. وتناولت الدراسة في الفصل الثالث نظرية الأفضلية وظاهرة التغيير غير القواعدي في الأنماط اللغوية التي تثبت حالة التعدد في العلامات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإعرابية في بعض البنى التركيبية غير القواعدية، وبعض الأساليب القرآنية التي تفرد بها القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، أداءات انبرى لها النحويون لتقديم اجتهادات جديدة تقدم تفسيرا للظواهر الإعرابية لهذه الأنماط اللغوية بعيدا عن نظرية العامل، والمعمول، ففسرت في ضوء ما صنف تحت باب "التغيير غير القواعدي في ضوابط البنية اللغوية الفصحى داخل التركيب"، وتحت باب "التغييرات الأسلوبية غير القواعدية".

واتبعت الباحثة في دراستها المنهج الوصفي التحليلي، إذ عُرِضَت القراءات محل الدراسة على القاعدة النحوية في جداول؛ لمعرفة مدى اختراق القراءات الشاذة لغة للقواعد النحوية، والتوصل إلى النمط الأفضل بناء على تحقيقه لمعياري الأفضلية.

وتوصلت الباحثة إلى أن علماء اللغة كانوا على وعي بنظرية الأفضلية عند الموازنة بين الأداءات اللغوية، لكنهم آثروا التطبيق العملي على التنظير.

الكلمات المفتاحية: نظرية الأفضلية، القراءات، المتبقي، الحذف غير القواعدي، الإسكان غير القواعدي، التغيير غير القواعدي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المقدمة

يخضع الاستعمال اللغوي عادة لقواعد اللغة التي كشف النحويون عنها، بيد أنه يوجد استعمالات لغوية معينة لم تخضع للقاعدة النحوية تماما، بل يمكن القول بأنها تمردت على عنصر من عناصر القاعدة النحوية المعينة أو أكثر. ومن هذه الاستعمالات بعض القراءات القرآنية الشاذة لغة (غير القواعدية)، فالدارس اللغوي لابد له من الأخذ بعين الاعتبار أن القراءات تعد مصدرا أساسيًّا في دراسته اللغوية.

وسعت الباحثة إلى الإفادة من نظرية الأفضلية بتوظيفها في القراءات الشاذة لغة، ذلك أن بعض النحويين أعلنوا عن خطأ في التراكيب القرآنية؛ لأنهم احترموا الأفضلية القواعدية على حساب أفضلية الاستعمال؛ ولأن هذه النظرية نظرية القدرة الاستيعابية للغة البشر، أي نظرية الاستعمالات اللغوية الواردة عن أصحاب اللغة المخالفة للقاعدة النحوية، فقد تصدت إلى تفسير ما عدّ شاذا من القراءات القرآنية على تعددها، واختلافها، مقدمة المسوغات التي تعيد لهذه القراءات صحتها من جهة، ومشروعيتها من جهة أخرى.

وجاءت نظرية الأفضلية اللغوية تطويرا لنظرية النحو التوليدي، ومؤشرا على تحول نظرة العلماء باتجاه عدم إهمال التداول الاستعمالي للأداء اللغوي، ومن ثم ترتبط هذه النظرية بالتداول الاستعمالي للغة، وهي ضربان في العربية: الأفضلية الاستعمالية، والأفضلية القواعدية.

ولتطبيق نظرية الأفضلية على العربية لا بد أن تقسم إلى هذين الضربين؛ حتى يُخرج من الصدام الواسع بين القاعدة النحوية والتدريج الاستعمالي العربي. فالقواعد ليست هي الأداء اللغوي،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بل هي محاولة النحويين –في أي لغة– جمع أصناف الأداءات اللغوية ضمن مجموعات محكومة بقانون تركيبي يهيمن على أجزاء التركيب، حتى يمكن القول بقاعدة عامة تحكم أجزاء التراكيب اللغوية. والحقيقة أنّ هذا لا يمت إلى معايير الأفضلية الاستعمالية بسبب، فقد يحدث اختراق لهذه القاعدة ويكون اختراقا حادّا ينقضها، ولكن النحويين يصرون على حصر التركيب ضمن القاعدة، فتخرج توجيهاتهم متشددة باتجاه القاعدة. فاللغة لا تتميز بخضوعها التام للقواعدية؛ لأنها على امتداد عصور استعمالها تسير في طرق شتى، في حين تتميز القواعد بافتراض لحظة الإثبات الاستعمالي الظاهري الذي توضع القواعد انطلاقا منها.

وتهدف الباحثة إلى التعريف بنظرية الأفضلية، والكشف عن التدريج النحوي (التركيبي) في اللغة العربية، وتطبيق نظرية الأفضلية على التراكيب الموجودة في القراءات الشاذة لغة (غير القواعدية)، والكشف عن الصيغ الاختيارية (البديلة) لها، والحكم على التراكيب اللغوية التي تمثل صيغا اختيارية في اللغة العربية. إذ تعتمد نظرية الأفضلية على قاعدة تنص على أن كل القيود (قواعد النحو) قابلة للانتهاك أو الخرق، لذلك يجب أن تخضع لترتيب متدرج، وذلك بناء على الترتيب التفاضلي للقيود.

ولا تتعرض الباحثة إلى الناحية القدسية أو الشرعية المتحققة في القراءات القرآنية الكريمة محل الدراسة؛ فقدسية الآي القرآني ثابتة لا جدال عليها، وإنما تتعرض للناحية القواعدية وغير القواعدية من القراءات القرآنية أيا كان نوعها من المتواتر أو الشاذ، التي لا تعني نفي المقبولية اللغوية الاستعمالية .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والمنهج الوصفي التحليلي هو المنهج المتبع في هذه الدراسة، إذ تعتمد الدراسة على جمع المادة من مصادرها، ويعد أهمها كتاب "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها " لـ ابن جني. وتصنيف مادة الدراسة ضمن الآتي:

- نظرية الأفضلية وظاهرة الحذف غير القواعدي.
- نظرية الأفضلية وظاهرة الإسكان غير القواعدي.
- نظرية الأفضلية وظاهرة التغيير غير القواعدي.

حيث عُرِضت الأنماط التركيبية اللغوية (مادة الدراسة) على مجموعة من العناصر القواعدية مرتبة في جداول معينة، فإذا ما تحققت هذه العناصر، التي رُتِبت بحسب الأهمية، فإن النمط يكون قد حقق المثالية القواعدية، والاستعمالية، ومن ثم الأفضلية وهيمنة النمط على الأنماط الأخرى. في حين إذا اختل عنصر من عناصر الأفضلية وضع إشارة معينة لتدل على الاختلال، وبهذا يكشف عن الخروقات اللغوية المعلّلة في الأنماط التي ستظهر في الترتيب التفاضلي.

وفُصِل بين صحة الأداء استعماليا، ومسألة اختلال قاعدة أو أكثر من القواعد التي تخالف القاعدة الكلية، والجملة القواعدية التي تحقق شروط القواعد النحوية التي وضعها النحويون العرب. ذلك بعد عرض حد القاعدة، الذي يعد الجزء الأساس والأهم للنحو في نظرية الأفضلية؛ لمعرفة العنصر المنتهك الذي تُقيم على أساسها القراءات من الناحية اللغوية فقط، علما أن الدراسة لا غاية لها من تناول ما فشا في الاستعمال، وقوي في القياس، بل تريد تسليط الضوء على ما تمرد على القياس، على اختلاف قوة شيوعه، واستعماله المتحقق بناء على وروده في القراءات محل الدراسة.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وتتوزع محاور الدراسة بين المقدمة والخاتمة على تمهيد، وثلاثة فصول، وقائمة بالمصادر والمراجع، ذلك على النحو الآتي:

المقدمة:

تحدثت بها الباحثة عن أهمية الدراسة، وهدفها، والمنهج المتبع فيها، وإجراءات الدراسة، وخطة الدراسة فيها.

التمهيد

ويبدأ بإطلالة على القراءات القرآنية، وعلى نظرية الأفضلية، مبينة لها، ولأهم عناصرها وأنواعها.

الفصل الأول: نظرية الأفضلية وظاهرة الحذف غير القواعدي

تناول الفصل ظاهرة الحذف الذي لا يخضع للقواعدية التي تجلت في القراءات القرآنية الشاذة لغة، فكانت هناك صور عديدة تكشف عن ظاهرة الحذف فيها، إذ اعترى الحذف أصوات العربية بشقيها: الصائت، والصامت، كما اعترى الحرف، والاسم، والفعل. وهذا ما كشفت عنه القراءات محل الدراسة. وناقشت الباحثة به إمكانية مساهمة نظرية الأفضلية في تحقيق فهم أكثر عمقا للظواهر النحوية الواردة في القراءات الشاذّة لغة، فهي نظرية تفسير الأنظمة اللغوية.

ثم طُبق معيارا الأفضلية على القراءات، فعُرضت الأنماط التركيبية (القراءات) على مجموعة من العناصر القواعدية مرتبة في جداول معينة؛ للوصول إلى ترتيب الأنماط اللغوية بناء على

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تلاؤمها النسبي مع عناصر القاعدة، والوصول إلى النمط اللغوي الذي حقق المثالية القواعدية، والاستعمالية، وهيمنة النمط اللغوي على الأنماط الأخرى المقبولة من الناحية اللغوية.

الفصل الثاني: نظرية الأفضلية وظاهرة الإسكان غير القواعدي

تناول الفصل قضية أثارت إشكالا متعلقا بخاصية الإعراب في العربية، بين القراء من جانب، والنحويين من جانب آخر، وهي قضية التخلص من العلامة الإعرابية في القراءات القرآنية الشاذة لغة، دون مسوغ نحوي، إذ اختلف القراء في التحريك، والإسكان بحيث لا يظهر لهم مذهب معين؛ فسكنت الكلمات سواء أكانت مبنية أم معربة دون مسوغ نحوي. فلم يكن الإسكان لغة لتوالي الحركات، ولم تقتصر الظاهرة على الوقف، بل أصابت الكلام في الوصل أيضا. ثم وظفت نظرية الأفضلية في القراءات القرآنية محل الدراسة لتحديد أكثرها أفضلية، وأقلها انتهاكا للقاعدة النحوية. فالمخرج الأفضل لنظام لغوي ما هو ما يحقق أقل انتهاك مكلف للقاعدة اللغوية.

الفصل الثالث: نظرية الأفضلية وظاهرة التغيير غير القواعدي

تناول الفصل الأنماط اللغوية التي تثبت حالة التعدد في العلامات الإعرابية في بعض البنى التركيبية غير القواعدية، وبعض الأساليب القرآنية التي تفرد بها القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والشعر العربي، أداءات انبرى فيها النحويون لتقديم اجتهادات جديدة تقدم تفسيرا للظواهر الإعرابية لهذه الأنماط اللغوية بعيدا عن نظرية العامل، والمعمول، ففسرت في ضوء ما صنف تحت باب "التغيير غير القواعدي في ضوابط البنية اللغوية الفصحى داخل التركيب"، وتحت باب "التغييرات الأسلوبية غير القواعدية".

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثم عُرضت القراءات محل الدراسة على القاعدة النحوية في جداول؛ لمعرفة مدى اختراق القراءات الشاذة لغة للقواعد النحوية، والتوصل إلى النمط الأفضل بناء على تحقيقه لمعياري الأفضلية.

الخاتمة

وتضم أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

المصادر والمراجع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التمهيد

القراءات لغة واصطلاحا

تبدو العودة إلى التأصيل اللغوي الممهد للمعنى الاصطلاحي ضربا من الضرورة؛ للوقوف على الصورة التي انبثق عنها الأخير؛ ولأن القراءات القرآنية هي موضع نظر الباحثة في دراستها، وهي الأساس الذي ستقام عليه عناصر الأفضلية النحوية، والصيغ الاختيارية، فلا مناص أمام الباحثة من إلقاء الضوء على المعنى المعجمي للقراءات، فالقراءات "جمع قراءة وهي في اللغة مصدر سماعي لقرأ، "وقَرَأْتُ الشيءَ قُرْآنا: جَمَعْتُه، وضَمَمْتُ بعضَه إِلَى بَعْضٍ... وَمَعْنَى قَرَأْتُ القُرآن: لَفَظْت بِهِ مَجْمُوعا أَي أَلقيته"[1]. وفي الاصطلاح "مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفا به غيره في النطق بالقرآن الكريم، مع اتفاق الروايات والطرق عنه؛ سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها"[2]. وفي منجد المقرئين لابن الجزري ما نصه: "القراءات علم بكيفيات أداء كلمات القرآن، واختلافها بعزو الناقلة"[3].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1]– ابن منظور، جمال الدين. لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط3، 1414 هـ، مادة (ق ر أ).

[2]– الزَّرْقاني، محمد عبد العظيم. مناهل العرفان في علوم القرآن، اعتنى بتصحيحه: أمين سليم الكردي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1995، 288/1.

[3]– ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير. منجد المقرئين ومرشد الطالبين، طنطا، دار الصحابة للتراث، ط1، 2007، ص8.

والصحيح منها سنة متبعة، أساسها التلقي، والرواية، إذ تليت، ورويت قبل أن تكتب مصاحف عثمان، ثم تحرى الكَتَبَة في عهد عثمان هذه الروايات الثابتة بالتلقي عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– لذلك هي أصل، والرسم فرع عنها تابع لها[1].

والقراءات القرآنية تقسم إلى قسمين: صحيحة، وشاذة. ولتمييز القراءة الصحيحة من الشاذة؛ وضع علماء القراءات ضابطا للقراءة الصحيحة ذا ثلاثة شروط، هي: صحة السند، وموافقة اللغة العربية ولو بوجه، وموافقة رسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا. فصّل ابن الجزري القول فيها حتى صارت تنسب إليه، واقترنت باسمه، وذلك في كتابه "النشر في القراءات العشر"[2].

القراءات الشاذة لغة واصطلاحا

اجتهد علماء العرب في تعريف هذا الشاذّ، وحصر أمثلته المختلفة، فالشاذّ مأخوذ من قولهم: شذ: شذّ الرَّجلُ من أصحابه، أي: انفرد عنهم. وكلّ شيء مُنفرد فهو شاذٌّ.. وكلمةٌ شاذّة. وشُذّاذ النّاس: متفرّقوهم"[3]. والشاذ عند النحويين هو: "مَا فَارَقَ مَا عَلَيْهِ بَقِيَّةُ بَابِهِ، وَانْفَرَدَ عَنْ ذَلِكَ إِلى غَيْرِهِ شَاذًّا، حَمْلًا لِهَذَا الْمَوْضِعِ عَلَى حُكْمِ غيره...كَذَلِكَ كُلُّ شَيْءٍ مُنْفَرِدٍ، فَهُوَ شَاذٌّ؛ وَكَلِمَةٌ شَاذَّةٌ... وَيُقَالُ: شَاذٌّ أَي متنحٍّ"[4].

1– انظر: شلبي، عبد الفتاح إسماعيل. رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم، مكتبة وهبة، ط4، 1999، ص82.

2– انظر: ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف (ت:833). النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضباع، المكتبة التجارية الكبرى، د.ت، 9/1.

3– الفراهيدي، الخليل بن أحمد(ت:175هـ). العين، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ت، باب الشين والذّال.

4– ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين. لسان العرب، بيروت، دار صادر ، ط3، 1414 هـ، مادة:(ش ذ ذ).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والقراءة الشاذة هي التي فقدت شرطا أو أكثر من شروط القراءة المتواترة، وحينئذ لا يقرأ بها تعبدا، ولا تسمى قرآنًا[1]. ذلك بناء على ضابط القراءة المتواترة بشروطه الثلاثة، التي حددها ابن الجزري.

والقراءات الشاذّة ما هي إلا وجه قوي من وجوه القراءة، جدير الوقوف عنده، والأخذ به على أنه معبر عن طريقة في الأداء لجماعة من الناس، مع العلم أن أصحاب الشواذ هم من ثقاة العلماء، رواية ودراية[2].

والمدقق في المعاني اللغوية والاصطلاحية سواء أكانت عند علماء القراءات أم علماء النحو، يرى أنها تشترك في الدلالة على التفرد، ومخالفة المألوف المتفق عليه.

وفرق العلماء بين مفهومين للشذوذ ليصبح مصطلح الشذوذ موزعا على نوعين[3]:

1- الشذوذ عند علماء القراءة، ويكون على مستويين من الأداء هما:

أ- مستوى الأداء الوارد عن بعض القراء مع اختلال في السند.

ب- مستوى الأداء الوارد عن بعض القراء مع اختلال في الرسم، وموافقة العربية.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

---

[1]- انظر: السيوطي، جلال الدين. الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، 1987م، 217/1، 225.

[2]- انظر: النفطجي، سناء طاهر محمد عثمان. تأملات الدكتور إبراهيم السامرائي في الأبنية والأصوات في كتابه (من وحي القرآن) القراءات الشاذة أنموذجا، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، المجلد(17)، العدد (3)، 2010، ص135.

[3]- انظر: الطويل، السيد رزق. في علوم القراءات مدخل ودراسة وتحقيق، مكة المكرمة، المكتبة الفيصلية، ط1، 1985م، ص57-58.

ليكون الشذوذ الناجم عن الاختلال في السند بأنه اختيار شاذ، فيتوصل إلى التفريق بين القراءة الشاذة، والأداء الشاذّ، فيعرف الأداء الشاذّ بأنه تنويع متعدد على القراءة الشاذة التي حددت أنواعها بأربع قراءات، بينما الأداءات المختلفة أكثر من ذلك، علما بأن ضابط القراءة الشاذة أن تكون منقولة نقلا صحيحا عما سمعه الرسول – صلى الله عليه وسلم- وسكت عنه.

2- الشذوذ عند النحويين.

هو ما اقتصرت فيه القراءة على مخالفة القواعد اللغوية، وهو واقع في القراءات المتواترة كما هو واقع في أخبار الآحاد، والقراءات الشاذة سندا، وللتدليل على التفرقة بين مفهومي الشذوذ المشار إليهما قراءة حفص بن عامر لقوله تعالى: ﭽﭑﭒﭽ (القيامة:27)، حيث سكت حفص سكتة لطيفة، أي قطع الصوت زمنًا يسيرًا من غير نفس، على (مَنْ) لإظهار النون[1]، ليكون هذا النموذج الدال على القراءة، في حين قرأ الجمهور بإدغام النون مفندين قراءة حفص باعتبار أنه لم يرد عن العرب أنها وقفت على مثل ذلك. إذ عدَّ ابن جني الاستعمال ببيان النون من "مَنْ" معيبا في الإعراب, معيفا في الأسماع؛ معللا ذلك أن النون الساكنة لا توقف في وجوب إدغامها في الراء، وإن عُلِلَ الأداء بالوقف على النون الصحيحة غير مدّغمة, لينبه به على انفصال المبتدأ من خبره فغير مرضي أيضًا[2].

[1]- انظر: ابن مِهران، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت:381). المبسوط في القراءات العشر، تح: سبيع حمزة حاكمي، دمشق، مجمع اللغة العربية، 1982، ص102. وانظر: الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن فخر الدين(ت: 606هـ). مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1995، 734/30.

[2]- انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص، 124/1-125. تعرب من: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، وراق خبره، وهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وبناء على هذا التأصيل القاعدي الذي استحدثه العلماء، وحاولوا به تنظيم استعمالهم اللغوي، وضبط مجاري كلامهم، ولأن القرآن الكريم مركز نظرهم؛ فقد نشأت تلك العلاقة الوثيقة بين معطيات التقنين اللغوي، وقواعده، وإرشاداته، وبين النص القرآني المقدس بوصفه تجليا بتلك اللغة؛ ولأن التقعيد الذي عرف بالنحو مهمته ضبط الأداء اللغوي الإنساني؛ ولأن هذا الأداء لم يلتزم تلك القواعد في كل ما تطلبه منه، فقد ألفى المتعاملون مع الاستعمال اللغوي أشكالا لغوية أبت الخضوع إلى تلكم القواعد، ولما أجال الباحثون نظرهم في آي القرآن الكريم وجدوا بعضا من آيه فاتت تقعيدهم، وتجاوزت نحوهم، فما كان منهم– بدل أن يعيدوا النظر في قواعدهم إلا أن استسهلوا وصف ما خرج عن قواعدهم من الآي القرآني المقدس بالقراءات الشاذة، لذا كانت مشروعية اعتبار هذه القراءات بشتى أنواعها مصدرا أساسيا في الدراسة اللغوية؛ بمستوياتها الأربعة: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، فهي حافظة للغة العرب من الاندثار، وحامية للهجاتها من الزوال؛ لاشتمالها على كثير من لهجات العرب، وطرائق أدائهم، بل هي سجل لتاريخ العربية، إذ سجلت ظواهر من تاريخ العربية طواها الزمان بما انتهت إليه اللغة في توحدها[1].

ويقول ثعلب الذي جعل السماع نصب عينه، باعتباره الحجة القاطعة، والبرهان الناصع على القاعدة النحوية: "إذا اختلف الإعراب في القرآن[2] عن السبعة لم أفضل إعرابًا على إعراب في القرآن،

---

[1] – انظر: الجرمي، إبراهيم محمد. معجم علوم القرآن، دمشق، دار القلم، ط1، 2001 م، ص287–290.

[2]– أشار محقق البرهان أن كلمة قرآن في المخطوطة، هي: القراءات، انظر: الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت:794هـ). البرهان في علوم القرآن، تح: يوسف عبد الرحمن المرعشلي وآخرين، بيروت، دار المعرفة، ط2، 1994 م، 490/1. وهكذا هي في: ضيف، أحمد شوقي عبد السلام. المدارس النحوية، القاهرة، دار المعارف، ط3، 1976، ص230.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فإذا خرجت إلى الكلام، كلام الناس، فضلت الأقوى، وهو حسن"[1]. منكرا المفاضلة، والترجيح بينها، ويؤكد ذلك قول أبي جعفر النحاس: "السلامة عند أهل الدين إذا صحت القراءتان ألا يقال: إحداهما أجود؛ لأنهما جميعا عن النبي- صلى الله عليه وسلم- فيأثم من قال ذلك، وكان رؤوس الصحابة ينكرون مثل هذا"[2].

إضافة إلى أن القراء كانوا يكرهون أن يقال: قراءة عبد الله، وقراءة أُبيّ، وقراءة غيرهما بل يفضل أن يقال فلان كان يقرأ بوجه كذا، وفلان يقرأ بوجه كذا. والصحيح أن ذلك لا يكره كما يرى النخعي[3]. إذ يمكن الترجيح والمفاضلة بين القراءات إذا كانت تمثل اختيار القارئ ما رجحه، أو فضله لكي يقرأ به، أو كانت المفاضلة معتمدة على كون القراءة المفضلة هي قراءة الجمهور، أو أنها موافقة للغة القرآن، أو موافقة لأقيسة العرب، أو كونها الأفصح أو الأشهر، أو كونها مشابهة في اللفظ لما هو مستعمل في لغة العرب، ما دام لا يقدح في تواتر القراءة المُرجَّح، والمُفضَّل عليها[4].

وقد تحدث ابن جني عن الاحتجاج بالنوعين- المتواترة والشاذة- في مقدمة كتابه "المحتسب"، فذكر ضربا اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار، وهو ما أودعه ابن مجاهد في كتابه الموسوم بـ"السبعة في القراءات"، وضربا تعدى ذلك فسمي شاذا، أي: خارجا عن قراءة القراء السبعة،

---

[1]- نقلا عن: الزركشي، بدر الدين. البرهان في علوم القرآن، 490/1. ونقلا عن: ضيف،أحمد شوقي. المدارس النحوية، ص230.

2- النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت338هـ). إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 2004 م، 340/1.

[3]- نقلا عن: السيوطي، جلال الدين. الإتقان في علوم القرآن، 229/1.

[4]- انظر: العدوي، حمدي سلطان حسن أحمد. القراءات الشاذة دراسة صوتية ودلالية، تقديم: محمد حسن جبل، وسامي عبد الفتاح، طنطا، دار الصحابة للتراث، ط1، 2006، ص777.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إلا أنه مع خروجه عنها مساوٍ للفصاحة المصطلح عليها، لكن الغرض منه أن يُرى وجه قوة ما سمي شاذا، وأنه ضارب في صحة الرواية بجِريانه، آخِذٌ من سَمْتِ العربية مهلة ميدانه؛ لكي لا يُرى أن العدول عنه إنما هو غضٌّ منه أو تهمة له[1]. فعندما ميز ابن جني بينهما كان مدركا أن سر شذوذها يعود لفقدانها شرطا من شروط القواعدية اللغوية.

والقرآن بقراءاته، ورواياته هو مصدر مهم لقواعد علماء العربية، إذ هناك تلازم بين النّحو والقرآن الكريم، فالنحويّ لا غنى له عن القرآن لأنه مادة استشهاده للقواعد النحوية، حتى طعن بصريّو القرن الثالث في بعض القراءات التي خالفت ما قررته مذاهبهم فردّوها، وحكموا بشذوذها من غير تثبت، ولا موضوعية؛ مما أدى إلى ظهور علماء محققين كـ الفرّاء، وأبي حيان، وابن الجزري، وغيرهم كثير أنكروا عليهم فعلتهم، ونادوا بجعل القرآن الأساس المكين لقواعد النحو؛ لأن القرآن فوق النحو، والفقه، والأصول، بل هو مستند العلوم الإسلامية قاطبة، وهو أساس علومهم كما يرى إبراهيم محمد الجرمي[2].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1]– ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء كتب السنة، 2004، 11/1، 32.

2– انظر: آل إسماعيل، نبيل بن محمد إبراهيم. علم القراءات نشأته، أطواره، أثره في العلوم الشرعية، أصل الكتاب رسالة جامعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)، الرياض، مكتبة التوبة، 2000م، ص405. وانظر: الجرمي، إبراهيم محمد. معجم علوم القرآن، ص287–290.

ومن الأمثلة على طعن بعض النحويين في القراءات المتواترة، طعنهم في قراءة حمزة المتواترة السبعية في قوله تعالى: چٹٹٹٹٹٹچ (النساء: 1)، بخفض الأرحام[1]، اعتمادا منهم على القاعدة: (لا يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض) "لأنه معه كشيء واحد لا ينفرد منه، ولا يحال بينه، وبينه، ولا يعطف عليه إلا بإعادة الخافض"[2] وهي قاعدة تمسك بها البصريون. وقال المبرد: "لو أني صليت خلف إمام يقرؤها لقطعت صلاتي"[3].

ولو أمعن النظر في القرآن الكريم لوجد شواهد كثيرة تثبت ورود عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض، وهي قراءات لا سبيل لردها، كقراءة قوله تعالى: چچچچچچچچ (البقرة:217). فـ (المسجد) بقراءة الجر معطوف على الهاء في (به) دون إعادة الخافض، وقوله تعالى:چےۀۀڭڭۇۇۆۆ ۈۈچ (النساء: 127)، كما أنّ العرب نطقت به، إذ كان العجاج يقول إذا قيل له: كيف تجدك؟ يقول: خير عافاك الله، يريد: بخير[4]، ولا يُعلم لم أهمل النحويون ذلك!، إذ احتِج على الظاهرة بنظائر شعرية سمعت عن بعض العرب، كقول جميل بن معمر العذري[5]: (الخفيف)

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الغَدَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

---

[1]- انظر: ابن مِهران، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت:381). المبسوط في القراءات العشر، ص175. وانظر: ابن عطية. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، 4/2.

[2]– ابن خالويه، الحسين بن أحمد. الحجة في القراءات السبع، تح: عبد العال سالم مكرم، بيروت، دار الشروق، 1971م، ص94.

[3]– نقلا عن: الجرمي، إبراهيم محمد. معجم علوم القرآن، ص289.

[4]– انظر: ابن خالويه، الحسين بن أحمد. الحجة في القراءات السبع، ص94.

[5]– انظر: بثينة، جميل. ديوان جميل بثينة، تح: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1992، ص181.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أراد: وربّ رسمِ دارٍ، حيث جر رسمًا بـ(ربَّ) المحذوفة، إلّا أنهم مع إجازتهم ذلك، واحتجاجهم للقارئ به، يختارون النصب في القراءة. فكان الأجدر بالنحويين كما يرى إبراهيم محمد الجرمي أن يعيدوا النظر في قاعدتهم السالفة معتبرين كل قراءة ثابتة، لتصبح القاعدة: يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض بدون إعادة حرف الخفض. فهي قراءات أخذت بالتلقي، والمشافهة، فالقراءة القرآنية قراءة ثابتة، ويجب أن تعد أساسا للقاعدة النحوية التي يجب أن تتسع لتشمل كل ما ثبتت قرآنيته[1]. وتعد هذه القاعدة من القواعد المذهبية التي بنيت من القراءة، أي قواعد المذهب الكوفي، مع أنها قد ارتُئيت من قبل بصريين هما: يونس، والأخفش الأوسط[2].

نظرية الأفضلية

يعود التأريخ الأولي لظهور نظرية الأفضلية إلى عام 1970 كما يرى جون مكارثي John J. McCarthy[3]، حيث أشار إلى ما كان معروفا آنذاك من أن التراكيب (syntactic) والصوتيات (phonological) كانت متأثرة، ومقيدة بالقواعد، مصنفا هذا التأثير على نوعين:

1- عمليات تُوْقَف وتُقيَّد بناء على مُقَيِّدات المخرجات وهي القواعد.

"Processes can be blocked by output constraints"

2- إطلاق العمليات السابقة بناء على قواعد المخرجات (الاستعمال).

" Processes can be triggered by output constraints".

1- انظر: الجرمي، إبراهيم محمد. معجم علوم القرآن، ص287-290.

2- انظر: آل إسماعيل، نبيل بن محمد إبراهيم. علم القراءات نشأته،أطواره، أثره في العلوم الشرعية، ص418.

3 - J.McCarthy, John. What is Optimality Theory ?, University of Massachusetts, Linguistics Department Faculty Publication Series, 2007,p1.
http://scholarworks.umass.edu/linguist_faculty_pub.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبناء على هذا إما أن تقيد عمل القواعد، فلا تحتمل القواعد جميع الاستعمالات اللغوية، وإما أن تُجعل قواعد اللغة مرنة لاستيعاب جميع الاستعمالات اللغوية.

ثم ظهرت مناهج (approachs) جديدة في دراسة اللغة عام 1991، وفي عام 1993 تُوصل إلى نظرية الأفضلية وسميت بـ (OT): Optimality Theory التي اتبعت منهجا كان له تأثير كبير في علم الصوتيات، دفع الأبحاث باتجاه البحث في التراكيب، والمعاني، واللغات الاجتماعية، واللغات التاريخية، وأشار جون مكارثي إلى نظرية الصوتيات والتراكيب منذ عام 1972، التي سارت بشكل مواز مع نظرية الأفضلية، إلا أنهم اختلفوا في كيفية التعامل مع المخرجات[1].

وظهرت نظرية الأفضلية Optimality Theory بناء على انتقادات للنظريات السابقة، بمعنى أصح النظريات التي قامت على انتقادات للمدخلين: القيود (القواعد)، والإطلاق (الاستعمال)، وأشار جون مكارثي إلى أصحاب النظريات السابقة مثل: تشومسكي ولاسنك (Chomsky And Lasnik) اللذين قالا: إن عمليات التحويل هي فقط خيارات، وأن أي مدخل له بنية عميقة يخضع لـ (Hereafter CLM)، وهو نموذج يؤثر على التراكيب وليس على الصوتيات، وهذا النموذج يشير إلى أن عملية التحويل هي عملية اختيار، لكن الفشل في تطبيق التحويل يعتمد على الجزء المطبق عليه الذي لا يخضع إلى قواعد التقسيم إلى مقاطع، ثم انبثق عن نموذج (CLM) نظريتان هما:

- نظرية التحويل (The Theory Of Transformation) .
- نظرية التنقية (The Theory Of Filters).

[1] – J.McCarthy, John. What is Optimality Theory ?, p2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتتلخص هاتان النظريتان بأن هناك نظريات تحويل تقتضيها نظرية الـ OT (Optimality Theory) ولكن هذه القواعد لا تطبق على كل المدخلات، ونظرية التنقية[1] هي التي تحدد المدخل الذي تطبق عليه التحويلات، والمدخل الذي لا تطبق عليه التحويلات ذاتها. ونتيجة لضعف النموذج السابق ظهرت نظريات جديدة تعرضت للنقد أيضا، إلا أنه في عام 1983 طرح (Goldsmith) و(Prince) فكرة أن القواعد العامة لا تطبق على كل اللغات في كل الأوقات، ثم بُدئ يؤخذ بعين الاعتبار القواعد الخاصة لكل لغة، وكان هذا سببا جديدا لظهور نظرية الـ (OT)، التي تلقي الضوء على مشكلة القواعد العامة في اللغات، هل هي موجودة أم مفقودة؟، إذ كان مقبولا في البداية من ناحية الصوتيات، والتراكيب أن تكون هناك قواعد عامة للغات، إلا أنه ازداد الشك مع الوقت في صحة هذا الاعتقاد[2].

يستشف مما ذكره جون مكارثي في مقالته المعنونة بـ" What is Optimality Theory?" أن نظرية الأفضلية اللغوية هي امتداد، وتطور لنظريات غربية حديثة أهمها نظرية النحو التوليدي لـ تشومسكي، بل هي بديل لنظرية النحو التوليدي التي تعدُّ النظرية الأولى في فهم الظاهرة اللغوية لأكثر من أربعين سنة، ولكن صدور النظرية التوليدية التحويلية TG grammar– التي افترض فيها وجود تركيب باطني، وآخر ظاهريّ لكلّ جملة، ونظَّم العلاقة بين التراكيب عن طريق قوانين تحويليَّة– تزامن مع عدد كبير من محاولات التطوير، والتغيير التي تثبت فاعلية تفكير تشومسكي، وديناميته، وتقبُّله للنقد الذي يمكن أن يوجَّه إلى نظريته، وقد أحس هو نفسه بأن نفيه الضبط، والربط عن اللغة، وتمسكه بالجانب العقلاني أدى إلى هندسة اللغة بعيدا عن التداول الاستعمالي، ووظيفتها

[1]- التنقية: وهي تمييز الجيد من الرديء.

[2] – J.McCarthy, John. What is Optimality Theory?,p2-4.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القابلة لكثير من العناصر التي لا يمكن إخضاعها برمّتها للجانب العقلاني، ولكنّ النظرية ظلّت متمسّكة بمسألة تعدد البنى (العميقة، والسطحية) لصور الأداءات اللغوية، انطلاقا من أنّ القواعد اللغوية المخزّنة في (الكفاية (النظام اللغوي المجرد)) هي التي تحكم الصورة الذهنية للأداء اللغوي قبل أن يمرَّ بمرحلة (القوانين التحويلية) التي تعمل على إجراء التغييرات المناسبة التي تظهر في الواقع المادي المنطوق[1].

ولم يخضع صاحب النظرية لنقد الجانب العقلاني قط، بل اقتنع بضرورة سماع النقد، فوجد أنه صحيح في بعض جوانبه، لذلك أصدر أهم تطوير على النظرية بصورة حادة في عام 1994م، وهو ما أطلق عليه البرنامج المصغّر(البرنامج الأدنوي)[2]، ونفى تشومسكي مسألة البنيتين، والجانب العقلاني نفيا واضحا على الرغم من أن التحويليين العرب يرفضون الاعتراف بهذا التغيير، ولكن تشومسكي أعلنها مدوية، بعد أن اتجه إلى الجانب الفكري، ومقاومة أفكار الإمبريالية الأمريكية الاستعمارية، ولكن أهم التطورات التي تلت البرنامج المصغّر كانت نظرية الأفضلية التي جاء بها برنس(Alan Prince)، وسمولنسكي (Paul Smolensky)، وعرّف بها جون مكارثي (John J. McCarthy) كبديل لنظرية النحو التوليدي[3]، التي فتحت المجال واسعا أمام تنوُّع الأداءات اللغوية،

---

[1]– انظر: استيتية، سمير شريف. اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، إربد، عالم الكتب الحديث، 2005م، ص177–178.

[2]– انظر: عبابنة، يحيى عطية، والزعبي، آمنة. علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، إربد، دار الكتاب الثقافي، 2005، ص117–118.

[3] – J. McCarthy, John .What is Optimality Theory?, University of Massachusetts, Amherst, jmccarthy@linguist.umass.edu,2007.http://scholarworks.umass.edu/linguist_faculty_pubs/93.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذا التنوُّع في الأداء أطاح بجزء كبير من الجانب العقلاني للنظرية التوليدية التحويلية، وفتح المجال أمام اللغويين العرب لتطوير مفهوم الأفضلية قبل أن يطيح به تطور النظريات اللغوية[1]. إذ أن التطوير متسارع، وهذا ما جعل تشومسكي قادرا على صياغة وصف دقيق للنظرية اللسانية بأنها "ثورية"[2]، واللغويون العرب ما زالوا في كثير من أحوالهم عند النظرية التركيبية (فيرث) وتطوير (هاليداي)، أو عند البنى النحوية على أفضل تقدير.

إن نظرية الأفضلية أو التفاضلية Optimality Theory بشكلها المطروح الآن هي نظرية غربية حديثة، نُظِّر لها في منتصف التسعينات من القرن الماضي الميلادية عن طريق (Alan Prince) و(Paul Smolensky) عام 1993م في الكتاب الموسوم بـ"Optimality Theory"[3] إذ طرحا فيه نظرية بديلة لنظرية النحو التوليدي هي نظرية الأفضلية، كما أولاها Rene Kager الاهتمام ونشر كتابا حولها بعنوان "Optimality Theory" وضح به النظرية، ذاكرا ماهيتها، وأهدافها، ومميزاتها، وغير ذلك، وقدمها للقارئ العربي فيصل بن محمد المهنا، وذلك ترجمة لكتاب "النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي" لمؤلفه رينيه كاخر عن الإنجليزية، الصادرة سنة 2004م.

أشار المترجم في المقدمة إلى هدفه من الترجمة، وهو التأطير النظري لنظرية الأفضلية، وجعلها في متناول القارئ العربي، لافتقار المكتبة العربية في الوقت الحاضر إلى نصوص- سواء

---

[1]- انظر: عبابنة، يحيى عطية، والزعبي، آمنة. علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، ص117-118.

[2]- انظر: تشومسكي، نعوم. آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن، ترجمة: حمزة بن قبلان المزينى، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2005، ص69.

3 - Prince, Alan ,& Smolensky, Paul .Optimality Theory Constraint Interaction in Generative Grammar, First circulated: April, 1993, RuCCS-TR-2; CU-CS-696-93: July, 1993, Minor Corrections: December, 1993,ROA Version: August, 2002.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أكانت أصيلة أم مترجمة– يمكن وصفها بالشمولية أو التعمق في تقديم مبادئ نظرية الأفضلية، ويعزى ذلك كما يرى المترجم إلى عاملين مهمين، هما[1]:

1– الحداثة النسبية للإطار النظري الذي طرح لأول مرة في منتصف التسعينيات الميلادية.

2– قلة الباحثين المهتمين بهذه النظرية والتنظير لها في العالم العربي.

وبين المترجم مفهوم هذه النظرية، والفكرة الرئيسة التي تتمحور حولها، والمباحث التي تضمنتها، ممهدا لأهم مصطلحاتها، دون ذكر لمنهج معين متبع في الترجمة. ملحقا الترجمة بمسردين للمصطلحات، أحدهما بالعربية والإنجليزية، والآخر بالإنجليزية والعربية، وكشافا للموضوعات.

وقد كانت الترجمة محلا لأنظار الدارسين، ولفتت انتباههم إلى جدة موضوعها، إلا أن ذلك لم يمنع من إبداء بعض الملاحظات عليها، فمن الملاحظات التي أخذت على الترجمة كما يرى عبد الرحمن بن حسن العارف أنها تخلو من تعليقات المترجم على قضايا الكتاب، إذ ليس لها وجود يذكر، كما وأنه لم يشر إلى مدى إمكانية استفادة اللغة العربية من هذه النظرية في التحليل اللغوي، على الرغم من أن المؤلف نفسه تعرض لبعض ملامح هذه النظرية في اللهجة الفلسطينية، وهنا تبرز أهمية الربط بين العربية وغيرها من اللغات في كيفية الإفادة من تطبيق هذه النظرية على أنظمتها

[1]– انظر: كاخر، رينيه. النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ترجمة: فيصل بن محمد المهنا، جامعة الملك سعود، الرياض، 2004، ص(هـ)، مقدمة المترجم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اللغوية. كما لوحظ على الترجمة أنها كانت بحاجة إلى مُراجع لغوي؛ نظرا لكثرة الأخطاء اللغوية في الأسلوب، والإملاء (الرسم الكتابي)[1].

قدم رينيه كاخر لنظرية الأفضلية (التفاضلية) أو المثلوية– وهو المقابل العربي الذي اختاره حمزة بن قبلان المزيني لمصطلح (Optimality) في ترجمته لكتاب "آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن" لـ نعوم تشومسكي[2] –، التي تُعنى بتحليل مناحي النظام اللغوي كافة، محاولة تفسير النظام اللغوي بمستوياته التحليلية كافة، وإثبات قدرتها على التعامل تحليليا مع هذا النظام بمفهومه الشامل[3]. فهي: "نظرية القدرة الاستيعابية للغة البشرية"[4]، أي القدرة الاستيعابية لكل المفردات والتراكيب التي تتحرك في الواقع البشري، وهي أيضا "نظرية القيود المنتهكة"[5]، أي نظرية الاستعمالات اللغوية الواردة عن أصحاب اللغة المنتهِكة لشرط من شروط القاعدة النحوية.

ويتساءل تشومسكي في أثناء حديثه عن الأفضلية (المثلوية): إلى أي مدى تكون اللغة "مُحْكمة"؟ بمعنى إلى أي مدى تتوافق الاستعمالات اللغوية مع قواعد اللغة؟ مجيبا بذات الوقت بأن اللغة قريبة جدا من الإحكام، بمعنى أن أي شذوذ عن الضرورة التصورية التي توجبها الملكة اللغوية –اللغة– مدفوع بشروط مفروضة من الخارج، تفرضها حاجة أنظمة الذهن (الدماغ) الأخرى من أجل

1– انظر: العارف، عبد الرحمن بن حسن. واقع ترجمة اللسانيات الغربية إلى اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، بحث من الموقع: https://uqu.edu.sa/aharef

2– انظر: تشومسكي، نعوم. آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن، ص70.

3– انظر: كاخر، رينيه. في التحليل اللغوي، ص(هـ، ط)، المقدمة.

4– كاخر، رينيه. النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ص4.

5– كاخر، رينيه. النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ص125.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

استخدام التمثيلات التي توفرها الملكة اللغوية، ويشير هذا على وجه الخصوص إلى حاجة النظامين النطقي، والإدراكي لاستثمار تمثيلات الصورة الصوتية، وإلى حاجة النظام التصوري لاستثمار تمثيلات الصورة المنطقية، مضيفا إلى أن اللغة تلجأ للانزياح (النقل أو التغيير) مدفوعة بالحاجة إلى تنظيم المعلومات من أجل التواصل الأمثل، أي الأفضل[1].

جاءت هذه النظرية لتفسير الأنظمة اللغوية، والكشف عن حقيقتها، وتحقيق فهم أكثر عمقا للظواهر الصوتية، والصرفية، والنحوية، ومع ظهور هذه النظرية تسعى الباحثة لتقديم خدمة جديدة للقراءات الشاذة لغة، بتطبيقها على التراكيب القرآنية غير القواعدية، التي لا تخضع للقاعدة، نتيجة انتهاكها جزئية معينة منها؛ ذلك أن بعض النحويين وقعوا في مشكلة عندما أعلنوا خطأ بعض التراكيب القرآنية؛ لأنهم احترموا الأفضلية القواعدية على حساب أفضلية الاستعمال. إذ غاب عن أذهانهم حقيقة مهمة، وهي أن المتكلم مقيد في استعماله للغة بظواهر اجتماعية، ونفسية محددة، وغير مقيد بقواعد قاصرة؛ عجزت عن استيعاب لغات العرب جميعها، نتيجة اعتمادهم على مستوى لغوي معين في التقعيد، يتمثل في اللغة الأدبية الفصيحة.

ويؤكد ذلك قول جوزيف فندريس: "في أحضان المجتمع تكونت اللغة، ووجدت يوم أحس الناس بالحاجة إلى التفاهم بينهم، وتنشأ من احتكاك بعض الأشخاص، الذين يملكون أعضاء الحواس، ويستعملون في علاقاتهم الوسائل التي وضعتها الطبيعة تحت تصرفاتهم، الإشارة إذا

[1]– انظر: تشومسكي، نعوم. آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن، ص70–71.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أعوزتهم الكلمة، والنظرة إذا لم تكفِ الإشارة"[1]، و"النفس الإنسانية بما يعتورها من حالات الرضا والسرور، والغضب والنفور، والاستحسان والاشمئزاز، وغير ذلك، ينعكس أثرها على اللغة في تطورها وحياتها؛ إذ تقبل النفس ألفاظا فتحيا، وتعاف ألفاظا أخرى فتموت، ويؤدي النبر المعبر عن الرضا أو الغضب، إلى تغيير في النطق، فتطول بعض المقاطع الصوتية، وتقصر الأخرى وتتلاشى"[2].

وهذه الأداءات اللغوية التي نشأت كذلك نتيجة للاحتكاك الاجتماعي التي وسمت أحيانا بأنها أداءات غير واعية تعرف القواعد جيدا، فهي تراكيب انتهكت واخترقت القاعدة النحوية، إلا أنها جزء أصيل في جسم اللغة، ونظامها، وما يثبت ذلك توجيه النحويين، وإخضاعهم هذه التراكيب الشاذة – برأيهم– للقاعدة اللغوية، فمهمة توصيف هذه الاستعمالات، وتقعيدها تبقى واجبة على النحويين[3].

كما أنّ الأداءات اللغوية التي لا تسير بحسب قواعد اللغة أي لا تخضع للقاعدة، وتتفلت منها وجدت عند المبدعين، والشعراء، والصوفيين، والقراء، ومن شابههم تُغني اللغة، وترفدها، ولا تنقض عُراها[4]. والنحو العلمي كما يرى جان جاك لوسركل لا يتجاهل هذه الأداءات اللغوية التي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1]– فندريس، جوزيف اللغة. تعريب: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، 1950م، ص35.

[2]– عبد التواب، رمضان. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997م، ص145.

[3]– انظر: عبابنة، يحيى عطية. ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي، مجلة جذور، النادي الأدبي الثقافي ، جدة، العدد 34، شعبان 1434–يونيو 2013، ص100.

[4]– انظر: لوسركل، جان جاك. عنف اللغة، ترجمة: محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط2، 2006، ص7، مقدمة المترجم.

أطلق عليها مصطلح "المتبقي" في اللغة، إلا أنه ينكرها، ويضعها تحت خانة ما يسمى بـ "الشذوذ" أو "الاستثناءات"[1].

وانسجاما مع هذه النظرة الجديدة للغة واستخداماتها فإنه يمكن استعراض القراءات الشاذة في اللغة، فالقراءات الشاذة لغة ما هي إلا أداءات لغوية من اختيار قارئ أو أكثر من القراء، انفردوا بها عن الجماعة، وابتعدوا بها عن القاعدة اللغوية أو المألوف في القاعدة اللغوية، مؤكدين بها أداءات لغوية ثبتت أمام القياس، واعتاد العرب على تأديتها، بل وخزنت في تراثهم، وهذه القراءات انبرى النحويون للاحتجاج لها معتمدين على القياس، وحمل القراءات الشاذة لغة على قراءات صحيحة لمشابهة بينها، إما في مادة اللفظ المختلف في قراءته، وإما في بنيته، ثم الاتجاه إلى التخريج، والاستشهاد[2].

يذكر على سبيل المثال القراءة الشاذة لقوله تعالى:چھہہھھ ھچ(البقرة:6) (يس:10)[3]، قرأ الزهري، وابن محيصن: "أَنْذَرْتَهُم" بهمزة واحدة من غير مدٍّ[4]. ويوجه ابن جني القراءة الشاذة بعد عرضها قائلا: "هذا مما لَا بُدَّ فيه أن يكون تقديره: "أَأَنْذَرْتَهُم"، ثم حذف همزة الاستفهام تخفيفًا؛ لكراهة الهمزتين؛ ولأن قوله: "سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ" لَا بُدَّ أن يكون التسوية فيه بين شيئين أو أكثر من ذلك، ولمجيء "أم" من بعد ذلك أيضًا، وقد حُذفت هذه الهمزة في غير موضع من هذا الضرب"[5]. يقصد

---

[1]– انظر: لوسركل، جان جاك. عنف اللغة، ص71.

[2]– انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 8/1.

[3]– انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 50/1، 205/2.

[4]– انظر: ابن جني. المحتسب، 205/2. انظر: الأندلسي، محمد بن يوسف أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، 79/1. انظر: ابن جني. المحتسب، 5/1.

[5]– ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 50/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بغير موضع، ما ورد في القرآن، والشعر العربي اللذين كانا مرجعا أصيلا لتفسير قضايا لغوية متنوعة كثيرة، ودليلا على استعمال هذه الآداءات اللغوية التي لا تعد إلا فروقا لغوية في الأصل، ومما ورد في الشعر دليلا على حذف همزة الاستفهام سواء أكانت للتعيين أم للتسوية، قول الشاعر[1]:(الطويل)

فأصبحتُ فيهم آمنًا لا كمعشرٍ أتوني فقالوا: مِن ربيعةَ أم مُضَرْ؟

فيمن قال: أم؛ أي: أمن ربيعة أم مضر؟.

ومما جاء في القرآن، قوله تعالى: چٹٹٹٹٹٹٹٹڤڤچ (الشعراء: 22) أراد: أو تلك نعمة؟، ويورد ابن جني قول أبي بكر وغيره حول هذه القضية، إذ يقول:" حذف الحرف ليس بقياس؛ وذلك أن الحرف نائب عن الفعل وفاعله، ألا ترى أنك إذا قلت: ما قام زيد، فقد نابت "ما" عن"أَنفي"، كما نابت "إلا" عن "أَستثني"، وكما نابت الهمزة وهل عن أَستفهم، ...، فلو ذهبتَ تحذف الحرف لكان ذلك اختصارًا، واختصار المختصر إجحاف به، إلا أنه إذا صح التوجه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه؛ لقوة الدلالة عليه. ويتابع ابن جني بقوله:" فإن قيل: فلعله حَذَف همزة "أَأَنْذَرْتَهُمْ" لمجيء همزة الاستفهام، فكان الحكم الطارئ على ما يشبه هذا من تعاقب ما لا يجمع بينه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1- البيت لعمران بن حطان، أحد بني عمرو بن شيبان بن ذهب بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل، وكان رأس القعد من الصفرية، وخطيبهم، وشاعرهم، قال البيت في قوم من الأزد نزل بهم متنكرًا ويشكر صنيعهم. انظر: يعقوب، إميل بديع. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، 295/1. وانظر: ابن جني. الخصائص،68/2. وانظر: ابن الشجري، ضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي. الأمالي الشجرية، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، 1978م، 1/ 267. وانظر: حداد، حنا جميل. معجم شواهد النحو الشعرية، الرياض، دار العلوم، ط1، 1984، ص95، 444. ورواية البيت في الديوان:

..... أتوني فقالوا: مِن ربيعة أو مُضر. أراد: أمن ربيعة؟.

قيل: قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام على ما أرينا في غير هذا، فيجب أن يحمل هذا عليه أيضًا"[1].

والمدقق في توجيه ابن جني للقراءة الشاذة لغة بعد تحليلها، وعرضها على القاعدة اللغوية التي لا تجيز حذف همزة الاستفهام؛ والأصل أن يذكر؛ لأن حذف الحرف ليس بقياس، والحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، واختصار المختصر لا يجوز، بالإضافة إلى أن هذا الحذف لم يقرأ به القراء السبع، يتوصل إلى أن اللغة استوعبت هذه القراءة، بالرغم من اصطدامها مع القاعدة. فكانت القراءة شاهدا على جواز حذف همزة الاستفهام بدلالة أم عليها، مع أن بعض النحويين يستقبح الحذف في هذا الموضع، ويمنعه فيما يلبس بالخبر[2]. فصيغة الذكر أفضل، ومناسبة للقاعدة تماما، وهذا مما يثبت أن القراءات الشاذة لغة أداءات لغوية تشتمل على حقائق لغوية تتصل بلغة الناس، ثبتت أمام القياس، وتدين لثباتها، ومقاومتها، وحياتها إلى شيوع الاستعمال الذي يبلي الكلمات في معناها، وفي صيغتها كما يرى جوزيف فندريس[3]، ويقوم عليه تعليل ظاهرة الحذف للتخفيف التي جاءت نتيجة مباشرة لانتهاك القاعدة، فاللغة باستعمالاتها لا ترفض هذا الحذف، وتتميز بعدم خضوعها التام للقواعدية، فكل ما كان ثقيلا على اللسان لا بد له من عمليةٍ تعمل على تخفيفه، وهذا يعد حافزا ملائما لعملية الحذف، إذ ثبت ذلك في غير موضع في النص القرآني، والشعر، وهذا يؤكد ما جاء به جان جاك لوسركل أن "الشواذ" أو "الاستثناءات" ما هي إلا

[1]– ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 52/1.

[2]– انظر: الطبري. تفسير الطبري المعروف جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 82/19.

[3]– فندريس، جوزيف. اللغة، ص274، الهامش.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

انحرافات مؤقتة، يمكن تفسيرها عن طريق قواعد فرعية، وقواعد واصفة يتم توليدها من القاعدة الأصل بهدف شرح هذه القراءات، وتفسيرها[1].

ومما يذكر حول محاولة العلماء تفسير الأنماط الشاذة غير القواعدية عن طريق توليد قواعد فرعية واصفة، محاولتهم تحقيق عنصر الأفضلية القواعدية لقراءة شاذة لقوله تعالى: ﭽﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﭼ (الأعراف:194) تنسب لابن جبير[2]، جاءت على غير القاعدة المتعارف عليها في النحو العربي، والتي تحكم : بأن (أنّ) حرف مشبه بالفعل يدخل على الجملة الاسمية فتنصب الأول (المبتدأ) ويسمى اسمها، وترفع الثاني (الخبر) ويسمى خبرها. وعليها قراءة الجمهور، ف(إن) واسمها (الذين) وخبرها (عبادٌ) وصفته (أمثالكم)، في حين قرأ ابن جبير: "إنِ الذين" بتخفيف إنّ، فـ (إنْ) نافية رفعت (الذين)، ونصبت (عبادًا)، و(أمثالكم) خبرًا ونعتًا[3]. فسرعان ما كشف العلماء عن جواز إعمالها عمل "ليس" كـ الكسائي وأكثر الكوفيين، وجماعة من البصريين، مستندين على ما سمع نثرًا ونظمًا، فمن النثر قولهم: إنْ أَحَدٌ خيرًا من أحد إلا بالعافية، وإنْ ذلك نافِعَكَ ولا ضارَّكَ[4]. ومن النظم قول الشاعر[5]:(المنسرح)

---

[1]– انظر: لوسركل، جان جاك. عنف اللغة، ص71.

[2]– انظر: القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار (ت: 437هـ). الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، الإمارات العربية، مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي جامعة الشارقة ، ط1، 2008 م،2682/4. وانظر: الأبياري، إبراهيم بن إسماعيل (ت: 1414هـ). الموسوعة القرآنية، مؤسسة سجل العرب، 1984م، 268/5.

[3]– انظر: الأبياري، إبراهيم بن إسماعيل (ت: 1414هـ). الموسوعة القرآنية، 268/5.

[4]– انظر: ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2005، 57/1.

[5]– البيت بلا نسبة. انظر: شرح شذور الذهب، ص278. وانظر: البحر المحيط في التفسير،445/1. وانظر: شرح ابن عقيل317/1، والشاهد فيه قوله: إنْ هو مستوليا، حيث أعمل (إنْ) عمل ليس، فرفع بها المبتدأ ونصب الخبر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إنْ هو مُسْتَولِيًا على أحدٍ إلا على أَضعَفِ المجانينِ

لتتولد قاعدة فرعية هي: .(إنْ) حرف نفي أُعْمِلت عمل (ما) الحجازية، التي أُعْمِلت عمل (ليس) حملا عليها.

لكن كان من الممكن حسب نظرية الأفضلية أن يُقال: إن القراءة حققت شرط الأفضلية الاستعمالية عن طريق ورودها نمطا استعماليا في قراءة ابن جبير، ولكنها فقدت شرطا من شروط الأفضلية القواعدية؛ لأنها مخففة، وقد أُعملت على هذا. وفقدان أحد عناصر الأفضلية لا يعني أن النمط اللغوي غير صحيح. بل هو أقل أفضلية من النمط الذي يحقق شروط القواعدية والاستعمال معا. ذلك أن نظرية الأفضلية لا تحتاج إلى أي قواعد واصفة تقوم بمطابقة الأنماط اللغوية مع القيود اللغوية[1].

ويذكر هذا بما يسمى باللغة الانفعالية (المتكلمة)، واللغة المنطقية (المكتوبة) في تكوين الجملة، فاللغة المكتوبة، واللغة المتكلمة كما يرى جوزيف فندريس تبتعدان إحداهما عن الأخرى إلى حد أنه لا يتكلم كما يكتب، ولا يكتب كما يتكلم إلا نادرا، وفي كل حالة يوجد اختلاف في ترتيب الكلمات، إلى جانب الاختلاف في المفردات؛ ذلك لأن الترتيب المنطقي الذي تسلك فيه المفردات في الجملة المكتوبة ينفصم دائما في الجملة المتكلمة التي لها وسائل عدة للظهور، إن قليلا وإن كثيرا، ناهيك عن عمليات الحذف، والزيادة، وتسكين المتحرك، والتقديم والتأخير، والفصل بين المتلازمات، وغير ذلك مما تتعرض له الجملة المتكلمة، فالعربية لا يفرض فيها النحو أي نظام إجباري، ولا تتأثر العلاقة المنطقية التي بين كلمات الجملة في شيء إذا غيرنا وضعها، فتقول العربية: "يضرب زيد

[1]– انظر: كاخر، رينيه. النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ص24.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عمرا"، أو "يضرب عمرا زيد"، أو "عمرا يضرب زيد" دون أن يؤدي ذلك إلى تردد في معرفة الفاعل، والفعل، والمفعول؛ لأن التحليل المنطقي لا يرى في ذلك أي اختلاف، ولكن هذه الأوضاع الثلاثة ليست على درجة واحدة من الجودة[1]، وهذا يؤكد أن النظام اللغوي يسمح بتوليد عدد لا متناهي من الأداءات اللغوية، ومن ثم تخضع هذه الأداءات للقاعدة النحوية ليتم انتقاء الأداء الأجود أو الأفضل.

والقواعد ليست هي الأداء اللغوي، بل هي محاولة النحويين –في أي لغة– جمع أصناف الأداءات اللغوية ضمن مجموعات محكومة بقانون تركيبي – نحوي –، وهذا القانون يهيمن على أجزاء التركيب حتى يمكن القول بقاعدة عامة تحكم أجزاء التراكيب اللغوية. والحقيقة أنّ هذا لا يمت إلى معايير الأفضلية الاستعمالية بسبب، فقد يحدث اختراق لهذه القاعدة يكون اختراقا حادّا ينقضها، ولكن النحويين يصرون على حصر التركيب ضمن القاعدة، فتخرج توجيهاتهم غير قانونية. فاللغة لا تتميز بخضوعها التام للقواعدية؛ لأنها على امتداد عصور استعمالها تسير في طرق شتى، في حين تتميز القواعد بافتراض لحظة الثبات الاستعمالي الظاهري الذي توضع القواعد انطلاقا منها[2].

وتتمحور الفكرة الرئيسة لنظرية الأفضلية حول المبدأ المنطقي الذي يقيم مستوى نجاح أصحاب اللغة في الوصول إلى القدر الأفضل من الأداء المتزن بمدى قدرتهم على تعريف تلكما الكتلتين من القوى المتمايزة، والتي تعمل كل واحدة منها باتجاه يعاكس الأخرى، فتهدف إحداهما إلى

---

[1]– انظر: فندريس، جوزيف. اللغة، ص187،191.

[2]– انظر: عبابنة، يحيى عطية. المتبقي والأفضلية اللغوية طرق جديدة في النظر اللغوي، ص11، بحث غير منشور.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تحقيق التمام، في حين تصارع الثانية جاهدة للحفاظ على الإرث[1]. وهذا مؤشر على تحول النظرة باتجاه عدم إهمال التداول الاستعمالي للأداء اللغوي، والمحافظة على أصالته. ومن ثم ترتبط هذه النظرية بالتداول الاستعمالي للغة، وهي ضربان في العربية كما يرى يحيى العبابنة[2]:

1- الأفضلية الاستعمالية.

ويقصد بها جريان القراءة على ألسنة أصحابها، وثباتها.

2- الأفضلية القواعدية.

ويقصد بها مدى مطابقة القراءة (الأداء اللغوي) للقاعدة النحوية، أي مدى مطابقة الاستعمال للقياس. فتعد القراءة الأكثر تلاؤما مع القاعدة النحوية هي القراءة الأفضل في هذه الدراسة. بل هي الجملة النواة فيها. التي يمكن أن تشتق منها جملا غير نواة عن طريق تطبيق قانون الحذف، والتغيير، وإعادة ترتيب المكونات، وغيرها لتتولد منها جمل جديدة، وأساليب تعايشت مع بعضها في الاستعمال اللغوي.

فإذا طبقت نظرية الأفضلية على العربية، فلا بد من أن تقسم إلى هذين الضربين؛ حتى يخرج من الصدام الواسع بين القاعدة النحوية، والتدريج الاستعمالي في العربية. فهي نظرية تُعنى بالتدريج اللغوي وفقا لانسجام التراكيب اللغوية مع القواعد اللغوية[3]، بحيث تفاضل بين عدد من

---

[1]- انظر: كاخر، رينيه. النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، المقدمة: ص(هـ، ز).

[2]- انظر: عبابنة، يحيى عطية. المتبقي والأفضلية اللغوية طرق جديدة في النظر اللغوي، ص11، بحث غير منشور.

[3]-انظر: عبابنة، يحيى عطية. المتبقي والأفضلية اللغوية طرق جديدة في النظر اللغوي، ص11 ، بحث غير منشور.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

التراكيب اللغوية لتحديد أكثرها أفضلية، وأقلها انتهاكا للقاعدة النحوية. فالمخرج الأفضل لنظام لغوي ما –ويقصد به هنا "الأداء اللغوي الأفضل"– هو ما يحقق أقل انتهاك مكلف للقاعدة اللغوية. مع العلم أن هذا الانتهاك يجب أن لا يقترب من العلامات الجوهرية الأساس للقاعدة.

ويوضح ذلك بقراءة قوله تعالى: چٹٹۀۀہہھھ ھےےۓچ (النمل:19)، إذ قرأ محمد بن السَّمَيْفَع: "فَتَبَسَّمَ ضَحِكًا مِنْ قَوْلِهَا"، بفتح الضاد بغير ألف[1]، وعلى قراءة الجمهور يكون ضاحكا: حالا مؤكدة؛ لأنه قد فهم الضحك من التبسم، أي تبسَّمَ بمعنى ضحِكَ، وقيل: هي حال مقدرة؛ لأن التبسم أول الضحك، وقيل: لما كان التبسم قد يكون للغضب كان الضحك مبينا له، وقيل: إن ضحك الأنبياء هو التبسم لا غير، وعليه تكون قراءة ابن السميفع ضحكا: مصدرا منصوبا بفعل محذوف، أو في موضع الحال[2] ، وهذا ما ذكره أيضا صاحب البحر المحيط في التفسير[3]، ونظير هذه القراءة كما ذكر ابن جني "قياس قول أبي عثمان في قولهم: تَبَسَّمْتُ وميضَ البرقِ، أنه منصوب بنفس "تبسمتُ"؛ لأنه في معنى أومضت، ويكون "ضحِكًا" منصوبًا بنفس تبسم؛ لأنه في معنى ضحك. و... قد ثبت أن الماضي، والمضارع، واسم الفاعل، والمصدر يجري كل واحد منها مجرى صاحبه، حتى كأنه هو. ويجب أن تكون كلها من لفظ واحد، كضرب يضرب ضربا وهو ضارب، فكما لا يجوز أن يقول: قعد يجلس، وإن كانا في معنى واحد، دون أن يكون من لفظ واحد، وهو قعد يقعد، ولا يجوز تبسَّم يُومِض؛ لاختلاف لفظيهما وإن كان معنياهما واحدا – فكذلك لا يجوز تبسمت

[1]– انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 139/2.

[2]– انظر: الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت:1250). فتح القدير الجامع بين فني الرّواية والدِّراية من علم التفسير(تفسير الشوكاني)، تح: عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1999، 158/4.

[3]– انظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 222/8.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وميض البرق؛ لاختلاف لفظيهما، كما لا يجوز تبسمتُ أُومِض، لكن دل تبسمت على أومضت، فكأنه قال: أومضت وميض البرق"[1].

يرى الممعن في قراءة ابن السَّمَّيْفَع أنها قراءة غير متماشية مع نحو اللغة، وقواعدها، فالقراءة انتهكت علامة من العلامات الشكلية للحال، فالحال هو" هيئة الفاعل، والمفعول"[2]، ووجب أن يكون الحال نكرة؛ لأن الحال جرى مجرى الصفة للفعل، والمراد بالفعل: المصدر الذي يدلُ الفعل عليه، وإن لم تذكره[3]، والممعن في النظر يرى أن "ضحكا" مصدر، وهو بذلك يعد خارج الأوصاف لفقدانه صفة الوصف، وهو شرط من شروط الحال، وعلامة شكلية من علاماته، وعلى الرغم من انتهاكه شرطا من شروط الحال، إلا أن النحويين عدوه حالا. وبهذا تحقق القراءة المتواترة "ضاحكا" الأفضلية القواعدية؛ لأنها وصف نكرة فضلة منصوبة، بينت حال صاحب الحال ساعة وقوع الفعل.

وهنا يكمن الافتراض الأساس للنظرية التفاضلية كما يرى رينيه كاخر من أن كل صيغة لغوية مخرجة تعد هي الأفضل باعتبارها حصلت على أقل عدد ممكن من الانتهاكات ذات الشأن لقائمة من عناصر أو شروط القاعدة[4].

فنظرية الأفضلية هي نظرية التراكيب المحتملة للجملة، بمعنى أنه إذا بدأ التركيب بداية صحيحة مقبولة، فإن باقي أجزاء الجملة تكون مقبولة، أما إذا اختل الركن الأول من الجملة فإن

---

[1]– ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 139/2.

[2]– الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي السعيد(ت577هـ). أسرار العربية، تح: محمد بهجت البيطار، دمشق، مطبعة الفرقى، 1957م، ص190.

[3]– انظر: الأنباري، أبو البركات. أسرار العربية، ص193.

[4]– انظر: كاخر، رينيه. النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ص9.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

باقي أجزاء تركيب الجملة تختل تلقائيا. فالمبتدأ أو الفعل في بداية الجملة هو من يحدد مدى قبولها من عدمه في النظام اللغوي[1].

وتسعى نظرية الأفضلية إلى كشف العلاقة بين العموميات في اللغات (القواعد العامة)، والخصوصيات، وكيف تختلف القيود في فعالياتها من لغة إلى لغة[2]، فخصوصية اللغة العربية ممثّلة بعمرها الطويل، وسعة مساحة الأداء اللغوي فيها، فهي تختلف عن اللغات التي يُعرف أنها قصيرة العمر نسبيا، كاللغة الإنجليزية التي تعدُّ الآن اللغة الأولى في العالم، ويتمثّلُ اختلافها عنها بتعدد المستويات اللغوية الصحيحة فيها، فيمكن أن تُحصى في اللغة العربية صور كلامية بعدد الناطقين بها، بحيث لا يوجد كاتب يكتب كما يكتب كاتب آخر على السواء، ولا قائل كذلك. بل ولكل فرد منهاج خاصّ في الأداء يتميز به عن أفراد جماعته؛ فالمتساويان تربية وتعليمًا قد يشربان من كأس واحدة، ثم لا يتناطقان بالكلام على صورة واحدة كما يرى محمد عبدالله دراز[3]، في حين أنّ أغلب اللغات الحية الأخرى تمثّلُ صورتين من صور الأداء: الصورة الصحيحة، وهو الأداء الناجح، والصورة غير الصحيحة، وهو الأداء الخاسر، كما يرى جون مكارثي[4]، ولكن يوجد في العربية أكثر من صورة صحيحة، وهو أمرٌ خاضع لعملية شديدة التعقيد والتشعُّب، ويعتمد على الرواية التي تتميّز بها عملية جمع اللغة العربية من مساحات جغرافية شاسعة، واعتبارات ديموغرافية تستند إليها

---

[1]– انظر: النبوت، علي أحمد. الصيغ البديلة في ضوء نظرية الأفضلية في شواهد المفعول في كتاب المحتسب لابن جني ، جامعة مؤتة، كلية الآداب، 2014، ص17، بحث غير منشور.

[2] – J.McCarthy,John . What is Optimality Theory?,p4.

[3]– انظر: دراز، محمد عبد الله. النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن الكريم، دار القلم، 1984، ص94.

[4] – J.McCarthy,John . What is Optimality Theory ?, p6.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأداءات اللغوية، زيادة على ما قام به علماء اللغة العربية من عمليات مضنية لتقعيد اللغة، ومن هنا يمكن أن يُبدأ في تحديد أطر النظرية مستندين إلى الأداء والقواعد التي وضعوها، ومن أجل توضيح الأمر، فإنه يجب أن ينظر إلى اللغة نظرة تجمع بين المستويين: الأدائي، والتقعيدي، فالقاعدة تشتمل على جزء من اللغة، وأما الأداء، فهو اللغة كلها، وفي هذه الحالة يجب أن ينظر إلى الأداء اللغوي نظرة تحمل احتراما كبيرا أكثر من تلك النظرة إلى القاعدة؛ لأنها من وضع أبناء المؤسسة النحوية التحليلية، وليس من ضمن اللغة نفسها بالضرورة، فقد أحسن النحويون التحليل، وإن لم تنطبق قواعدهم على جسم اللغة كلها، وهذه الدراسة لا تهتم بمحاولة إخضاع الأداء اللغوي (القراءات) لقواعد النحويين، بل تهتم عند عرضها على الأفضلية بما يمكن أن يكون معارضة لهذه القواعد، فيمكن أن يخترم الأداء شرطا من شروط القاعدة، ومع هذا، يظلُّ الأداء صحيحا؛ لأنه حقق إحدى الأفضليتين، وهي الأفضلية الاستعمالية، ولكنه لم يلتزم بالقاعدة التي وضعها النحويون استنادا إلى شروط التقعيد عندهم، وهو أمر من شأن اللغة، فإذا نقص شرط من شروط القاعدة، فإنّ الأداء يظل محقِّقاً لغويته، وانتماءه إلى اللغة التواصلية، وعندما يتحقق هذا، فإنه يمكن أن توضع تفريعات تستند إلى اللغة نفسها دون أن تُحكِّم القاعدة بالأداء[1]؛ لأن ذلك يجعل القرآن حكما على قواعد اللغة، والنحو، ولا يجعل تلك القواعد حكما على القرآن، فما استمد النحويون قواعدهم إلا من القرآن بالدرجة

[1]- انظر: عبابنة، يحيى عطية. كيف نتعامل مع الأداء اللغوي الصحيح وفقا لنظرية الأفضلية، 2015م، مقالة قصيرة من الموقع http://www.facebook.com .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأولى, ثم من الحديث، وكلام العرب بالدرجة الثانية[1]. فمن أهم أهداف نظرية الأفضلية هو التعرف على لغة الخطاب، وتحليلها كما يرى رينيه كاخر[2].

وفكرة تمييز التراكيب القواعدية، من التراكيب غير القواعدية هي التي مهدت السبيل أمام العلماء لتحديد مستوى الأسلوب، ودرجة قوة الخطاب، والفصل بين ثلاثة مستويات في دراسة الأساليب اللغوية، والأنماط الخطابية (الاستعمالية)، توضحها الباحثة بالآتي[3]:

1- المستوى الأفضل: وهو النمط اللغوي الذي لم يتكبد أي انتهاكات للقيد الأصل، يتضمن دقة التركيب، وجودة البناء، وقوة الدلالة، وقد يتجاوز ذلك فيتضمن أيضا البيان والأدب فيشترط حينها: جمال التعبير، وجودة الأسلوب، ودقة اللفظ. وهذا ينطبق على الأنماط اللغوية التي وافقت استعمال العربية، وقواعدها.

2- المستوى المقبول: وهو النمط اللغوي الذي تكبد انتهاكات للقيد الأصل، أي الذي خرج عن القاعدة، وله وجه مقبول في اللغة. ويتضمن سلامة التركيب، وصحة البناء، وحصول المعنى. وهذا ينطبق على الأنماط اللغوية التي وافقت الاستعمال، ولم توافق القاعدة.

والمستويات المقبولة هي أنماط لغوية حققت الشرط الأساس في عملية التواصل، وهو حصول المعنى الذي لا يخل به الإعراب أو مسألة الرتبة النحوية، أو التذكير، والتأنيث، ويصنف ضمن المتبقي في اللغة.

---

[1]- انظر: الصالح، صبحي. مباحث في علوم القرآن، بيروت، دار العلم للملايين، ط11، 1979، ص258.

[2] - Kager,Renè. OPTIMALITY THEORY, Cambridge University Press, 1999, Volume 26, Number 2, P287.

[3]- انظر: دزه يي، دلخوش جار الله حسين. البحث الدلالي في كتاب سيبويه، ص37.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3- المستوى المرفوض: وهو النمط اللغوي الذي يختل فيه شرط حصول المعنى، ويتأتى عنه انعدام التواصل بين المرسل، والمستقبل. كأن يقال: أتيتك غدا، ويقال: الأحلام الخضراء تنام بعنف أمس.

ولا بد من الإشارة إلى أن مستويي اللغة: الأفضل والمقبول في العربية يبتعدان عن الخطأ في ضوء الاستعمال اللغوي، ولا تتعامل نظرية الأفضلية مع القيود (القواعد) على أنه يمكن إيقاف عملها أو إلغاؤها، بل تتعامل معها بمبدأ التصارع الذي يؤدي إلى وقوعها تحت هيمنة قيود أخرى، كهيمنة القاعدة الأصل على القاعدة الفرعية، أي هيمنة الأنماط القواعدية الفضلى على الأنماط غير القواعدية[1]. وأن هذه المستويات خاصة باللغة العربية فقط، فاللغة الإنجليزية على سبيل المثال لديها مستوى واحد للصورة الكتابية، وعليه فهي تحدد درجة مستوى الخطاب بـ(صحيح أو خطأ) [2].

وبالتالي هناك خصوصية للأفضلية في اللغة العربية، تنطلق من أوجه الاستعمالات اللغوية المختلفة؛ لأنها تشتمل على أفضليتين يجب أن تتحقق الأولى: وهي الأفضلية الاستعمالية الواردة عن العرب، ثم الأفضلية الثانية- الأفضلية القواعدية- التي قد تنقص بعض العناصر من التراكيب اللغوية مما يؤدي إلى التدريج اللغوي بحسب الأفضلية، فحتى يتم تصنيف الأداء اللغوي في المستوى الأفضل، أو المستوى المقبول لا بد من وجود قيود معينة تحدد الأداء الأفضل من الأداء المقبول[3]، وهنا لا بد من الإشارة إلى اختراق ابن اللغة للقاعدة، فعندما يثبت اختراق ابن اللغة شرطا من شروط الأفضلية، يكون المتبقي، فالأفضلية هي نظرية القواعد المنتهكة، ويبدو ذلك واضحا في الصور العديدة، والمختلفة للقراءات القرآنية، واختياراتها القرآنية.

---

[1]- انظر: كاخر، رينيه. النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ص432.

[2]- انظر: دزه يي، دلخوش جار الله حسين. البحث الدلالي في كتاب سيبويه، ص38.

[3] - J.McCarthy,John .What is Optimality Theory ?, p6-7.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وقد تتعارض الأفضلية مع القراءات القرآنية، لكن ما تطرحه هذه الدراسة أن الأفضلية نوعان: نوع استعمالي يتحقق بأي نمط لغوي بما فيها القراءات، ذلك لتحقق ورودها عن القراء في عصر الاحتجاج. ونوع قواعدي لا تتساوى فيه الأنماط اللغوية في العربية؛ لأن النمط اللغوي الذي يوافق شروط القاعدة جميعها، التي نص عليها الحد يحقق الأفضلية تماما دون نقص، لكن الأنماط التركيبية في القراءات القرآنية بعضها يتفق مع شروط القاعدة التي نص عليها الحد، وبعضها لا يتفق، فحيث اختل شرط من شروط القاعدة يجعل من تدريج الأفضلية أمرا واردا، وهذا ينسحب على القراءات الشاذة لغة، كما ينسحب على القراءات المتواترة.

والترتيب التفاضلي يشترط لصحته ثلاثة شروط توجزها الباحثة بالآتي[1]:

1- توافر نمطين متصادمين، أحدهما قواعدي وهو النمط المتسق مع القواعدية، والآخر غير قواعدي يصطدم مع عنصر أو أكثر من عناصر القيد المتعارف عليه بين علماء اللغة.

2- هيمنة وسيطرة النمط اللغوي الأفضل على النمط اللغوي المقبول.

3- عدم وجود قيد يمكن أن يساهم في مساعدة النمط اللغوي المقبول في الوصول إلى المستوى الأفضل.

وهذه الشروط أشار إليها رينيه كاخر إذ رأى أن هناك صيغة عامة للترتيب اللغوي، وهي أن في كل زوج من الأنماط اللغوية المكون من صيغة لغوية فضلى وأخرى أقل أفضلية، يظهر ذلك

[1] – J.McCarthy, John. What is Optimality Theory ?, p8.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القيد الذي تنتهكه تلك الصيغة الأقل أفضلية هو الذي يهيمن على القيد الذي له نمط الانتهاك والموافقة المعاكس[1].

ويوضح ذلك من خلال تطبيق معايير الأفضلية على قراءة متواترة نسبت لابن عامر اليحصبي لقوله تعالى: چےۓ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ چ (الأنعام: 137) في المحرر الوجيز[2] وفي الكشاف[3]، قرأ ابن عامر: "وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهِمْ شُرَكَائِهُمْ" بضم الزاي، ورفع (القتل) على أنه نائب عن فاعل، وهو مضاف، و(شركائهم) مضاف إليه، وفصل بين المتضايفين بغير الظرف، وبغير الجار والمجرور، أي فصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المصدر المضاف وهو (أولادهم)، ناقضة لشرط من شروط جواز الفصل بين المتضايفين بالظرف أو حروف الجر ضرورة، وهذا الفصل مرفوض عند بعض المفسرين، وإن قيد الاستعمال بالضرورة، فيقول الزمخشري مؤكدا ذلك: "لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجا مردودا، كما سُمِج ورُدَّ قول"[4] الشاعر أبي حية النميري[5]:(الوافر)

كما خُطّ الكتابُ بكَفِّ يوما يَهودِيٍّ يُقارِبُ أو يُزِيلُ

---

[1]– انظر: كاخر، رينيه. النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ص184.

[2]– انظر: ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب، (ت: 542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 349/2.

[3]– انظر: الزمخشري، أبو القاسم جار الله (ت: 538هـ). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، 53/2. وانظر القراءة: الرازي، فخر الدين. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، 159/13. وانظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 657/4.

[4]– الزمخشري، أبو القاسم جار الله. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، 54/2.

[5]– انظر: ابن منظور. لسان العرب، مادة (عجم)، والخصائص،405/2. وانظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، شرح أبيات سيبويه، تح: وهبة متولي عمر سالمة، مكتبة الشباب، ط1، 1985، ص75. والشاهد فيه قوله:" بِكَفِّ يوما يَهودِيٍّ" أضاف (كف) إلى (يهودي) مع الفصل بينهما بالظرف ضرورة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقول الشاعر[1]: (مجزوء الكامل)

فزججتُها بِمزجّة زَجَّ القلوصَ أبي مزادة

إلا أن علماء العربية أجازوا الفصل بالظروف وحروف الجر بين المتضايفين في الشعر ضرورة[2]، وأجاز بعضهم الفصل بينهما بغير ذلك لوجودها في هذه القراءة المتواترة[3]، ويُعلل ذلك باصطدامهم بنماذج لغوية لا تنطبق عليها القاعدة النحوية، دفعتهم لاستنباط قاعدة فرعية تضم الأداء للقاعدة الأصل، وتقييدهم القاعدة الفرعية بقيود معينة يدل على أنهم وضعوا القاعدة قبل أن يستكملوا استقراء الشواهد اللغوية.

وبتطبيق معياري الأفضلية اللغوية على قراءة الجمهور وهي: چۓڭ ڭڭۇۇۆچ (الأنعام: 137)، فالقتلَ مفعول به، وأولادهم مضاف إليه، وشركاؤهم هم الفاعلون، يرى أنها حققت أفضليتين: الأفضلية الاستعمالية؛ لأنها قراءة مروية عن العرب، ولا يُتحدّث هنا عن الناحية القدسية أو الشرعية المتحققة أصلا، والأفضلية القواعدية؛ لأنها تتفق اتفاقا تامّا مع قواعد النحو العربي المعتادة التي كشف عنها النحويون العرب. لتحتل المرتبة الأولى والفضلى بناء على التصنيف اللغوي.

وبتطبيقها على قراءة ابن عامر: زُيِّنَ، بِضمِّ الزَّاء وَكسرِ الياء، وبضم اللَّامِ مِنْ: (قَتْلُ)، وَ (أَوْلَادَهُمْ) بِنصب الدال، و(شُرَكَائِهِمْ)، يرى أنها حققت الأفضلية الاستعمالية لورودها نمطا استعماليا

---

[1]– لم تعثر الباحثة على قائله، والشاهد فيه في قول الشاعر: زجّ القلوص أبي مزادة ، حيث فصل بين (زج) و(أبي) مزادة بالمفعول به (القلوص), ضرورة، مع تمكنه من ترك ارتكابها لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول.انظر: ابن جني. الخصائص، 176/2. وانظر: ابن عطية. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 350/2. وانظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 657/4.

[2]– انظر: ابن عطية. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 350/2.

[3]– انظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 657/4.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عن العرب، في حين أنها لم تحقق الأفضلية القواعدية لخرمها شرطا من شروط القاعدة النحوية الفرعية التي تجيز الفصل بين المتضايفين بالظرف أو الجار والمجرور ضرورة، ففصلت بينهما بالمفعول، لتنتفي عنها صفة القواعدية، لذلك تصنف ضمن المتبقي، أي المستوى اللغوي المقبول في اللغة، لتحقيقه الشرط الأساس في عملية التواصل، وهو حصول المعنى الذي لا يخل به الإعراب. فلا يعد ترتيب كلمات التركيب في قراءة ابن عامر من التعقيد المخل بالفصاحة. وفقدان أحد عناصر الأفضلية لا يعني أن النمط اللغوي غير صحيح. بل هو أقل أفضلية من النمط الذي يحقق شروط القواعدية والاستعمال معا.

ولا بد من التذكير أن شرط التواتر من أهم شروط قبول القراءة القرآنية للتعبّد بها، أي أنّها قرآن، وقد اتّخذ ابن مجاهد شرط التواتر المتشدِّد حفظا لكتاب الله عز وجل، فلم يقبل أي قراءة يقع فيها خلل قي سلسلة التواتر، فالقراءة المتواترة عنده هي: اختلاف ألفاظ الوحي المروي عن طريق جمع من الثقاف العدول الضابطين الذين يؤمن تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم عن مثلهم حتى ينتهي السند إلى الناقل الأمين النبي محمد صلى الله عليه وسلّم، وقد فحص صور الأداء القرآني فوجد أنهم سبعة قراء: ابن عامر اليحصبي (الشام)، وعاصم بن أبي النجود وحمزة بن حبيب والكسائي (ثلاثتهم في الكوفة) وأبو عمرو بن العلاء (البصرة)، ونافع (المدينة المنورة) وابن كثير (مكة المكرمة)[1]، وقراءة هؤلاء الأئمة قراءات متواترة (قرآن لا يجوز الطعن به) ومنكرها كافر، والطاعن فيها خارج من الملة، وأما من الناحية اللغوية، فهي أداءات لغوية مقبولة صالحة للتقعيد وبناء الأحكام.

[1]– انظر: ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي. السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ، ط2، د.ت، ص18، 49.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاختيارات القرآنية

الاختيار لغة هو الاصطفاء، والاختيار في القراءات يعني "ملازمة إمام معتبر وجها أو أكثر من القراءات، فينسب إليه على وجه الشهرة، والمداومة، لا على وجه الاختراع، والرأي، والاجتهاد، ويسمى ذلك الاختيار (حرفا) و (قراءة) و (اختيارا)، كله بمعنى واحد"[1].

وكان الاختيار يتم على أساس المفاضلة بين القراءات[2]، فالقارئ الإمام يختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فيصح عنده، ويفضله على غيره، ويداوم عليه، ويلزمه حتى يشتهر، ويعرف به، ويؤخذ عنه، ونشأ عن منهج الاختيار ما عرف بالقراءات السبع أو العشر، فأصحاب الاختيارات هم من الصحابة، والتابعين، والقراء العشرة، ونحوهم ممن بلغوا مرتبة عالية في النقل، وعلوم الشريعة، واللغة[3].

فالاختيار مقيد بشرط معين هو أن يكون صحيحًا بموافقة أثر مرويّ يدعمه ويستند إليه، وما يؤكد ذلك قول ابن خالويه في كتابه "الحجة": " فإني تدبرت قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة المعروفين بصحة النقل، وإتقان الحفظ، المأمونين على تأدية الرواية، واللفظ، فرأيت كلا منهم ذهب في إعراب ما انفرد به من حروفه مذهبًا من مذاهب العربية لا يدفع، وقصد من القياس وجهًا لا يمنع، فوافق باللفظ، والحكاية طريق النقل والرواية، غير مؤثر للاختيار على واجب الآثار"[4].

---

[1]– الدوسري، إبراهيم بن سعيد بن حمد. مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، الرياض، دار الحضارة للنشر ، ط1، 2008 م، ص15.

[2]– انظر: الأشوح، صبري. إعجاز القراءات القرآنية دراسة في تاريخ القراءات واتجاهات القراء، القاهرة، مكتبة وهبة، 1998، ص113.

[3]– انظر: الدوسري، إبراهيم بن سعيد بن حمد. مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، ص16.

4 –ابن خالويه، الحسين بن أحمد. الحجة في القراءات السبع، تح: عبد العال سالم مكرم، بيروت، دار الشروق، 1971م، ص38.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالاختيار المبني على التلقي، والرواية، والموافق للعربية، ورسم المصحف الإمام؛ أخذ به، وإلا رُدّ كما رُدّ اختيار كثير من الأئمة في النحو، واللغة، وعلوم القرآن[1].

ويختلف اختيار القارئ عن اختيار عالم النحو الموجه للقراءات، فالقارئ يحتكم إلى شروط محددة في الاختيار كما ذكر سابقا، في حين يسعى عالم النحو إلى دراسة الأنماط اللغوية في مجموعة التراكيب النحوية الناتجة عن القراءات الشاذة، وحتى يحقق ذلك لا بد من تحليل الأنماط اللغوية، معتمدا على قواعد النحو[2].

الصيغ الاختيارية

الصيغ الاختيارية، أو التفريعات كما سماها أحمد علم الدين[3]، هي حالة من حالات الأداء اللغوي للعرب التي لا تنتسب إلى قبيلة معينة أو بيئة معينة كاللهجة، بل هي أداء لغوي يسير جنبا إلى جنب مع اللهجة، والأداء الفصيح، يجنح إليها أصحاب اللغة رغبة في التنوع في التعبير، وسعة في الكلام، وتسهيلا للنطق. فهي صورة أخرى للاستعمال اللغوي، اصطلح عليها أبناء الجماعة اللغوية الواحدة، وشاعت بينهم، واستعملت جنبا إلى جنب مع الصيغة الأولى. ويشترط في الجنوح إليها الاتفاق في المعنى مع الصيغة الأصل اتفاقا تاما، بحيث تنوب كل منهما عن الأخرى إنابة تامة غير منقوصة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1- انظر: شلبي، عبد الفتاح إسماعيل. رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم، ص79-81.

2- انظر: الحوراني، معتصم محمد، القراءة الشاذة والاختيار النحوي: دراسة في كتاب إعراب القراءات الشواذّ للعكبري، إشراف: يحيى العبابنة، رسالة ماجستير غير منشورة في اللغة والنحو، جامعة مؤتة، 2009، ص6.

3- انظر: الجندي، أحمد علم الدين. اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، 1983، ص239.

وعندما تتدخل قوانين اللغة في الظاهرة التركيبية فإن تدخلها إما أن يكون إلزاميا؛ فيؤدي إلى تغيير النمط اللغوي كاملا، وانقراض النمط الأصل، وهذا لا ينتج عنه صيغ اختيارية، وإما أن يكون اختياريا، فيؤدي إلى نشوء صيغة جديدة تستعمل جنبا إلى جنب مع الصيغة القديمة مدة من الزمن قد تطول، وقد تقصر، وتكون واحدة منهما محققة لأكبر قدر ممكن من عناصر الأفضلية، وربما يختل عنصر أو أكثر من عناصر الأفضلية، وهذا ما تكشف عنه الدراسة في التوجيهات النحوية للقراءات الشاذة لغة.

كما تكشف عن التدريج النحوي (التركيبي) في اللغة العربية، وتطبيق نظرية الأفضلية على هذه التراكيب الموجودة في القراءات الشاذة لغة، والكشف عن الصيغ الاختيارية البديلة لها، والحكم على التراكيب اللغوية التي تمثل صيغا اختيارية في اللغة العربية. إذ تعتبر نظرية الأفضلية أن كل القيود (قواعد النحو) قابلة للانتهاك أو الخرق؛ لذلك يجب أن تخضع لترتيب متدرج، وذلك بناء على الترتيب التفاضلي للقيود.

ومن الشواهد القرآنية التي تعد مثالا على الصيغ الاختيارية قوله تعالى: چ□ □□ □□□□چ (الإنسان:3)، قرأ الجمهور: "إمّا" بكسر الهمزة في الموضعين، وقرأ أبو السَّمَّال، وهو من فصحاء الأعراب: "أمّا" بفتح الهمزة، والتشديد في الموضعين[1] قراءة شاذة، وأسندت القراءة أيضا لأبي العاج – كثير بن عبد الله السُّلَمي– [2]، ويقول فخر الدين الرازي:" قرأ أبو السمال بفتح الهمزة

1– انظر: الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عَمر. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجزه التأويل، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1977، 195/4.

2– انظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 359/10. انظر: الشوكاني، محمد بن علي. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير (تفسير الشوكاني)، 418/5، ورد اسم السمال فيه: السماك،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في أما، والمعنى أما شاكرا فبتوفيقنا وأما كفورا فبخذلاننا، قالت المعتزلة: هذا التأويل باطل؛ لأنه تعالى ذكر بعد هذه الآية تهديد الكفار، فقال: (□ى□ي□) (الإنسان: 4)، ولو كان كفر الكافر من الله، وبخلقه لما جاز منه أن يهدده عليه"[1].

وقراءة (إمّا) على الفتح فيها توجيهان، الأول: هي العاطفة في لغة بعض العرب – فهي لغةُ أهلِ الحجازِ ومَن جاوَرَهم، ولغة بعضُ بني تَمِيمٍ، وقَيْسٌ، وأَسَدٌ إذ ينصبون الألفَ إذا كانت تخييرًا[2]، والثاني: هي التفصيلية وجوابها مقدر، وانتصب شاكرا، وكفورا بإضمار كان، والتقدير: سواء كان شاكرا أو كان كفورا[3].

وتُوجَّه هاتان القراءتان إلى أنّ (إمّا) هي أداة التفصيل التي يحملها النحويون على حروف العطف، وإن كان انتماؤها إلى العطف ليس قويا، وأمّا (أمَّا) بفتح الهمزة، فهي ليست ذلك الحرف البسيط المؤوَّل بمعنى الشرط على معنى (مهما يكن)[4]، بل هي ذات الحرف المكسور (إمّا)، ولكنها صيغة اختيارية أخرى له.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالكاف. وانظر: ابن خالويه. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، عني بنشرة: ج.برجشتراسر، دار الهجرة، ص166.

1- الرازي، فخر الدين. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، 742/30.

2- انظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. كتاب فيه لغات القرآن، ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع، 1435هـ، ص66.

3- انظر: الشوكاني، محمد بن علي. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير(تفسير الشوكاني)، 418/5.

4- انظر: ابن هشام ، جمال الدين. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: حسن حمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 2005، 127/1،123 -128.

وقد وجه بعض النحويين هذه القراءة توجيها استعماليا، فهي واردة عن العرب في قول الشاعر القَمْقَامِ الفَقْعَسِيُّ[1]: (الطويل)

تُنَفِّحُهَا أَمَّا شَمَالٌ عَرِيَّةٌ وَأَمَّا صَبَا جِنْحِ الظَّلَامِ هَبُوبُ

فـ" أما" فتحت همزتها مرتين والأصل "إما"، واستحسن الزمخشري قراءة فتح الهمزة[2]، وهذا الاستحسان لا ينطلق من القواعدية، بل ينطلق من الأداء، فبينما تحقق المكسورة – قراءة الجمهور المتواترة– شَرْطَي القواعدية، والاستعمال، فإنّ المفتوحة– القراءة الشاذة– تحقق شرط الأفضلية الاستعمالية حسب. وأما الأفضلية القواعدية، فقد اخترمها الالتباس بـ (أمَّا) المؤوّلة بمعنى الشرط، إذ جعلها الزمخشري أما التفصيلية المتضمنة معنى الشرط على معنى إمَّا شاكِراً فبتوفيقنا، وَإِمَّا كَفُوراً فبسوء اختياره[3].

ولا بد من الإشارة إلى أن هناك مبادئ محددة تميز نظرية الأفضلية عن غيرها من النظريات اللغوية في معالجة الظواهر اللغوية، ذكرها رينيه كاخر، من خلال التنظير لهذه النظرية، تلخصها الباحثة بالآتي[4]:

أ- الكونية (العالمية) (universality): ويعنى في تسليط الضوء على المبادئ المشتركة بين اللغات، أي اشتراك اللغات في البنى التحتية للغة، فكل لغة تتكون من مستويين: ثانوي (الأصوات)، وأساسي (التراكيب أو الجمل)، والمستوى الثاني يشتمل على المستوى الأول،

1- لم تعثر الباحثة على الديوان، البيت بلا نسبة، انظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 359/10. وهو لأبي القمقام الأسدي، انظر: خزانة الأدب، 87/11، انظر: يعقوب، إميل بديع. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، ص77. والبيت : تُنَفِّحُهَا أَمَّا شَمَالٌ عَرِيَّةٌ وَأَمَّا صَبَا جِنْحَ الظَّلَامِ هَبُوبُ

2- انظر: الزمخشري، أبو القاسم جار الله. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، 195/4.

3- انظر: الزمخشري، أبو القاسم جار الله. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، 667/4.

4- انظر: كاخر، رينيه. النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ص1-10، 431-432.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويشتمل على البنى الصرفية أيضا للكلمات، والنظرية التفاضلية تتمسك بفكرة أن هناك جوهرا أساسيا من المبادئ الكونية ولكنها تشكلها في هيئة قائمة من القيود الكونية والمنتهكة، ويمكن التوصل فيما بعد إلى التصنيفات المختلفة عن طريق إعادة ترتيب هذه القيود الكونية في تسلسليات محددة لغويا، وهذا يكشف المبادئ التالية الأخرى للتفاضلية.

ب- قابلية الانتهاك أو الخرق :(violability) تختص القيود بقابليتها للانتهاك، لكن يجب أن يكون هذا الانتهاك بحده الأدنى، فالتراكيب اللغوية قابلة للتغيير، بشرط تحقيق المعنى المراد.

ج- الترتيب :(ranking) يجب ترتيب القيود حسب نسبة خرقها لمبادئ النحو الكلي فكلما كان الخرق أو الانتهاك أدنى احتل القيد أعلى مرتبة في سلم الأفضلية.

د- الشمولية:(inclusiveness)

ويعنى بها أن الانتهاكات غير مقتصرة على تركيب الجملة قواعديا، أي المستوى النحوي فقط، بل تشمل المستوى الصرفي والصوتي أيضا.

ويمكن توضيح هذه المبادئ من خلال القاعدة العامة التي تحكم أجزاء التراكيب اللغوية المتعارف عليها، التي تنص على أن حروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء، وتعمل فيها الجر، نحو: البركةُ في الشبابِ. البركة: مبتدأ، وشبه الجملة من الجار والمجرور(في الشباب) متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ. وتصاغ ضمن المعادلة التالية:

شبه الجملة= حرف جر +اسم مجرور+ علامة الجر (الكسرة)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شبه الجملة= في + الشباب+ الكسرة

إلا أن القاعدة المعتادة كانت قابلة للانتهاك والخرق، إذ دخل حرف الجر على الفعل، ولم يعمل فيه الجر، ودليل ذلك قول الراجز القناني[1]:

عمرك ما ليلى بنامَ صاحبه ولا مخالط الليان جانبه

وقول الشاعر[2]: (الرجز)

صَبَّحَكَ اللهُ بخيرِ باكرِ بِنِعْمَ طَيرٍ وشَبابٍ فاخِرِ

ومحل الاستشهاد بالبيتين القول: "بنامَ"، و"بنعمَ"، حيث دخل حرف الجر –وهو الباء– على الفعل الماضي، والمدقق بالنمطين اللغويين يرى أنهما حققا الأفضلية الاستعمالية بحسب نظرية الأفضلية، ولم يحققا الشروط القواعدية، التي تحكم أن حرف الجر مختص بالدخول على الأسماء، ليصنف الاستعمالان ضمن الركام اللغوي الذي يعد بقاؤه دليلا لظاهرة كانت موجودة في مرحلة ما من مراحل تطور اللغة. ودليلا على صراع الأنماط اللغوية الذي آل إلى هيمنة قيد على آخر تراجع إلى الدرجة الدنيا في الاستعمال، ليصار إلى وصفه بالنادر، وإلى تصنيفه ضمن قائمة المتبقي في اللغة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1]– الرجز للقناني "أبي خالد" في شرح أبيات سيبويه، 2/ 416. وبلا نسبة في الخصائص، 2/ 146. ونسبه المحقق إلى القناني في الهامش، ولسان العرب، مادة (نوم).

[2]– انظر: البيت بلا نسبة في: ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت: 672هـ). شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، دار المأمون للتراث ط1، 1982، 1103/2. باكر: سريع عاجل، بنعم طير: بخير طير. ولا حجة لمن استدل في هذا البيت على اسمية (نِعْمَ) لأنها فيه محكية، لذلك فتحت ميمها مع دخول حرف الجر عليها. ودليل على فعليتها اتصالها بتاء التأنيث الساكنة.

ولكن النحويين يصرون على حصر التركيب ضمن القاعدة لاهتمامهم بالصحة اللغوية اهتماما كبيرا، فتخرج توجيهاتهم غير قانونية إذ حاول علماء النحو تقدير اسم يكون معمولًا لحرف الجر، تقدير الكلام: أي: برجلٍ نام صاحبُهْ، وبطير نعم الطير. مقيدين الاستعمال بالشعر أو نادر كلام، بشرط أن تقوم صفة المحذوف مقامه، كما أولوا في قولهم: نعم السير على بئس العير، أي على عير بئس العير[1]، وهو توجيه مقبول يهدف إلى ضم الاستعمالات اللغوية للقاعدة. ويؤدي إلى حقيقة غابت عن أذهان النحويين وهي أن اللغة أوسع من القاعدة دائما.

أقسام الأفضلية في اللغة العربية

وتقسم الباحثة الأفضلية في اللغة العربية إلى ثلاثة أقسام، بناء على ما ورد فيها من أنماط لغوية توافرت بها عناصر الأفضلية التي تطبق على مستويات اللغة الثلاث: المستوى الصوتي، والصرفي، والنحوي، مع العلم أن نظرية الأفضلية عند الغرب أكثر ما تنطبق على الفونولوجيا، توضحها الباحثة بالآتي:

1- الأفضلية الصوتية (الفونولوجية): ويقصد بها مدى موافقة الأداء اللغوي (الاستعمال) للقاعدة الصوتية المتعارف عليها بين علماء الأصوات اللغوية.

[1] – انظر: الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط في االتفسير، 289/7. انظر: الأنباري، كمال الدين أبو البركات (513-577). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة السعادة، ط4، 1961م، 113/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يذكر على سبيل المثال حذف الهمزة في قراءة[1] لقوله تعالى: چ□□□چ (المدثر:35)، نسبت لنصر بن عاصم، وابن محيصن، ووهب بن جرير عن ابن كثير هي: "إنها لَحْدَى الكُبَر" بحذف الهمزة، وهو حذف لا ينقاس، وتخفيف مثل هذه الهمزة قياسيا أن تجعل بين بين، وقرأ الجمهور: لإحدى، بالهمز، والهمزة منقلبة عن واو أصله لوحدى، وهو بدل لازم[2].

وبعرض القراءتين على القانون الصوتي الذي نص عليه علماء الأصوات ضمن المعادلة الآتية :

C.....> C /a.....i

ʾinahaa laʾihdaa ..... القراءة المتواترة...

ʾinahaa lahdaa ..... القراءة الشاذة...

يرى المتأمل –عند تطبيق نظرية الأفضلية الصوتية على القراءات– أن قراءة الجمهور: (□□□) (المدثر:35)، –المتواترة– حققت أفضليتين، وهما: الأفضلية الاستعمالية؛ لأنها قراءة مروية عن العرب، والأفضلية القواعدية الصوتية؛ لأنها تتفق اتفاقا تامّا مع القوانين الصوتية العربية، لتظهر القراءة المتواترة على أنها المخرج الأفضل للنظام اللغوي، الذي تكبد الحد الأدنى من انتهاكات القيود (القواعد).

في حين حققت قراءة الحذف الشاذة: "إنها لَحْدَى الكُبَر" معيارا واحدا من معياري الأفضلية، وهي الأفضلية الاستعمالية، فهي نمط لغوي مستعمل عند العرب، وأما الأفضلية القواعدية الصوتية

[1]- نسبت القراءة لابن كثير، انظر: ابن جني. المحتسب، 120/1، 273/1. وانظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 336/10.

[2]– الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 336/10.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهي غير متحققة فيها؛ لأنها فقدت شرطا من شروط القاعدة إذ لا تجيز العربية حذف الصامت (الفونيم) (همزة القطع) وهو صوت أساسي في بنية الكلمة، إذا توسط بين فتحة أمامية سفلية سابقة له، وكسرة أمامية علوية، ثم سقوط الكسرة التالية للفتحة دون مسوغ لذلك؛ ليحتل بذلك التصنيف الثاني في الأفضلية. وقراءة الحذف غير القواعدي لها نظائر أخرى تثبت صحة القراءة بها يذكر منها قراءة شاذة لقوله تعالى: چﭑﭒﭓﭔﭕچ (البقرة:203)، إذ قُرئ: "فَلَثْمَ عليه"، حذفت الهمزة البتة نتيجة التقاء ألف "لا" وثاء "الإثم" وهما ساكنان؛ فحذفت الألف من اللفظ لالتقاء الساكنين، فصارت "فَلَثْمَ عليه"[1]. ونظير الاستعمال من النثر قول أبي زيد: لاب لك، يريد: لا أب لك، ومن الشعر قول الشاعر[2]:

إنْ لم أُقاتلْ فالبسوني برقعًا وفتخاتٍ في اليدينِ أربعا

أراد: فألبسوني، ثم حذف الهمزة تخفيفا[3].

2- الأفضلية الصرفية (المورفولوجية): وهي مدى موافقة البنية الصرفية للأداء اللغوي للقاعدة الصرفية المتعارف عليها بين علماء الصرف اللغوي.

يذكر على سبيل المثال قراءة شاذة لقوله تعالى:چﭦﭧﭨچ (الزخرف:77)، وهو خازن جهنم، نسبت ليحيى بن وثاب، وعلي بن أبي طالب، والأعمش، إذ قرئت: يا مالِ، بالترخيم[4] أي

---

[1]- انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 120/1.

[2]- البيت بلا نسبة انظر: ابن جني. المحتسب، 120/1. وانظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 572/3.

[3]- انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 120/1. وانظر: ابن جني. الخصائص، 374/2.

[4]- انظر: الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، 389/9.انظر: ابن خالويه. مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع، عني بنشره: ج. برجشتراسر، دار الهجرة، د.ط، د.ت، ص136.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حذف الكاف، ونسبت في مختصر شواذ القرآن للرسول –صلى الله عليه وسلم– ولعلي – رضي الله عنه– ولابن مسعود[1].

والترخيم نوع من أنواع الحذف الذي يعتري الصيغ الصرفية، نحو قولهم في حارث: يا حار، وفي فاطمة: يا فاطم، وفي عائشة: يا عائش، فهو حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفا، قيد بالنداء خاصة؛ لما به من أبعاد دلالية انفعالية كالتحبب، والتطريب، ولا يجوز في غيره إلا للضرورة الشعرية. والترخيم على ذلك لا يمكن قبوله في قواعدية اللغة في بعض الأسماء[2]، كما في الأسماء العظيمة، وأسماء الحيوانات، إلا أنه وجدت آثار هذا الحذف في لغة بعض العرب، ووردت في تراثهم الشعري، كقول الشاعر[3]: (الرجز)

يَا ناقُ سيري عَنَقا فَسيحا إِلَى سُلَيْمانَ فَنَسْتَرِيحا

وإلى جانب ما في الشعر من هذا الحذف وجد أيضا في قراءة ابن مسعود: يا مالِ.

وبتطبيق معياري الأفضلية الصرفية على قراءة الجمهور: (ﭧﭨﭩﭪ) (الزخرف:77)، يرى أنها حققت الأفضلية الاستعمالية، فهي قراءة الجمهور، وحققت قواعدية بناء المورفيم، إذ لم يرخم القراء

[1]– انظر: ابن خالويه. مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع، عني بنشره: ج. برجشتراسر، دار الهجرة، د.ط، د.ت، ص136.

[2]– انظر: عبابنة، يحيى عطية. ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي، مجلة جذور، النادي الأدبي الثقافي ، جدة، العدد 34، شعبان 1434–يونيو 2013، ص110–111. وانظر : ابن مالك، شرح الكافية الشافية،1353/3–1355.

[3]– نسب البيت إلى أبي النجم العجلي ، انظر: ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، محمد محيي الذين عبد الحميد، ص305، الهامش. وانظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (نفخ).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اسم خازن النار: مالك، وهذا يتماشى مع قواعدية اللغة، إذ لا تجيز العربية ترخيم الأسماء العظيمة، لتصنف على أنها المخرج الأفضل في النظام اللغوي.

وبتطبيقها على قراءة عبد الله بن وثاب، وعلي بن أبي طالب، والأعمش: يا مالِ، يرى أنها حققت الأفضلية الاستعمالية؛ لورودها نمطا استعماليا عند العرب، في حين أنها انتهكت قيود بناء المورفيم انطلاقا من البعد الدلالي، فالأسماء العظيمة لا ترخم، وبهذا تنتهك عنصرا من عناصر القاعدة الصرفية، وتحصل على المرتبة الثانية في التصنيف بحسب الأفضلية، فهي المخرج المقبول في النظام اللغوي. وتعد من الأنماط اللغوية التي تُعلل دلاليّا نصيّا سياقيّا، إذ علل ابن جني الحذف هنا بضعف أهل النار عن تمام الاسم؛ لعظم ما هم عليه[1].

3- الأفضلية النحوية: وهي مدى موافقة الأداء اللغوي للقاعدة النحوية المتعارف عليها بين النحاة.

ويمكن تطبيق الأفضلية النحوية على قراءة شاذة لقوله تعالى: چڑ ک ک ک ک گ گ چ (الفيل:1) أسندت إلى أبي عبد الرحمن، وهي: "أَلَمْ تَرْ كَيْف"، ساكنة الراء[2]. إذ حققت القراءة الأفضلية الاستعمالية، إلا أنها لم تحقق الأفضلية القواعدية؛ لتكبدها انتهاكا لقيد الفعل المضارع المجزوم، الذي يقول: إن الفعل المضارع المعتل الآخر يجزم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره، ويعلل أبو الفتح القراءة بأن الضرورة هي التي خولت الإجراء[3]، والضرورة تنتفي في حال ورودها في

---

[1]- انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 257/2.

[2]- انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 373/2.

3- انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 373/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

غير الشعر، أي القراءات القرآنية هنا، فقد حذف حرف العلة والحركة الدالة عليه أيضا، أي الألف والفتحة من "ترَ"؛ لتحتل بذلك المرتبة الثانية بناء على التصنيف اللغوي.

ولتظهر القراءة المتواترة :" أَلَمْ تَرَ" على أنها المخرج الأفضل للنظام اللغوي؛ لتحقيقها معياري الأفضلية الاستعمالية والقواعدية في آن معا، فهي النمط اللغوي الذي تكبد الحد الأدنى من انتهاكات القيود.

مكونات النظام اللغوي في نظرية الأفضلية

تتكون نظرية الأفضلية من مكونات أساسية ثلاث، توجزها الباحثة بالآتي[1]:

1- المولَّد (مجموعة المفردات)

الألفاظ التي تتشكل منها التراكيب اللغوية المولَّدة بنوعيها: القواعدية، وغير القواعدية، من اسم، وفعل، وحرف.

2- المولِّد.

وهو الذي يقوم بتوليد الأنماط اللغوية المختلفة المرشحة لقاعدة ما. وهو الجزء المركزي في النظام اللغوي، توكل إليه مهمة تطبيق كل الحالات القياسية الملحوظة في الصيغ السطحية، كأصحاب القراءات القرآنية، والشعراء، والأدباء، وغيرهم.

3- المقوم.

وهو قائمة القيود –القواعد- المرتبة تسلسليا، التي يحكُم من خلالها على الأنماط اللغوية، وتُفضي إلى تحديد النمط اللغوي الأفضل بناء على مدى تلاؤم النمط مع

[1]- انظر: كاخر، رينيه. النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ص22-24.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القاعدة. والحكم من خلال الأفضلية القواعدية على أي نمط تركيبي بفقدان قيد من قيود القواعدية الكثيرة أمر لا يتعارض مع الأفضلية الاستعمالية، ولكنه يشكِّل مقياسا يقيس القرب من القواعد أو البعد عنها.

ولا بد من الإشارة إلى أن مهمة نظرية الأفضلية هو تحديد المخرج الأفضل، والمخرج المقبول، في الأنماط اللغوية في اللغة المعينة؛ خلال عملية استكشاف لمدى ملاءمة المخرجات اللغوية لعناصر القاعدة المعينة، فالمخرج الذي يحقق أقل انتهاك مكلف لعناصر القاعدة اللغوية، يحكم عليه بأنه المخرج الأفضل لنظام لغوي ما. وهنا يكمن دور النظرية في تحديد الخصائص العامة التي تشترك بها اللغات، والخصائص الخاصة للغة دون أخرى[1].

الفصل الأول

نـظـريـة الأفـضـلـيـة وظـاهـرة الـحـذف غير القواعدي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1]– انظر: كاخر، رينيه. النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ص12.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تمهيد

الحذف

تناقش الباحثة في هذا الفصل إمكانية مساهمة نظرية الأفضلية في تحقيق فهم أكثر عمقا للظواهر النحوية الواردة في القراءات الشاذة لغة، فنظرية الأفضلية ليست حكرا على مجال الفونولوجيا كما يرى رينيه كاخر، بل هي نظرية تفسير الأنظمة اللغوية، وبهذا تكون الفكرة الأساسية الكامنة خلف نظرية الأفضلية تلك المتعلقة بالقيود (القواعد) المرتبة تسلسليا، التي يكون انتهاكها في

حده الأدنى، وهي بهذا قادرة وبشكل مساو على استيعاب الظواهر غير الفونولوجية، أي الظواهر الصرفية، والنحوية[1].

والحذف ظاهرة لغوية تشترك فيها اللغات الإنسانية، لكنها في اللغة العربية أكثر ثباتًا ووضوحًا؛ فمن خصائص العربية الميل إلى الإيجاز، والاختصار، وهذا ما أكده طاهر سليمان حمودة، فهو يرى أن ثبات هذه الظاهرة في العربية ووضوحها يفوق غيرها من اللغات؛ لما جبلت عليه العربية في خصائصها الأصيلة من ميل إلى الإيجاز[2].

وضُربت قيود على هذه الظاهرة فلم يترك لها المجال لتؤخذ على إطلاقها؛ لذا فلم يحذف العرب من كلامهم ما قصدوا به الإفهام؛ بل لم يحذفوا من كلامهم إلا ما كان معلوما ضرورة، وكان ذلك واضحا إنْ في الشعر العربي أو في الكتاب أو السنة، فلو تُتبعت الظاهرة في الكتاب والسنة، لأُدرك أن ما فيهما من حذف قد صار معلوما كما في نسج كلام العرب؛ فاشترط أن يكون المحذوف معلوما ضرورة؛ كقوله تعالى: چگگگڳچ(يوسف:82) علم ضرورة أن المقصود أهل القرية. وإذا كان في الكلام حذف، ولا يفهم الكلام إلا إذا علم المحذوف، والعلم بالمحذوف ممتنع؛ لتعدد الاحتمالات، عُلم أن الكلام على ظاهره وليس فيه حذف، وهذا يظهر في قوله: (□ □□□□) (الفجر:22) إذ تعددت الاحتمالات في تقدير المحذوف، لذلك تفسر الآية على ظاهرها، أي: جاء هو سبحانه وتعالى مجيئا يليق بجلاله. ذلك أن المحذوف من أهم شروطه في جميع الألسنة أن يكون معلوما علما بيِّنا، ولذلك ليس في القرآن وغيره من النصوص حذف إلا إذا استقر في فهم

[1]– انظر: كاخر، رينيه. النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ص431.

[2]– انظر: حمودة، طاهر سليمان. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1982، ص9.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المتلقي ابتداء أن في الكلام حذفا يدل عليه السياق، ومن هنا كان وجود شرط القرينة (الدليل) اللفظية أو المعنوية شرطا مجسدا في منهج النحويين حتى يتم الحذف، وإلا فإن السياقات تبقى على ظاهرها[1].

حقيقة الحذف

قبل الخوض في كشف أسباب الحذف وشروطه وأغراضه في القراءات القرآنية محل الدراسة لا بد من بيان حقيقته، فالحذف ظاهرة لغوية كونية تشترك فيها اللغات البشرية عامة، ويقصد به لغة: القطع، والإسقاط، إذ جاء في الصحاح: الحَذْف: قَطْفُ الشَّيءِ من الطَّرَفِ كَمَا يُحْذَفُ ذَنْب الدَّابَّة... ومعناه المقَطُوعُ"[2].

و"الاخْتِزالُ: الحَذْفُ"[3]. والحذف باصطلاح الصرفيين: هو"إسقاط حرف أو أكثر أو حركة من كلمة" [4]. وباصطلاح النحاة وأهل المعاني والبيان هو: " إسقاط حركة أو كلمة أكثر أو أقل، وقد يصير به الكلام المساوي موجزا، ... وهذا المعنى أعمّ من معنى الصرفيين"[5].

© Arabic Digital Library Yarmouk University

---

[1]– عفيفي، أحمد. ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1996، ص218. وانظر: السيوطي، جلال الدين. الإتقان في علوم القرآن، 3/174–180.

[2]– الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد. تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، ط1، 2001م، باب الحاء والذال.

[3]– الزَّبيدي، مرتضى. تاج العروس من جواهر القاموس، تح: علي شيري، بيروت، دار الفكر، 1994، مادة (خ ز ل).

[4]– التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون ، 1996م، 632/1.

[5]– التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، 632/1.

فمن الحذف اللازم غير المقيس عليه عند الصرفيين "حذف فاءات خُذْ، وكُلْ، ومُر، والأصل: أُوْخُذْ، وأُوْكُل، وأُوْمُر؛ لأنَّهنَّ من الأخذ والأكل والأمر، ولكنها خففت لكثرة الاستعمال، ولا يقاس عليها غيرها، كالأمر من أجرَ الأجيرَ، وأسر الأسيرَ؛ لانتفاء كثرة الاستعمال"[1].

والمدقق يرى أن المعنى اللغوي يلتقي مع المعنى الاصطلاحي للحذف في الصرف والنحو وهو الإسقاط، أي إسقاط كلمة تزيد أو تقل من بناء الجملة، فقد تكون هذه الكلمة ركنًا من أركانها كالمبتدأ، أو الخبر، أو الفعل، أو الفاعل، وقد تكون حرفًا، وقد تُحذف الجملة، وهذا لا يعدو كونه تعدادًا لأنواع من الحذف.

وتجلت ظاهرة الحذف في القراءات القرآنية الشاذة لغة، فكان للحذف نوعان بحسب نظرية الأفضلية:

1- حذف قواعدي (مقيس): وهو الحذف الذي يحقق الاستعمال اللغوي ويتسق مع القواعدية اللغوية خاضعا لها تماما، وهذا النوع من الحذف لا مفاضلة فيه، فهو امكانيات تتيحها اللغة لأبنائها، شائعة في الاستعمال والقياس. يذكر على سبيل المثال وجوب حذف الخبر لعلم السامع إذا وقع المبتدأ بعد لولا، نحو قولك: (لولا زيدٌ لزرتُك)، والتّقدير: حاضِرٌ، أو موجودٌ. وحذف المبتدأ لدلالة السياق عليه نحو قول ذي الإصبع العدواني:

لِيَ ابْنُ عَمٍّ عَلَى ما كان من خلق مختلفان فأقليه ويقليني

يريد: نحن مختلفان.

[1]- الطائي، محمد بن مالك (ت672هـ). إيجاز التعريف في علم التصريف، تح: محمد عثمان، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، 2009، ص156.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2- حذف غير قواعدي (غير مقيس):

وهو الحذف الذي يحقق الاستعمال اللغوي ولا يتسق مع قواعد اللغة؛ لانتهاكه عنصرا من عناصر القاعدة الأصل، فتتحقق فيه شروط التدريج اللغوي، وتتحقق به عناصر الأفضلية، وله من النصوص ما يدل على صحة استعماله. ويعكس ما يمتلكه المتخاطبون من حمولات ذهنية في البنية التحتية تؤثر في سيرورة الأدائية والاستعمالية، وتتكفل مسؤولية الإدلال بمضامين كثيرة [1]. وتلقي نظرية الأفضلية -في هذا النوع من الحذف- الضوء على عملية التصارع التي تؤدي إلى هيمنة قيد على آخر، ومن ثم هيمنة نمط لغوي على غيره من الأنماط اللغوية.

وهذا الحذف له صور عديدة في القراءات محل الدراسة، فقد اعترى الحذف غير القواعدي أصوات العربية بشقيها: الصائت، والصامت، كما اعترى الحرف، والاسم، والفعل. وهذا ما تكشف عنه القراءات محل الدراسة.

حذف الصوت الصائت

ساق القراء عددا من القراءات على ظاهرة حذف الصائت من الكلمات سواء أكانت معربة أم مبنية في العربية، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن المقصود بحذف الصائت في الكلمات المعربة في هذه الدراسة هو حذف العلامة الإعرابية، أي الحذف الذي يعتري أواخر الفعل المضارع في حالة الجزم، ومن ذلك حذف الحركة نحو: (لم أكتبْ)، وحذف حرف العلة في حالة الجزم إذا كان من الأفعال الناقصة، نحو: لم يغزُ، لم يرمِ، لم يخشَ. وهنا يعبر عن الحذف صوتيا بأنه تقصير

[1]- انظر: دزه يي، دلخوش جار الله حسين. البحث الدلالي في كتاب سيبويه، ص36.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

للصائت الطويل الواقع في آخر الفعل، ولهذا الحذف دلالته المعنوية والموقعية، أي وقوع الفعل بعد نفي يقلب زمنه إلى الماضي، ويتمثل هذا في "لم" و"لما"[1].

وأيضا حذف حركة حرفِ العلَّة في المضارع المرفوع مثلا، وتقديرها دفعاً للثِّقَل أو التعذر. بل ويشير في هذه الدراسة إلى حذفين معا في الكلمة الواحدة، وهو حذف حركة حرف العلة في المضارع المرفوع ، ثم حذف حرف العلة ذاته في الوقت ذاته.

يذكر على سبيل المثال: حذف الياء من " يَأْتِ" في القراءة المتواترة لقوله تعالى: ﭽﯛﯜﯝ ﯞﯟﯠﯡﯢﯣﯤﭼ (هود:105)، قراءة أهل المدينة، وأبي عمرو، والكسائي بإثبات الياء في الإدراج، وحذفها في الوقف. وقرأ أبيّ، وابن مسعود -رضي الله عنهما- "يوم يأتي" بإثبات الياء في الوقف، والوصل[2]، وهي قراءة ابن كثير في المحرر الوجيز[3]. وقرأ الأعمش، وحمزة "يَوْمَ يَأْتِ" بغير ياء في الوقف، والوصل[4] ، وهي قراءة عاصم، وابن عامر، وحمزة في المحرر الوجيز[5].

"وقرأ النحويان ونافع: يأتي بإثبات الياء وصلا، وحذفها وقفا، وابن كثير بإثباتها وصلا ووقفا، وهي ثابتة في مصحف أبي. وقرأ باقي السبعة بحذفها وصلا، ووقفا، وهي ساقطة في مصحف الإمام عثمان. وقرأ الأعمش يأتون، وكذا في مصحف عبد الله، وإثباتها وصلا، ووقفا هو الوجه، ووجه

---

[1]- انظر: حمودة، طاهر سليمان. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص58.

[2]- انظر: النَّحَّاس، أبو جعفر. إعراب القرآن، 182/2-183. وانظر: عمر، أحمد مختار، ومكرم، عبد العال سالم. معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، مطبوعات جامعة الكويت، ط2، 1988، 134/3.

[3]- ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 206/3.

[4]- انظر: النَّحَّاس، أبو جعفر. إعراب القرآن، 182/2-183. وانظر: عمر، أحمد مختار، ومكرم، عبد العال سالم. معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، مطبوعات جامعة الكويت، ط2، 1988، 134/3.

[5]- ابن عطية. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 206/3. وانظر: ابن مِهران. أبو بكر أحمد بن الحسين(ت:381). المبسوط في القراءات العشر، ص242.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

حذفها في الوقف التشبيه بالفواصل وقفا، ووصلا التخفيف، كما قالوا: لا أدر ولا أبال. ... والاجتزاء بالكسرة عن الياء شائع في لغة هذيل"[1].

وورد اختلاف القراء في قراءة قوله: "يوم يأتِ" في تفسير الطبري (ت310هـ)، إذ أسند قراءة "يوم يأتي" بإثبات الياء إلى عامة قراء أهل المدينة، وقرأ ذلك بعض قراء أهل البصرة، وبعض الكوفيين بإثبات الياء فيها في الوصل، وحذفها في الوقف. وقرأ ذلك جماعة من أهل الكوفة. بحذف الياء في الوصل والوقف: ﭽﭑﭒﭓﭔﭕﭖﭗﭘﭙﭚﭛﭜﭝﭞﭟﭽ (هود: 105). مشيرا إلى أن القراءة الصواب هي قراءة حذف الياء في الوصل، والوقف، وذلك اتباعا لخط المصحف، وأنها لغة معروفة لهذيل، تقول: ما أدرِ ما تقول[2].

وعدّ أبو جعفر النحاس (ت338هـ) حذف الياء في القراءة من المواضع التي لا يوقف عليها، وضرورة أن يوصل بالياء؛ "لأن جماعة من النحويين قالوا: لا وجه لحذف الياء، ولا يجزم الشيء بغير جازم. فأما الوقف بغير ياء ففيه قول الكسائي، قال: لأن الفعل السالم يوقف عليه كالمجزوم، فحذف الياء كما يحذف الضمة، على أنّ أبا عبيد قد احتجّ بحذف الياء في الوقف، والوصل بحجتين: إحداهما أنه زعم أنه رآه في ... مصحف عثمان –رضي الله عنه– بغير ياء، والحجة الأخرى أنه حكى أنها لغة هذيل، يقولون: ما أدر"[3]، تخفيفا واجتزاء بالكسرة.

ويضيف أبو جعفر النحاس:" أما حجته بمصحف عثمان –رضي الله عنه– فشيء يرده عليه أكثر العلماء. قال مالك بن أنس –رحمه الله–: سألت عن مصحف عثمان –رضي الله عنه– فقيل

---

[1]– الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، 209/6.

[2]– انظر: الطبري. تفسير الطبري المعروف جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 138/12.

[3]– النَّحَّاس،أبو جعفر. إعراب القرآن، 183/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لي: قد ذهب. وأما الحجة بقولهم: ما أدرِ، فلا حجّة فيه؛ لأن هذا الحرف قد حكاه النحويون القدماء وذكروا علته، وأنه لا يقاس عليه"[1]، والعلّة فيه تظهر في قول سيبويه: "وأما الأفعال فلا يحذف منها شيء؛ لأنها لا تذهب في الوصل في حال، وذلك: لا أقضي، وهو يقضي، ويغزو، ويرمي. إلا أنهم قالوا: لا أدرِ، في الوقف، لأنه كثر في كلامهم، فهو شاذّ، كما قالوا لم يكُ، شبهت النون بالياء حيث سكنت. ولا يقولون لم يك الرجل؛ لأنها في موضع تحرك، فلم يشبه بلا أدرِ، فلا تحذف الياء إلا في: لا أدرِ، وما أدرِ"2.

في حين أجاز الفراء حذف الياء– قراءة حمزة–؛ لأن العرب قد تحذف الياء مكتفية بكسر ما قبلها، مستشهدا بقول[3] الراجز[4]: (الرجز)

كَفَّاكَ كَفٌّ مَا تُلِيقُ دِرْهَمًا جُودًا وَأُخْرَى تعطِ بالسيف الدما

أراد: تُعْطي، فحذف الياء، والأصل تُعْطي، إذ اكتفى الشاعر بالحركة من الحرف اختصارا، وإيجازا.

ودليل آخر على حذف الياء اجتزاء بالكسرة قول الشاعر[5]:(الخفيف)

ليس تَخْفَى يسَارَتِي قَدْرَ يَوْمٍ ولَقَدْ تُخْفِ شِيمَتِي إعْسَارِي

---

[1]– النَّحَّاس، أبو جعفر. إعراب القرآن، 183/2.

[2]– سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان(ت:180هـ). الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة ، مكتبة الخانجي، ط3، 1988، 184/4.

3– الفراء. معاني القرآن، 260/3.

[4]– الشاهد بلا نسبة انظر: الفراء. معاني القرآن، 260/3. انظر: الأنباري. الإنصاف، 387/1 . وانظر: النحاس. إعراب القرآن، 183/2. وانظر: ابن منظور. لسان العرب، (ليق). الأمالي الشجرية: 2/ 27. وانظر: ابن جني. الخصائص، 320/2. وانظر: الأندلسي. والبحر المحيط في التفسير، 209/6.

[5]– البيت بلا نسبة في لسان العرب، مادة (يسر). وانظر: الأنباري، الانصاف، 388/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أراد: تُخْفي، فحذف الياء لغير جزم، ولكن الكسرة تدل عليها، فحذفها اجتزاء بها[1].

وقول صاحب الألفية[2]:

وبعضُ الأسماءِ يُضاف أبدا وبعضُ ذا قد يأتِ لفظًا مفردا

فالفعل (يأتِ) غير مجزوم إلا أنه حذف الياء مجتزئا بالكسرة التي قبلها، لأنها تدل عليها، فأراد: قد يأتي. بإثبات الياء، لأنه فعل مضارع مرفوع، وعلّة الحذف أو الاجتزاء الضرورة، إلا أنه لا يمكن أن يقنع القارئ هنا بالضرورة الشعرية؛ لأنَّها مقيدة بالشعر فقط، فإذا وُجد للاستعمال نظير من سعة الكلام انتفت علّة الضرورة[3].

وعلل هذه القراءات ابن عطية (ت542هـ) حيث رأى أن وجه حذفها في الوقف التشبيه بالفواصل، ووجه حذفها في الوصل التخفيف كما قالوا في لا أبالِ ولا أدرِ، إلا أنّ إثباتها في الوجهين هو الأصل[4].

ووجه أبو عبد الله القرطبي (ت671) القراءة بالحذف بأن الياء تحذف إذا كان قبلها كسرة[1]، ووجه أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) حذفها في الوقف التشبيه بالفواصل، ووقفا، ووصلا التخفيف، مشيرا إلى أن الاجتزاء بالكسرة عن الياء كثير في لغة هذيل[2].

1- انظر: القيرواني، القزاز (ت:412هـ). ما يجوز للشاعر في الضرورة، تح: رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، الكويت، دار العروبة، 1981، ص330.

2- الأُشْمُوني، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين. شرح الأشمُوني لألفية ابن مالك المسمى"منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، تح: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، 1998، 467/2.

3- انظر: الفرنواني، هانئ. ظاهرة الاجتزاء في العربية، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2005، ص156.

4- انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،207/3.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تكشف الأداءات الاستعمالية السابقة اختلاف اللغات العربية (اللهجات) في نطق الصوائت بنوعيها: القصيرة، والطويلة، حيث أشار حسام سعيد النعيمي إلى ذلك الاختلاف أثناء حديثه عن الاختلاس (الحذف)، فقد يختلس حرف المدّ حتى يعود حركة من جنسه، فالحركات أبعاض حروف المد، واللين، والياء قد اختلِست، وأُضعفت حتى لم يبق منها إلا الكسرة في الشواهد المطروحة سابقا، وأشار أن هذا الحذف غير مقتصر على الياء بل أصاب الواو، والألف أيضا، وهذا الاختلاس أي حذف العلامة الإعرابية يُلجأ إليه في الشعر ضرورة الحفاظ على الوزن، والقافية، في حين ليس في القرآن ضرورة، لذلك اختلف في تعليل الظاهرة، فكانت للتخفيف كما ذكِر سابقا، إضافة إلى ميل أهل البادية إلى السرعة في النطق، ليكون الأداء القرآني شاهدا على صورة السرعة في النطق، وفي الحركة[3].

وعلل بعضهم حذف الياء في قوله تعالى:"يوم يأتِ" على توهم الجازم[4]، "التوهم" الذي يأتي حالة من حالات الإسراف في المدنية، أي المبالغة التي يؤدي إليها ولع صحة الكلام عند من يفخر بجمال العبارة[5]، وهو ما سماه رمضان عبد التواب بـ (الحذلقة) في اللغة، التي تتأتى عن طريق القياس الخاطئ، الذي يقصد به الميل العارض غير المتنبأ به من كلمة أو صيغة إلى الخروج عن

---

[1]– القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر (ت671هـ). الجامع لأحكام القرآن، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 2006م، 208/11.

[2]– انظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 209/6.

[3]– انظر: النعيمي، حسام سعيد. الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، الجمهورية العراقية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، 1980، ص207–209.

[4]– انظر: الأنصاري، زكريا بن محمد. منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، علق عليه: شريف أبو العلا العدوي، بيروت، دار الكتب العلمية ط1، 2002 م، ص441.

[5]– انظر: فندريس، جوزيف. اللغة، ص80.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مدارها الطبيعي في التطور، والدخول في طبيعة كلمة أو صيغة أخرى، لوجود مشابهة حقيقية أو متوهمة بينهما؛ مبالغة في التفصح[1]، الأمر الذي أدى إلى خروجهم على ضوابط البنية اللغوية الفصحى.

في حين فسر المحدثون حذف الياءات بأنه نوع من الترخص في الحركة الإعرابية الذي يؤتى به للدلالة على معنى معيّن[2]، فعلل الدكتور فاضل السامرائي ذكر الياء، وحذفها في القرآن الكريم بقوله: " إنّ الاجتزاء بالكسرة عن الياء يختلف عن ذكر الياء في كلّ ما ورد في القرآن الكريم عدا خواتم الآي والنداء، ... ففي كل موطن ذكرت الياء فيه، يكون المقام مقام إطالة، وتفصيل في الكلام، بخلاف الاجتزاء بالكسرة، فإن فيه اجتزاء في الكلام، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى إن الياء تتردد مظهرة في المواطن التي تذكر فيها الياء أكثر من المواطن التى يجتزأ بالكسرة عنها، وقد تتردد الكلمة ذات الياء مظهرة في السورة أكثر من تردد الكلمة ذات الياء المجتزأة في موطنها"[3].

وبعد عرض آراء المفسرين، والنحويين في هذه القراءة سيتم تطبيق معياري الأفضلية على القراءات، فتعرض الباحثة الأنماط التركيبية (القراءات) على مجموعة من العناصر القواعدية مرتبة في جدول معين، والهدف من ذلك التوصل إلى ترتيب الأنماط بناء على تلاؤمها النسبي مع عناصر القاعدة، فإذا ما تحققت هذه العناصر، التي رتبت بحسب الأهمية، فإن النمط يكون قد حقق المثالية القواعدية، والاستعمالية، ومن ثم الأفضلية وهيمنة النمط على الأنماط الأخرى من الناحية اللغوية.

---

[1]- انظر: عبد التواب، رمضان. التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط 3، 1997، ص100، 117 - 118.

[2]- انظر: عبد اللطيف، محمد حماسة. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ط1، 1983 م، ص369.

[3]- السامرائي، فاضل صالح. التعبير القرآني، دار الحكمة، الموصل، 1988 م، ص76.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في حين إذا اختل عنصر من عناصر الأفضلية توضع إشارة معينة تكشف عن الخروقات اللغوية المعلّلة في الأنماط التي ستظهر في الترتيب التفاضلي. ثم الفصل بين صحة الأداء استعماليا، ومسألة اختلال قاعدة أو أكثر من القواعد التي تخالف القاعدة الكلية، والجملة القواعدية التي تحقق شروط القواعد النحوية التي وضعها النحويون العرب. وذلك بعد عرض حد القاعدة، الذي يعد الجزء الأساس والأهم للنحو في نظرية الأفضلية؛ لمعرفة العنصر المنتهك الذي تُقيم على أساسها القراءات من الناحية اللغوية فقط، مع العلم أن الدراسة لا غاية لها من تناول ما فشا في الاستعمال، وقوي في القياس، بل تريد تسليط الضوء على ما تمرد على القياس، على اختلاف قوة شيوعه، واستعماله.

أشار النحويون إلى أن الفعل المضارع إِنَّما أعرب لمضارعته الْأَسْمَاء، وهو مرفوع أبدا لوقوعه موقع الاسم، حتى يدخل عليه مَا ينصبه أَو يجزمه. ويكون في الرفع مضموما، وفي النصب مفتوحا، وفي الجَزم سَاكنا، تَقول: هُو يضربُ، ولنْ يضْربَ، ولم يضربْ، هذا هُوَ الفعل الصَّحيح الآخر. وأما الفعل المعتل الآخر فَهُوَ كل فعل وقعت فِي آخره ألف، أَو يَاء، أَو واو، نحو: يخْشَى، وَيسعَى، وَيَقْضِي، وَيَرْمِي، ويغزو، ويدعُو، وَهَذِه الأحرف الثَّلاثة تكون فِي الرفع ساكنة، فأَما في النصب فتنفتح الياء، والواو، وَتبقى الْألف على سكونها؛ لأَنَّه لا سبيل إلى حركتها، نحو: هو يقضِي، ويرمِي، ويغزُو، ويدعُو، ويخشَى، ويسعَى، ولنْ يقضيَ، ولنْ يرميَ، ولنْ يدعوَ، فإِذا صرت

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إلى الجَزم حذفت الأحرف الثَّلاثة كلهَا، نحو: لم يخشَ، ولم يسع، ولم يرمِ، ولم يغزُ، ولم يَخْلُ، وحروف الجَزم هي: لم، ولما، ولام الأمر، ولا النَّاهْية، وحرفا الشَّرط: إنْ، وإذما[1].

وبعرض القراءتين على القاعدة في الجدول الآتي:

الجدول (1)				
الرقم	نمط القراءة	قاعدة الفعل المضارع المجزوم		
		حرف جزم	فعل مضارع	علامة الجزم
1	چاڭۇچ	X	✓	✓
2	يوم **يأتي**	X	✓	X

يتوصل إلى أن القراءتين المتواترتين شاهدتان على أوجه اختلاف الأحرف السبعة في الثبات، والحذف، فقد اختلف القراء في إثبات الياء في آخر الفعل، فالقراءتان حققتا الأفضلية الاستعمالية؛ لأنهما قراءتان مرويتان شاعتا عن العرب- مع العلم أن الدراسة لا تتناول الناحية القدسية أو الشرعية المتحققة أصلا- ، وفي ما يتعلق بالمعيار الثاني وهو الأفضلية القواعدية يظهر للعيان أن النمط الثاني، "يوم **يأتي**"، قد حقق الأفضلية القواعدية؛ لأنه يتفق اتفاقا تاما مع قواعد النحو العربي التي بثت في كتب النحويين، فالفعل المضارع يرتفع بسلامته من عوامل النصب،

[1]- انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (330-392)، اللمع في العربية، تح: فائز فارس، الكويت، دار الكتب الثقافية، 2004م، ص124.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعوامل الجزم. ويؤكد أفضلية النمط هنا قول الخليل: "والأجود في النحو إثبات الياء"[1]. وهذا يثبت أن العلماء اللغويين العرب كانوا على وعي بنظرية الأفضلية عند الموازنة بين الآداءات اللغوية، واللافت للنظر أنهم ركزوا على تطبيق النظرية عمليا، دون التنظير لها، ودون الإشارة إلى لفظ المفاضلة. ويؤكد ذلك مصطلحات التقويم التركيبي الشائعة في مأثوراتهم مثل: شاذ، نادر، ضعيف، غير مقيس، جيد، أبين، أظهر، أفصح، أقيس أفشى[2]، الأكثر في اللغة[3]، فهم لم يفاضلوا بينها بمقياس واحد أو باعتماد معيار واحد، بل اعتمدوا في المفاضلة بين القراءات معايير عديدة، مثل أن تكون إحدى القراءات أكثر استعمالا، أو أكثر اتفاقا مع القواعد العقلية التي استنبطها العلماء من كلام العرب، وقد يجتمع في تفضيل القراءة أكثر من سبب، وقد تُفضل قراءة على قراءة دون ذكر لسبب التفضيل[4]. ففكرة تمييز التراكيب القواعدية، والتي أطلق عليها دلخوش جار الله مصطلح التراكيب الصحيحة (الأصولية) من غير القواعدية غير الصحيحة (غير الأصولية) هي التي مهدت السبيل أمام العلماء لتحديد مستوى الأسلوب ودرجة قوة الخطاب[5].

مقابل ذلك يعد النمط الأول من القراءات: چڭڭچ (هود:105)،، انقلابا على قواعد اللغة، وصيغة بديلة مخالفة للقياس، إذ لم يحقق معيار الأفضلية القواعدية، ولم يحالف النجاة الحظ في ضم هذه القراءة، ونظائرها في القرآن الكريم إلى اللغة القواعدية، من مثل قوله تعالى: چ□□□□□□چ (النساء:146)، فقد حذفت ياء المضارع لغير عامل جزم، وحروف الْجَزْم لَا

---

[1]– ابن الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد(ت: 370هـ). معاني القراءات، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود مركز البحوث في كلية الآداب ، ط1، 1991 م، 46/2.

[2]– انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 286/1.

[3]– انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 143/2.

[4]– انظر: النعيمي، حسام سعيد. الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص261.

[5]– دزه يي، دلخوش جار الله حسين. البحث الدلالي في كتاب سيبويه، ص37.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تضمر، وَكَذلِكَ حُروف الْجَرّ، وَجُمْلة الْأَمر أَن جميع الْحُروف لا يجوز إضمارها لضعفها، وَإِنَّما جازَ إِضْمَار الفعل لقوته، إِذ كان متصرفا فَيعمل في التَّقْديم والتَّأْخير، فلمَّا كانَت هذه الحروف ناقصة عن حكم الفعل، لم يجز أَن تعمل مضمرة، فَإِن قَالَ قَائِل: فقد أجزتم إِضْمَار (رب) فِي قَوْله: وبلدة لَيْسَ بهَا أنيس؟ قيل لَهُ: إِنَّمَا جَازَ ذَلِك لِأَن الْوَاو صَارَت عوضا عنها[1]. يتوصل من ذلك أن ربّ لا تضمر، وعندما تحذف تبقى واو ربّ، أو فاء ربّ، لتنوب عنها، ومثلها نصب المضارع بأن مضمرة بعد واو مع.

ومن هنا يتوصل أيضا إلى أن النمط الأول قد اخترق عنصرا جوهريا من عناصر قاعدة الفعل المضارع المجزوم، وهو حذف عامل الجزم، الذي لايجوز حذفه أو إضماره لضعفه، وإنما يحذف العامل لقوته، لذلك يأخذ الترتيب الثاني في الأفضلية، وليصنف ضمن المستوى المقبول في اللغة.

وربما تعلل ظاهرة الحذف هنا بكثرة الاستعمال، وهو من أهم الأسباب التي تفسر بها الظاهرة، بل وأقواها لما يصيب الكلمات من تغير؛ إذ صرح سيبويه بذلك من خلال قوله: "وما حُذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير"[2]. فهو يجعل مبدأ "كثرة الاستعمال والتداول" معيارا جوهريا في

---

[1]– انظر: ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس(ت:381). علل النحو، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1999م، ص315. ويستمر ابن الوراق في توضيح المسألة: "فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم جوزتم إِضْمَار (من) بِاتِّفَاق النَّحْوِيين فِي قَوْلهم: بكم دِرْهَم اشْتريت ثَوْبك؟ قيل لَهُ: إِنَّمَا جَازَ إِضمَار (من) هُنَا لدخُول الْبَاء في (كم)، لأَنهم استثقلوا إحاطة حرفين خافضين باسم، وَالْمعْنَى لَا يشكل، وَقَوي (من) فِي هَذَا الْكَلَام، فَكَانَ قُوَّة مَعْنَاهَا فِي قَوْلهم: بكم درهما، عوضا مِنْهَا".

[2]– سيبويه. الكتاب، 130/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجنوح إلى هذه الظاهرة كما يرى دلخوش جار الله حسين[1]. فهذه الاستعمالات تتكرر في لهجة هُذيل، ناهيك عن أن تقصير الكسرة الطويلة في نهاية الكلمة هو سمة ثابتة للهجة الحجازية، وربما يكون ذلك سمة للهجات غرب الجزيرة العربية كلها، ومؤثرة أيضا في لهجتي أسد وقيس كما يرى تشيم رابين[2]، غير أن سيبويه أشار إلى عدم اطراد هذا السبب في كل موضع يقع فيه الحذف، فهو سبب سماعي موقوف على النقل عن العرب، فليس كل ما وقع فيه الحذف يمكن تفسيره بكثرة الاستعمال، كما يرى طاهر سليمان حمودة[3]. لذلك يمكن أن تعلل الظاهرة أيضا بأسباب صوتية وهو حذف حروف العلة استثقالا، وهذا ما أكده المفسرون، والنحويون.

وتؤيد الباحثة ما ذكره سمير استيتية حول هذه الأنماط اللغوية، فقد ذكر أن التطور قد حفظ نمطي القراءة، وأبقى لهما وجودا في اللسان العربي، مشيرا أن الأصل في اللغة هو المد الطبيعي، أي قراءة: أبيّ، وابن مسعود –رضي الله عنهما– "يوم يأتي" بإثبات الياء في الوقف والوصل، في حين عد التقصير أو الحذف صورة متنشّئة عن المدّ، وهي قراءة الأعمش، وحمزة: "يَوْمَ يَأْتِ" بغير ياء في الوقف والوصل، معللا ذلك بأنه قد يكون التقصير أو الحذف من الرواسب، الركام اللغوي، التي احتفظت بها العربية الفصيحة المشتركة، بمعنى أنه أداء لغوي لا يعد خارجا عن سنن العربية، وهو استعمال قديم، كان يجري على ألسنة الفصحاء من العرب، ثم سقط الاستعمال من لسان العامة، وبقي متداولا على ألسنة بعضهم، مؤرخا لهذا الاستعمال. مضيفا أن القرآن الكريم كان

---

[1]– انظر: دزه يي، دلخوش جار الله حسين. البحث الدلالي من كتاب سيبويه، ص360.

[2]– انظر: رابين، تشيم. اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، ترجمة وتقديم: عبد الكريم مجاهد، عمان، دار فارس للنشر والتوزيع، 2002، 182.

[3]– انظر: حمودة، طاهر سليمان. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص33.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يستثمر الاختلاف اللهجي لأداء معان تداولية خاصة، ليكون القصر في يأتِ في الخطاب القرآني دالا على معنى مؤداه: السرعة، والمباغتة في الإتيان، في حين تكون القراءة بإثبات الياء في الخطاب القرآني أيضا دالة على شمول الإتيان، وامتداده[1].

مع العلم أن النمط الأول من القراءة لم يخترق القاعدة النحوية فقط بل اخترق القاعدة الصوتية التي أشار إليها مايكل بريم، الذي افترض قواعد صوتية تنقل البنى العميقة إلى البنى السطحية[2]. فهو يرى أن شبه الصائت[3] (الصوت الانزلاقي) (G) يحذف (Ø) إذا توسط بين كسرة أمامية علوية(i)، وضمة خلفية علوية (u)، مما يؤدي إلى تجاور الكسرة والضمة، وبالمماثلة[4] التقدمية الكلية التي تجري لإزالة ما بينهما من تخالف في البعد الأفقي، مع العلم أنهما متماثلتان في الارتفاع، تتحول الضمة، وهي حركة خلفية، إلى كسرة، وهي حركة أمامية، بناء على قواعد بريم

---

[1]– انظر: استيتية، سمير شريف. علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2012، ص 43،175 .

[2] – K.Brame, Michael. Arabic Phonology: Implications For Phonolog Ical Theory And Hisitorical Semitic, 1970, P62-64.

[3]– أشباه الصوائت هي صوتا (الياء، والواو) إذا أُتبِعَتا بحركة من أي نوع، وإذا وقعتا ساكنتين وقبلهما فتحة، لهما شبه نطقي بالحركات (الصوائت) وهما عرضة للانقلاب والتحول كما هي الحال في الصوائت، لذلك سميت بأشباه الصوائت، وسميت أيضا بأشباه الصوامت؛ لأنها تتحد مع الصوامت في وجود الاحتكاك عند إنتاجها، وفي تحملها للحركات كبقية الصوامت، كما أن لها شبها وظيفيا بالأصوات الصامتة من جهة أخرى. أنظر: موسى، عبد المعطي نمر. الأصوات العربية المتحولة وعلاقتها بالمعنى، إربد، 2001، ص38. وانظر: القرالّة، زيد خليل. الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي، إربد، عالم الكتب الحديث، 2004، ص3.

[4]– المماثلة هي تغير ملمح أو أكثر في صوت معين؛ ليماثل صوتا مجاورا يأتي قبله أو بعده، وقد تكون مجاورته له مباشرة بحيث لا يكون بينهما فاصل، أو غير مباشرة بحيث يكون بينهما فاصل، وهي عملية صوتية يجنح أهل اللغة إليها تحقيقا للخفة في نطق أصواتها. انظر: استيتية، سمير شريف. علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة، ص201.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصوتية، فتتوالى كسرتان، فتدمجان معا؛ لتنتج كسرة طويلة (ياء) ضمن القواعد(المعادلات) التالية[1]:

G.....>Ø/ i.....u القاعدة

u.....> i/ i.....

ii.....>ī

ya'tiyu.....> ya'tiu.....> ya'tii.....> ya'tī النمط الثاني: يأتي

ya'tiyu.....> ya'tiu.....> ya'tii.....> ya'ti النمط الأول: يأتِ

وبتطبيق نظرية الأفضلية الصوتية على القراءات بعد عرضها على القانون الصوتي يتوصل إلى أن النمط الثاني حقق الأفضلية الصوتية؛ لأنه يتفق اتفاقا تاما مع قوانين التطور الصوتي، فعدم ظهور حركة الإعراب (الضمة) على الفعل المعتل الآخر ناتج عن مماثلة الحركات، إذ قلبت الضمة كسرة مماثلة للكسرة السابقة، فوقعت الياء شبه الحركة بين كسرتين، مما أدى لسقوطها بسبب ضعفها، وتجنبا لتوالي المتماثلات[2]، في حين لم يحقق النمط الأول من القراءات معيار الأفضلية الصوتية؛ لأنه اخترق جزئية من القانون الصوتي، وهو تقصير حرف العلة في نهاية الفعل المضارع مع عدم وجود مسوغ أو عامل يوجب التقصير، إلا أن هذا التقصير يعلل كما ترى الباحثة بما

[1] – K.Brame,Michael. Arabic Phonology: Implications For Phonolog Ical Theory And Hisitorical Semitic, Submitted In Partial Fulfillment Of The Requirements For Doctor Of Philosophy, Massachusetts Institute Of Technology, 1970, P62-64.

[2] – انظر: القرالّة، زيد خليل. الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي، ص86-87.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يسمى" الاقتصاد الأدائي"، الذي يعمل بسيرورة ثنائية موجهة إلى الجانب الفسلجي، لتوفير الجهد العضلي، والذاكري على المتكلم، وإلى الجانب اللغوي لتقليل استهلاك الرصيد المعجمي، والتركيبي في عملية التواصل اللغوي، فهذا القانون يدفع مستعمل اللغة إلى إبلاغ أكبر كمية ممكنة من المعلومات بأقل ما يمكن من المجهود الأدائي في استخدام جهاز التصويت[1].

والقراءة التي لم تتفق والقوانين الصوتية، والنحوية لها قراءات أخرى متواترة أيضا تثبت صحة القراءة بها، يذكر على سبيل المثال قوله تعالى: ﭽﭾﭿﮀﮁﮂﮃﮄﮅﮆﮇﮈﮉﮊﮋﮌﮍﮎﮏﮐﮑﮒﮓﮔﮕﮖﮗﮘﮙﮚﮛﮜﮝﮞﮟﮠﮡﮢﮣﮤﮥﮦﮧﮨﮩﮪﮫﮬﮭﮮﮯﮰﮱﯓﯔﯕﯖﯗﯘﯙﯚﯛﯜﯝﯞﯟﯠﯡﯢﯣﯤﯥﯦﯧﯨﯩﯪﯫﯬﯭﯮﯯﯰﯱﯲﯳﯴﯵﯶﯷﯸﯹﯺﯻﯼﯽﯾﯿﰀﰁﰂﰃﰄﰅﰆﰇﰈﰉﰊﰋﰌﰍﰎﰏﰐﰑﰒﰓﰔﰕﰖﰗﰘﰙﰚﰛﰜﰝﰞﰟﰠﰡﰢﰣﰤﰥﰦﰧﰨﰩﰪﰫﰬﰭﰮﰯﰰﰱﰲﰳﰴﰵﰶﰷﰸﰹﰺﰻﰼﰽﰾﰿﱀﱁﱂﱃﱄﱅﱆﱇﱈﱉﱊﱋﱌﱍﱎﱏﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱘﱙﱚﱛﱜﱝﱞﱟﱠﱡﱢﱣﱤﱥﱦﱧﱨﱩﱪﱫﱬﱭﱮﱯﱰﱱﱲﱳﱴﱵﱶﱷﱸﱹﱺﱻﱼﱽﱾﱿﲀﲁﲂﲃﲄﲅﲆﲇﲈﲉﲊﲋﲌﲍﲎﲏﲐﲑﲒﲓﲔﲕﲖﲗﲘﲙﲚﲛﲜﲝﲞﲟﲠﲡﲢﲣﲤﲥﲦﲧﲨﲩﲪﲫﲬﲭﲮﲯﲰﲱﲲﲳﲴﲵﲶﲷﲸﲹﲺﲻﲼﲽﲾﲿﳀﳁﳂﳃﳄﳅﳆﳇﳈﳉﳊﳋﳌﳍﳎﳏﳐﳑﳒﳓﳔﳕﳖﳗﳘﳙﳚﳛﳜﳝﳞﳟﳠﳡﳢﳣﳤﳥﳦﳧﳨﳩﳪﳫﳬﳭﳮﳯﳰﳱﳲﳳﳴﳵﳶﳷﳸﳹﳺﳻﳼﳽﳾﳿﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽ﴾﴿﵀﵁ﵐﵑﵒﵓﵔﵕﵖﵗﵘﵙﵚﵛﵜﵝﵞﵟﵠﵡﵢﵣﵤﵥﵦﵧﵨﵩﵪﵫﵬﵭﵮﵯﵰﵱﵲﵳﵴﵵﵶﵷﵸﵹﵺﵻﵼﵽﵾﵿﶀﶁﶂﶃﶄﶅﶆﶇﶈﶉﶊﶋﶌﶍﶎﶏ﶐﶑ﶒﶓﶔﶕﶖﶗﶘﶙﶚﶛﶜﶝﶞﶟﶠﶡﶢﶣﶤﶥﶦﶧﶨﶩﶪﶫﶬﶭﶮﶯﶰﶱﶲﶳﶴﶵﶶﶷﶸﶹﶺﶻﶼﶽﶾﶿﷀﷁﷂﷃﷄﷅﷆﷇﷰﷱﷲﷳﷴﷵﷶﷷﷸﷹﷺﷻ﴾ (الكهف:64) ففي قوله: (نَبْغِ) قرأ ابن كثير في رواية ابن فليح، والكسائي: "مَا كُنَّا نَبْغِ" بإثبات الياء فيه فقط، في حين لا يثبت الباقون منها شيئا[2]، وأثبتها وصلا المدنيان، وأبو عمرو، والكسائي، وفي الحالين ابن كثير، ويعقوب، وحذفت ياء (نبغي) في المصحف لأنها من ياءات الزوائد[3].

والفعل (نبغِ) أصله (نبغي) حذفت الياء لثقلها، طلبا للتخفيف، وأبقِيت الكسرة للدلالة عليها، وكان القياس أن لا تحذف، والأحسن فيه إثبات الياء، لأنه الوجه الأقوى في العربية، إلا أن العرب حذفت الياء من: المناد، والدّاع، قياسا على الحذف في: داع، ومناد؛ فقد حذفت لام الاسم بها كما حذفت قبل دخول الألف، واللام. وإنما يحذف أصحاب اللغة الياء في الأسماء، وهذا فعل، والياء فيه أصل، إلا أنه قد يجوز –على الرغم من مخالفتها لقواعد النحويين– حذفها، لأنها تحذف مع الساكن

[1]– انظر: دزه يي، دلخوش جار الله حسين. البحث الدلالي في كتاب سيبويه، ص360.

[2]– انظر: ابن مِهران، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت381). المبسوط في القراءات العشر، تح: سبيع حمزة حاكيمي، دمشق، مجمع اللغة العربية ، 1980 م، ص286.

3– انظر: ابن الجزري، أبو الخير شمس الدين. النشر في القراءات العشر، 316/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الذي يكون بعدها كقولك: ما نبغي اليوم؟، فلما حذفت مع الساكن حذفت أيضا مع غير الساكن كما يرى فخر الدين الرازي[1].

ويوضح الجدول الآتي الاختراقات النحوية لهذه القراءة:

الجدول (2)				
الرقم	نمط القراءة	قاعدة الفعل المضارع المجزوم		
		حرف جزم	فعل مضارع	علامة الجزم
1	چ چ چ چ چ	X	✓	✓
2	مَا كُنَّا نَبْغِي	X	✓	X

يرى المدقق أن القراءة المتواترة للنمطين حققت الأفضلية الاستعمالية، ويثبت ذلك قراءة القراء بها، وحقق النمط الثاني من القراءة،(مَا كُنَّا **نَبْغِي**)، معيار الأفضلية القواعدية، فوافق الاستعمال قياس العربية تماما، وبهذا يكون النمط الثاني هو النمط الأفضل، والأقوى دون شك بحسب معياري الأفضلية، ويحصل على الترتيب الأول في التصنيف، في حين لم يحقق النمط الأول، چچچچچ (الكهف:64)، المعيار الثاني بحسب النظرية، بل انفلت من قوانين اللغة، فنال الترتيب الثاني في التصنيف، فلم تتوافق قراءة حذف الياء مع قاعدة الفعل المضارع المرفوع، بل عوملت معاملة المضارع المجزوم، مع توهم الجازم، وهذا لا ينسجم مع قواعد النحويين على الإطلاق، إلا أن النحاة أخضعوا هذه القراءة للقاعدة بإعراب الفعل (نبغِ) بالآتي: فعل مضارع مرفوع وعلامة الرفع الضمّة المقدّرة على الياء المحذوفة من الرسم تخفيفا[2]، وهذا ينطبق على قراءة "يوم يأت". وينطبق الإعراب

[1]– انظر: الرازي، فخر الدين. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)،481/21.

2– انظر: صافي، محمود بن عبد الرحيم. الجدول في إعراب القرآن وصرفه، دمشق، دار الرشيد، ط2، 1988، 181/15.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أيضا على قراءة قوله تعالى: ﭽﭾﭿﮀﮁﮂﮃﮄﮅﮆﮇﮈﮉﮊﮋﮌﮍﮎﮏﮐﮑﮒﮓﮔﮕﮖﮗﮘﮙﮚﮛﮜﮝﮞﮟﮠﮡﮢﮣﮤﮥﮦﮧﮨﮩﮪﮫﮬﮭﮮﮯﮰﮱﯓﯔﯕﯖﯗﯘﯙﯚﯛﯜﯝﯞﯟﯠﯡﯢﯣﯤﯥﯦﯧﯨﯩﯪﯫﯬﯭﯮﯯﯰﯱﯲﯳﯴﯵﯶﯷﯸﯹﯺﯻﯼﯽﯾﯿﰀﰁﰂﰃﰄﰅﰆﰇﰈﰉﰊﰋﰌﰍﰎﰏﰐﰑﰒﰓﰔﰕﰖﰗﰘﰙﰚﰛﰜﰝﰞﰟﰠﰡﰢﰣﰤﰥﰦﰧﰨﰩﰪﰫﰬﰭﰮﰯﰰﰱﰲﰳﰴﰵﰶﰷﰸﰹﰺﰻﰼﰽﰾﰿﱀﱁﱂﱃﱄﱅﱆﱇﱈﱉﱊﱋﱌﱍﱎﱏﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱘﱙﱚﱛﱜﱝﱞﱟﱠﱡﱢﱣﱤﱥﱦﱧﱨﱩﱪﱫﱬﱭﱮﱯﱰﱱﱲﱳﱴﱵﱶﱷﱸﱹﱺﱻﱼﱽﱾﱿﲀﲁﲂﲃﲄﲅﲆﲇﲈﲉﲊﲋﲌﲍﲎﲏﲐﲑﲒﲓﲔﲕﲖﲗﲘﲙﲚﲛﲜﲝﲞﲟﲠﲡﲢﲣﲤﲥﲦﲧﲨﲩﲪﲫﲬﲭﲮﲯﲰﲱﲲﲳﲴﲵﲶﲷﲸﲹﲺﲻﲼﲽﲾﲿﳀﳁﳂﳃﳄﳅﳆﳇﳈﳉﳊﳋﳌﳍﳎﳏﳐﳑﳒﳓﳔﳕﳖﳗﳘﳙﳚﳛﳜﳝﳞﳟﳠﳡﳢﳣﳤﳥﳦﳧﳨﳩﳪﳫﳬﳭﳮﳯﳰﳱﳲﳳﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽﵐﵑﵒﵓﵔﵕﵖﵗﵘﵙﵚﵛﵜﵝﵞﵟﵠﵡﵢﵣﵤﵥﵦﵧﵨﵩﵪﵫﵬﵭﵮﵯﵰﵱﵲﵳﵴﵵﵶﵷﵸﵹﵺﵻﵼﵽﵾﵿﶀﶁﶂﶃﶄﶅﶆﶇﶈﶉﶊﶋﶌﶍﶎﶏ﶐﶑ﶒﶓﶔﶕﶖﶗﶘﶙﶚﶛﶜﶝﶞﶟﶠﶡﶢﶣﶤﶥﶦﶧﶨﶩﶪﶫﶬﶭﶮﶯﶰﶱﶲﶳﶴﶵﶶﶷﶸﶹﶺﶻﶼﶽﶾﶿﷀﷁﷂﷃﷄﷅﷆﷇ﷈﷉﷊﷋﷌﷍﷎﷏ﷰﷱﷲﷳﷴﷵﷶﷷﷸﷹﷺﷻ (الفجر:4) إلا أن علّة الحذف في " يسرِ" هي مناسبة الفاصلة[1].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه لا يمكن فصل القوانين الصوتية عن القوانين النحوية، فهي قوانين متكاملة، يؤازر بعضها بعضا، فالخروج على القوانين الصوتية ينعكس سلبا على القاعدة النحوية؛ إذ يعد ذلك سببا مباشرا في الخروج عن المألوف في القوانين الصرفية، والنحوية، والعكس صحيح. فخرم القاعدة الصوتية المتعارف عليها بين علماء الأصوات يؤدي إلى خرم القاعدة النحوية المتعارف عليها بين علماء النحو، بل وبين علماء الصرف أيضا، فمستويات اللغة متكاملة لا يمكن فصلها عن بعضها. فالصوت لا قيمة له إلا داخل الكلمة، والكلمة لا قيمة لها إلا داخل التركيب، فـ"إفضاء سمة التكامل الدلالي على الحدث الأدائي يستدعي تضافر جميع المستويات اللغوية بدءا بالصوتي ومرورا بالصرفي وانتهاء بالتركيبي"[2].

وكما اعترى الحذف أواخر الكلمات المعربة أعترى أيضا أواخر الكلمات المبنية، فتحذف ألف (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر تفرقة بينها وبين (ما) الخبرية. ويعد هذا النوع من الحذف استعمالا فصيحا[3]، فيقول ابْن هِشَام فِي الْمُغنِي: "يجب حذف ألف مَا الاستفهامية إِذا جُرّت، وإبقاء الفتحة دَلِيلا عَلَيْهَا"[4]. ومن القراءات المتواترة على هذا الحذف قوله تعالى: ﭽﭑﭒﭓﭔﭕﭖﭗﭘﭙﭚﭛﭜﭝﭞﭟﭠﭡﭢﭣﭤﭥﭦﭧﭨﭩﭪﭫﭬﭭﭮﭯﭰﭱﭲﭳﭴﭵﭶﭷﭸﭹﭺﭻﭼﭽﭾﭿﮀﮁﮂﮃﮄﮅﮆﮇﮈﮉﮊﮋﮌﮍﮎﮏﮐﮑﮒﮓﮔﮕﮖﮗﮘﮙﮚﮛﮜﮝﮞﮟﮠﮡﮢﮣﮤﮥﮦﮧﮨﮩﮪﮫﮬﮭﮮﮯﮰﮱﯓﯔﯕﯖﯗﯘﯙﯚﯛﯜﯝﯞﯟﯠﯡﯢﯣﯤﯥﯦﯧﯨﯩﯪﯫﯬﯭﯮﯯﯰﯱﯲﯳﯴﯵﯶﯷﯸﯹﯺﯻﯼﯽﯾﯿﰀﰁﰂﰃﰄﰅﰆﰇﰈﰉﰊﰋﰌﰍﰎﰏﰐﰑﰒﰓﰔﰕﰖﰗﰘﰙﰚﰛﰜﰝﰞﰟﰠﰡﰢﰣﰤﰥﰦﰧﰨﰩﰪﰫﰬﰭﰮﰯﰰﰱﰲﰳﰴﰵﰶﰷﰸﰹﰺﰻﰼﰽﰾﰿﱀﱁﱂﱃﱄﱅﱆﱇﱈﱉﱊﱋﱌﱍﱎﱏﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱘﱙﱚﱛﱜﱝﱞﱟﱠﱡﱢﱣﱤﱥﱦﱧﱨﱩﱪﱫﱬﱭﱮﱯﱰﱱﱲﱳﱴﱵﱶﱷﱸﱹﱺﱻﱼﱽﱾﱿﲀﲁﲂﲃﲄﲅﲆﲇﲈﲉﲊﲋﲌﲍﲎﲏﲐﲑﲒﲓﲔﲕﲖﲗﲘﲙﲚﲛﲜﲝﲞﲟﲠﲡﲢﲣﲤﲥﲦﲧﲨﲩﲪﲫﲬﲭﲮﲯﲰﲱﲲﲳﲴﲵﲶﲷﲸﲹﲺﲻﲼﲽﲾﲿﳀﳁﳂﳃﳄﳅﳆﳇﳈﳉﳊﳋﳌﳍﳎﳏﳐﳑﳒﳓﳔﳕﳖﳗﳘﳙﳚﳛﳜﳝﳞﳟﳠﳡﳢﳣﳤﳥﳦﳧﳨﳩﳪﳫﳬﳭﳮﳯﳰﳱﳲﳳﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽﵐﵑﵒﵓﵔﵕﵖﵗﵘﵙﵚﵛﵜﵝﵞﵟﵠﵡﵢﵣﵤﵥﵦﵧﵨﵩﵪﵫﵬﵭﵮﵯﵰﵱﵲﵳﵴﵵﵶﵷﵸﵹﵺﵻﵼﵽﵾﵿﶀﶁﶂﶃﶄﶅﶆﶇﶈﶉﶊﶋﶌﶍﶎﶏ﶐﶑ﶒﶓﶔﶕﶖﶗﶘﶙﶚﶛﶜﶝﶞﶟﶠﶡﶢﶣﶤﶥﶦﶧﶨﶩﶪﶫﶬﶭﶮﶯﶰﶱﶲﶳﶴﶵﶶﶷﶸﶹﶺﶻﶼﶽﶾﶿﷀﷁﷂﷃﷄﷅﷆﷇ﷈﷉﷊﷋﷌﷍﷎﷏ﷰﷱﷲﷳﷴﷵﷶﷷﷸﷹﷺﷻ (النبأ:1)،

---

[1]– انظر: صافي، محمود بن عبد الرحيم. الجدول في إعراب القرآن وصرفه، 269/30، يسر: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة لمناسبة الفاصلة. انظر: ابن مهران. المبسوط في القراءات العشر، ص471.

[2]– دزه يي، دلخوش جار الله حسين. البحث الدلالي في كتاب سيبويه، ص38.

[3]– انظر: ابن عاشور، محمد الطاهر. تفسير التحرير والتنوير، 7/30.

[4]– ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: حسن حمد، بيروت، دار الكتب العلمية،ط1،2005، 572/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقرئت (عم) بالألف على الأصل: "عَمَّا يتساءلون" وهي قراءة نسبت لعِكْرِمَة، وَعِيسَى في المحتسب[1]، و لعبد الله، وأبيّ، في البحر المحيط في التفسير[2]، وتعد قراءة شاذة أشار إليها ابن جني في "المحتسب"، واصفا إياها بـ "أضعف اللغتين"[3]، وأشار إليها أيضا صاحب البحر المحيط في التفسير فهي قراءة دالة على أصل "عم" مضيفا: "والأكثر حذف الألف من "ما" الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر، وأضيف إليها"[4]، ويستدل من قوله : "أكثر"، أن عدم حذف ألف ما الاستفهامية كان واردا عن العرب وإن كان قليلا، فقد أشار ابن هشام إلى أنه رُبمَا لا تحذف الألف في بعض المواضع التي تأتي بها (ما) الاستفهامية، إذ ورد عدم الحذف في الشعر، والضرورة هي التي خولت هذا الإجراء، وعدم الحذف مخصوص به، لوقوعه تحت وطأة الوزن، والقافية، التي ترغم الشاعر على مخالفة القياس، ويؤكد ذلك قول الشاعر[5]:(البسيط)

إنَّا قَتَلْنَا بقَتْلانا سَراتَكُمُ أهلَ اللواءِ ففيما يَكْثُرُ القِيلُ؟

وقول حسان[6]:(الوافر)

---

[1]– انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 347/2. وانظر: ابن هشام. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 574/1.

[2]– الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 383/10.

[3]– انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 347/2.

4 –الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 383/10.

[5]– البيت بلا نسبة انظر: الأنباري، أبو البركات كمال الدين (المتوفى: 577هـ). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، 213/1. وانظر: ابن هشام. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 574/1، ونسب في الهامش لكعب بن مالك. انظر: الأنصاري، كعب بن مالك. ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تح: سامي مكي العاني، بيروت، عالم الكتب، ط2، 1997، ص202. ورواية البيت في الديوان:

إنْ قد قَتَلْنَا بقَتْلانا سَراتَكُمُ أهلَ اللواءِ ففيمَ يَكْثُرُ ؟ ، وعليه لا شاهد فيه.

[6]– انظر: ثابت، حسان. ديوان حسان بن ثابت، تقديم وشرح: أحمد فاضل، بيروت، دار الفكر اللبناني، ط1، 2003، ص85. من قصيدة يهجو بها بني عابد بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم بعنوان "صلح إلى فساد". والدمان:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عَلَى ما قام يَشتُمُني لَئيمٌ كَخِنزيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانِ

فلم يلتزم بعض الشعراء العرب بقاعدة حذف ألف ما الاستفهامية بعد حرف الجر، ويعلل ذلك بالضرورة، فانتهاك القاعدة هنا لم يحدث إلا تحت الضغط، والإرغام، وهو ضغط الحفاظ على وزن البيت، وقافيته. إلا أن هذا لا ينطبق على القراءات القرآنية مطلقا، فهذه الآداءات اللغوية ضربت بالقاعدة عرض الحائط، غير مبالية بالإلباس الذي يقع بعدم الحذف، فـ"علّة حذف الألف الفرق بين الاستفهام، والخبر"[1]، معتمدة حقيقةَ أن السياق يحميها، ويحمي الاستعمالات اللغوية المتماثلة من خطر اللبس، وهذا يسمح بالإبقاء على الألف دون إضرار[2].

وبعرض القراءتين على القاعدة في الجدول الآتي يُتوصل إلى مدى موافقة القراءات لمعيار الأفضلية القواعدية:

الجدول (3)				
الرقم	نمط القراءة	قاعدة حذف ألف ما الاستفهامية		
		حرف جر	حذف ألف ما الاستفهامية	إبقاء الفتحة دلالة على الألف المحذوفة
1	چبِۦچ	✓	✓	✓
2	**عَمَّا** يَتَسَاءَلُونَ	✓	X	X

فيرى المتأمل لنمطي القراءة بنوعيها: المتواترة – النمط الأول قوله تعالى:چبِۦچ – والشاذة – النمط الثاني: **عَمَّا** يَتَسَاءَلُونَ – أنهما قراءتان حققتا معيار الاستعمال، وإن وصفت القراءة المتواترة

الرماد، والسرقين، وعفن النخلة. والصواب رماد لا دمان، لأن القصيدة دالية. وانظر: ابن هشام. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 574/1.

1– ابن هشام. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 574/1.

2– انظر: اللغة، جوزيف فندريس، ص273.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بأنها استعمال فصيح، ووصفت القراءة الشاذة بأنها استعمال نادر شاذّ، وهذا ما أكده صاحب التحرير والتنوير بقوله: فـ " قد جرى الاستعمال الفصيح على أن (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر تحذف الألف المختومة تفرقة بينها وبين (ما) الخبرية. وعلى ذلك جرى استعمال نطقهم، فلما كتبوا المصاحف جروا على تلك التفرقة في النطق، فكتبوا (ما) الاستفهامية بدون ألف حيثما وقعت، مثل قوله تعالى: چ□□□چ (النازعات: 43)، وقوله تعالى: چڦچ (الحجر:54)، وقوله تعالى: چچچچچچ (التوبة: 43) وقوله تعالى: چٹ ٹ ٹ ٹچ (الطارق: 5)؛ فلذلك لم يقرأها أحد بإثبات الألف إلا في الشاذّ"[1].

ولما بقيت كلمة (ما) بعد حذف ألفها على حرف واحد؛ جروا في رسم المصحف على أن ميمها الباقية تكتب متصلة بحرف (عن)؛ لأن (ما) لما حذف ألفها بقيت على حرف واحد، فأشبه حروف التهجي، فلما ختم حرف الجر الذي قبل (ما) بنون، والتقت النون مع ميم (ما)، والعرب تنطق بالنون الساكنة التي بعدها ميم ميما، وتدغمها فيها؛ مما أدى إلى حذف النون في النطق، فجرى رسمهم على كتابة الكلمة محذوفة النون تبعا للنطق، ونظيره قوله تعالى: (ٹٹ)(الطارق: 5) وهو اصطلاح حسن كما يرى ابن عاشور[2].

وفي ما يتعلق بالمعيار الثاني للأفضلية وهو الأفضلية القواعدية، يظهر الجدول أن النمط الأول للقراءة وافق قاعدة النحويين موافقة تامة؛ إذ تم حذف ألف "ما" الاستفهامية التي سبقت بحرف الجر، مع إبقاء الفتحة دليلا عليها، نحو: فيمَ، وإلامَ، وعلامَ، وبمَ، وذلك للتفريق بين ما الاستفهامية، وما الخبرية، فصنف النمط تحت باب ما وافق الاستعمال والقياس، فحازت قراءة الجمهور:" عَمَّ

[1]– ابن عاشور، محمد الطاهر. تفسير التحرير والتنوير، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي، ط1، 2000، 7/30.

[2]– انظر: ابن عاشور، محمد الطاهر. تفسير التحرير والتنوير، 7/30.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يَتَسَاءَلُونَ" على الترتيب الأفضل، في حين لم يحقق النمط الثاني– القراءة الشاذة :"عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ"– الأفضلية القواعدية؛ لخرمه عنصرا من عناصر القاعدة، فصنف تحت باب ما كان شاذا في الاستعمال والقياس معا.

وترى الباحثة أنه يمكن حمل هذا الأداء وغيره على المتبقي، الذي يمثل شواهد قديمة استطاعت الصمود عبر التاريخ، ممثلة، ومثبتة لحالة من حالات تطور الظاهرة اللغوية في مرحلة من مراحل تاريخها. فهي تخبر قصة حقيقة الكلمات، وأصولها، أو تاريخها الذي يمكن استعادته من دراسة الحالة الظاهرة بالعودة إلى الأصول، فأية قاعدة، وأي تحديد لحد من الحدود ما هو إلا إبعاد للتنوع اللانهائي للظواهر اللغوية، فلا بد أن تترك القاعدة متبقيا، يعتمد حجمه على درجة عمومية القاعدة كما يرى جان جاك لوسركل[1]. وهذا المتبقي وإن فقد شرطا من شروط الأداء، فإنه لا يصل إلى درجة الإخلال بالقواعد الأساسية، فإذا كان يخلُّ بقاعدة فرعية، فإنه يفقد شرطا من شروط الأفضلية، بحيث يصل هذا الإخلال إلى تصنيف النمط ضمن المتبقي.

ويمكن القول هنا: إن نمطي القراءة أيضا يكشفان عن فكرة صراع الأنماط اللغوية، إذ أفادت نظرية تشومسكي في أحد تطويراتها الأخيرة من نظرية تشارلز دارون (نظرية النشوء والارتقاء)، وطبّقت فقرة قوية منها تتعلّق بالصراع الذي يقوم بين الكائنات على الصراع بين أصناف التركيب اللغوي، فالأمر يحدث في اللغة كما يحدث في الطبيعة أيضا[2]، ونمطا القراءة يعدان من الأمثلة الواضحة التي يمكن الاستئناس بها هنا على دقّة هذه النظرة اللغوية التي تذهب إلى أن اللغة كانت

[1]– انظر: لوسركل، جان جاك. عنف اللغة، ص332، 336.

[2]– انظر: عبابنة، يحيى عطية، والزعبي، آمنة. علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، ص116.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قد استعملت فعلا نمطين استعماليين، وهما:(عما، وعم)، ثم حدث صراع بين النمطين، أدى في النهاية إلى سيادة أحد النمطين على الآخر الذي تراجع إلى الدرجة الدنيا في الاستعمال.

وتشير الباحثة- بالإضافة إلى كشف القراءة، الخارجة عن المألوف، عن استعمال فقد شرطا من شروط الأفضلية القواعدية، الذي يعد من الاستعمالات اللغوية التي تنبئ بالمسار التطوري لقواعدها- إلى أهمية القراءات الشاذة في الدلالة على ظاهرة الحذف في القراءات المتواترة، فإثبات الألف في القراءة الشاذة يغاير إثباتها في القراءة المتواترة. وهذا قد يكون دليلا على لغة من لغات العرب.

وترى الباحثة أيضا أن الأنماط اللغوية السابقة الذكر تكشف عن إمكانية تصنيف الفونيمات إلى صنفين في علم اللغة المعاصر، هما: الفونيم الظاهر، والفونيم الصفري. فالفونيم كما يقول سمير استيتية: هو "الحدث اللغوي المنطوق على نحو ما، المسموع على النحو المألوف، لدى أبناء الجماعة اللغوية الواحدة، بحيث لا تخفي موارد السياق شيئا من خصائصه"[1]. وهو أصغر وحدة صوتية غير قابلة للتحليل، إذا كان هذا هو تعريف الفونيم، فأين يمكن أن تصنف الياء في: نأتي، ونبغي، عند حذفها دون مسوغ نحوي؟ وهي لام الكلمة فيهما، فهل يُستغنى عن حرف (صوت) من حروف المباني في الكلمات؟، وإذا استغني عنه لسبب من الأسباب الصوتية أو الصرفية، أو النحوية أين يمكن تصنيفه؟ لذلك ترى الباحثة أنه يمكن تصنيف الفونيمات إلى صنفين:

أ- الفونيم الظاهر: وهو صوت متحقق في دائرة النطق والسمع، غير قابل للتحليل.

[1]- استيتية، سمير شريف. اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، إربد، عالم الكتب الحديث، ط1، 2005، ص67.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب- الفونيم الصفري: وهو صوت غير متحقق في دائرة النطق والسماع، ليصار إلى تقديره ذهنيا من خلال التركيب، وهو ما يمكن ملاحظته في الروم والإشمام.

حذف الحرف

حذف الحرف يدخل في باب حذف الكلمة في الدراسة؛ لأن الكلمة في العربية أقسام: اسم، وفعل، وحرف. ويقصد بالحرف هنا حرف المعنى الذي لا يستقل بمعنى بذاته، إلا أنه يكتسب معناه من خلال ارتباطه بغيره من الكلمات داخل السياق أو التركيب، وحَذف الحَرف يعد عادة من عادات العرب المتعارف عليها بينهم، التي يلجأ إليها طلبا للإيجاز، والاختصار[1].

وفصّل سيبويه الحديث في مسائل الحذف، فتحدث عن حذف الحرف من التركيب، وضرب على ذلك مثالا هو حذف حرف الجر، وهو كثير في العربية، ويعد حذفا فصيحا يتحدث به فصحاء العربية، فتقول العرب: ذهبتُ الشتاءَ ويضربُ الشتاءَ. وسمعنا العرب الفصحاء يقولون: انطلقتُ الصّيفَ، أجروه على جواب متى، لأنه أراد أن يقول فى ذلك الوقت، ولم يُرِد العددَ، وجوابَ كم[2].

وجاء حذف الحرف في القرآن الكريم في مواضع عديدة، ولمعرفة حذفه ضابطان[3]:

1- دلالة الحرف المحذوف على معنى مع بقاء هذا المعنى بعد الحذف.

2- اعتبار الحرف محذوفاً بالقياس على موضع آخر مماثل ورد فيه الحرف دون حذف.

1- انظر: حمودة، طاهر سليمان. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص87-89.

2- انظر: سيبويه. الكتاب، 219/1.

3- انظر: المطعني، عبد العظيم إبراهيم محمد. خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، (رسالة دكتوراه منشورة)، مكتبة وهبة، ط1، 1992 م، 6/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويظهر حذف الحرف في القراءات الشاذة لقوله تعالى: چۇۇۆۆۈ ۇۆۋوچ (البقرة:83)، فقرأ ابن مسعود: "لا تعبدون إلا الله" بغير نون[1]، وأسند صاحب البحر المحيط في التفسير القراءة إلى أبيّ، وابن مسعود، وذلك على النهي[2].

وفي قراءة ابن مسعود تظهر مسألة إعمال "أنْ" المصدرية محذوفة من غير بدل، وإضمار "أنْ" في مثل هذا الموضع مختلف فيه، فذهبت جماعة من النحويين إلى منع إعمال "أنْ" المصدرية محذوفة، في حين ذهبت جماعة أخرى منهم إلى أنه يجوز حذفها في مثل هذا الموضع. ثم اختلفوا في وجوب رفع الفعل المضارع، وجواز نصبه، فذهب الكوفيون كما ذكر صاحب "الإنصاف" و"صاحب البحر المحيط في التفسير" إلى أنَّ "أنْ" الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل، وبهذا يجيزون النصب، والرفع. في حين ذهب البصريون إلى أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل. واحتج الكوفيون على صحة قولهم بقراءة عبد الله بن مسعود بغير نون، وبنظيرها من نثر العرب: مُرْه يحفرَها[3]، ومن نظمها قول طرفة[4]: (الطويل)

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى وأن أشهد اللَّذَّات هل أنت مُخْلِدِي؟

فنصب "أَحْضُرَ" لأن التقدير فيه: أن أَحْضُرَ، فحذفها، وأعملها على الحذف[5]. والدليل على صحة هذا التقدير أنه عطف عليه قوله: "وأن أشهد اللذات"، فدل على أنها تنصب مع الحذف[1].

---

[1]– انظر: ابن خالويه. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، عني بنشرة: ج. برجشتراسر، دار الهجرة، ص7. وانظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 456/1.

[2]– انظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 456/1.

[3]– انظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 456/1.

4– انظر: البكري، طرفة بن العبد. ديوان طرفة بن العبد البكري، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1961م، ص32. وانظر: سيبويه. الكتاب، 99/3–100. وابن منظور "أن ن" انظر: ابن هشام. مغني اللبيب، 19/2.

[5]– انظر: ابن هشام. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: حسن حمد، 19/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ونظيره أيضا من الشعر قول الشاعر[2]:(الطويل)

فلم أَرَ مثلها خُبَاسَةَ وَاحِدٍ ونَهْنَهْتُ نفسي بعدما كِدْتُ أَفْعَلَهْ

فنصب " أَفْعَلَهْ" لأن التقدير فيه: أن أَفْعَلَهْ ؛ فدلّ على أنها تعمل مع الحذف[3]، وهذا على أصلكم ألزم؛ لأنكم تزعمون أنها تعمل مع الحذف بعد الفاء في جواب الأمر، والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمني، والعرض، وكذلك بعد الواو، واللام، وأو، وحتى فكذلك ههنا[4].

في حين احتج البصريون بصحة قولهم: " على أنها لا يجوز إعمالها مع الحذف، إنها حرف نصب من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة؛ فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل"[1].

---

[1]- انظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 456/1. وانظر:الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، 560/2.

2- هذا البيت من شواهد سيبويه. الكتاب، 306/1، ونسبه لعامر بن جؤين الطائي. وانظر: ابن هشام. مغني اللبيب، 420/2، الشاهد "رقم 878" ولم يعزه، وفي الهامش نسب لامرئ القيس أو لعامر بن جؤين الطائي، مع الإشارة أنه في ملحق ديوان امرئ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، 1984، ص37. وانظر: لسان العرب. ابن منظور، مادة "خ ب س".

والاستشهاد بهذا البيت في قوله "كدت أفعله" وكل العلماء متفقون على أن الرواية بنصب اللام في "أفعله" ولكنهم يختلفون في التخريج كما ورد في الإنصاف :

التخريج الأول: تخريج سيبويه، وحاصله أن الفتحة على لام "أفعله" فتحة إعراب، وأن الفعل المنصوب بأن المصدرية محذوفة، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

التخريج الثاني: التخريج الذي حكاه الأعلم ولم يبين القائل به، وحاصله أن الفتحة التي على لام "أفعله" فتحة بناء، وأن الفعل مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة تخفيفًا.

التخريج الثالث: تخريج أبي العباس المبرد، وحاصله أن الفتحة التي على لام "أفعله" لا هي فتحة الإعراب ولا هي فتحة البناء، ولكنها فتحة منقولة من الحرف الذي بعدها والفعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة العارضة بسبب النقل. انظر: الأنباري، كمال الدين أبو البركات. الإنصاف في مسائل الخلاف، 560/2.

[3]- انظر: ابن هشام. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: حسن حمد، 420/2-421.

[4]- انظر: الأنباري، كمال الدين أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، 562/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي الجدول الآتي تُعرض القراءتان على القاعدة بعد ثبات صحة الاستعمال لكلتيهما، وقبل ذلك تُعرَض قاعدة جواز حذف أنْ المصدرية جوازا، ووجوبا كما وردت في كتب النحو، فـ"إضمارَ (أَنْ) لا ينقاسُ، إنَّما يجوزُ في مواضعَ عَدَّها النَّحْويون وجَعَلُوا ما سِواها شاذا قليلا، وهو الصحيحُ خلافا للكوفيين"[2]، فأشار ابن هشام إلى أنّ "أنْ" من بين أخواتها (لن، كي، إذن) تنصبُ ظاهرةً، نحو: " يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ" (النساء:28)، ومُقدَّرةً، نحو (يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ) (النساء:26) أي لأن يُبينَ لكم[3]. بحيث يكون إضمارها على ضربينِ جائزٍ وواجبٍ، فتضمر (أنْ) جوازا بعد أحرف عديدة هي[4] :

1- لامُ كي (لامَ التعليل)، وهي اللام الجارّة، نحو: "وأنزلنا إليك الذكر لتبيّن للناس" (النحل:44). ويجوز إضمار (أن) بعدها إذا لم تقترن بلا النافية أو الزائدة.

2- لام العاقبةِ (لام الصيرورة أو النتيجة)، وهي "اللام الجارَّة التي يكونُ ما بعدها عاقبة لما قبلها ونتيجة له، لا علةً في حصوله، وسببا في الإقدام عليه، كما في لام كِي. نحو: "فالتقطَه آلُ فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا" (القصص:8).

والفعل بعد هاتين اللامين في تأويل مصدر مجرور بهما.

3- الواو، والفاءُ، وثم، وأو العاطفات:

---

[1]- الأنباري، كمال الدين أبو البركات. الإنصاف في مسائل الخلاف، 562/2.

[2]- أبو العباس، شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: 756هـ). الدّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم، ط1، 1986، 460/1.

[3]- انظر: ابن هشام. شرح شذور الذهب، ص295.

[4]- انظر: ابن هشام. شرح شذور الذهب، ص294-297. وانظر: الغلاييني، مصطفى. جامع الدروس العربية، بيروت، المكتبة العصرية، ط12، 1973 م، 178/2-180.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إنما ينصب الفعل بعدهن بأن مضمرة، إذا لزم عطفه على اسمٍ محضٍ، أي جامد غير مشتق، وليس في تأويل الفعل، كالمصدر وغيره من الأسماء الجامدة، لأن الفعل لا يُعطفُ إلا على الفعل، أو على اسم هو في معنى الفعل، وتأويله، كأسماء الأفعال، والصفات التي في الفعل، فإن وقع الفعلُ في موضع اقتضى فيه عطفَه على اسمٍ محضٍ قُدّرت (أَن) بينه وبين حرف العطف، وكان المصدرُ المؤوّل بها هو المعطوف على اسم قبلها. فمثالُ الفاء "تعبُك، فَتنالَ المجدَ، خيرٌ من راحتك فتحرمَ القصدَ"، أي "خيرٌ من راحتك فحرمانك القصدَ". ومثال (ثم) "يرضى الجبانُ بالهوان ثم يَسلَم"، أي "يرضى بالهوان ثم السلامة".

فـ(أنْ) في جميع ما تقدم، مقدَّرة. والفعل منصوب بها، وهو مؤَوَّلٌ بمصدر معطوف على الاسم قبلهُ.

وتضمر "أن" وجوبا بعد أحرف يذكر منها[1]:

1- لام الجحود: "وسماها بعضهم لام النفي، وهي لامُ الجر التي تقع بعد (ما كان) أو (لم يكن) الناقصتين"، نحو "ما كان الله ليظلمَهم"، ونحو {لم يكن الله ليغفرَ لهم} .

2- فاء السببِيّة: "وهي التي تفيد أَن ما قبلها سببٌ لما بعدها، وأَن ما بعدها مسببٌ عما قَبلها"، كقوله تعالى: چ ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ چ (طه:81).

3- واو المعيّةِ (واو مع): "وهي التي تُفيدُ حصولَ ما قبلها مع ما بعدها، فهي بمعنى (مَعَ) تُفيد المصاحبةَ" كقول أبي الأسود[1]:(الكامل)

[1]- انظر: ابن هشام. شرح شذور الذهب، ص300. وانظر: الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم. جامع الدروس العربية، 2/181-183.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مِثْلَهُ عارٌ عليكَ، إذا فعَلتَ عظيمُ

وإعراب الفعل بعد الفاء والواو يتوقف على مراد القائل. فإن أراد السببية، فالنصب. وإن أراد العطف، فالإعراب بحسب المعطوف عليه. وإن لم يرد هذا ولا ذاك، بل أراد استئناف جملة جديدة، فالرفع. وليس المراد بالاستئناف قطع الارتباط بين الجمل في المعنى، بل المراد الارتباط اللفظي؛ أي الإعرابي. والواو والفاءُ هاتانِ لا تُقدَّر (أنْ) بعدهما إلا إذا وقعتا في جواب نفي، أو طلبٍ، فمثالُ النفي مع الفاء، قولك: "لم تَرحمْ فتُرحمَ"، ومثال الطلب معها قولك: "هل ترحمون فتُرحموا؟". ومثال النفي مع الواو: لا نأمرُ بالخير ونُعرضَ عنه، ومثال الطلب معها نحو قولك: لا تأمروا بالخير وتعرضوا عنه". فإن لم يسبقهما نفيٌ أو طلبٌ، فالفعل المضارعُ مرفوعٌ، ولا تقدَّرُ (أنْ)، نحو: الشمسُ طالعةٌ وينزلُ المطرُ[2].

وبعرض القراءتين– المتواترة والشاذة – على القاعدة بحسب معياري الأفضلية في الجدول الآتي:

الجدول (4)				
الرقم	نمط القراءة	قاعدة نصب الفعل المضارع بأنْ		
		حرف نصب	فعل مضارع	علامة النصب
1	چۈ <u>ۋُۇ</u>ۆچ	X	✓	X
2	لا <u>تَعْبُدُوا</u> إِلَّا اللَّهَ	X	✓	✓

[1]– نسبه سيبويه للأخطل انظر: سيبويه. الكتاب، 3/ 42، ولم تعثر الباحثة عليه في الديوان. وانظر البيت في: محمد، هاشم. أبو الأسود الدؤلي، المجمع العالمي لأهل البيت، ط1، مطبعة نكين، 1995، ص110.

[2]– انظر: ابن هشام. شرح شذور الذهب، ص302–305. وانظر: الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم. جامع الدروس العربية، 2/183–184.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يتوصل القارئ مما سبق إلى أن نمطي القراءة حققا الأفضلية الاستعمالية، وذلك لثبات القراءة عن القراء، وتوافر نظائر للاستعمال عن العرب شعرا، ونثرا. وفي ما يتعلق بالمعيار الثاني وهو معيار الأفضلية القواعدية، يظهر أن النمط الأول للقراءة، وهي القراءة المتواترة: چۈ ۋۇۆۈچ ، قد حقق الأفضلية القواعدية، فالفعل المضارع جاء مرفوعا، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة. فلم يسبق بناصب، وهذا يفسر ثبوت النون، وعدم حذفها من الفعل المضارع، في حين لم يحقق النمط الثاني من القراءة، لا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ، الأفضلية القواعدية؛ لأنه خرم شرطا من شروط القاعدة النحوية، "فإنَّ إضمارَ (أَنْ) هنا لا ينقاسُ، إنَّما يجوزُ في مواضعَ عَدَّها النَّحْويون، وجَعَلُوا ما سِواها شاذا قليلا"[1]، فلم يسبق الفعل المضارع بعامل نصب سواء أكان ظاهرا، أم مقدرا، فالقراءة ليست من المواضع التي تنطبق عليها قاعدة جواز أو وجوب إضمار أنْ المصدرية، وبهذا لا تعمل "أنْ" المصدرية مع الحذف من غير بدل، ويؤيد ذلك قول البصريين: أنَّ "أنَّ" المشددة التي تنصب الأسماء لا تعمل مع الحذف، "وإذا كانت "أَنَّ" المشددة لا تعمل مع الحذف فأنِ الخفيفة أولى أن لا تعمل"[2]، وذلك لوجهين[3]:

أحدهما: أنّ "أنّ" المشددة من عوامل الأسماء، و"أنْ" الخفيفة من عوامل الأفعال، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، وإذا كانت أنّ المشددة لا تعمل مع الحذف، وهي الأقوى، فإن الأولى أن لا تعمل "أنْ" الخفيفة مع الحذف، وهي الأضعف.

---

[1]– أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: 756هـ). الدّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم، 1986، 460/1.

[2]– الأنباري، كمال الدين أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، 563/2.

[3]– انظر: الأنباري، كمال الدين أبو البركات. الإنصاف في مسائل الخلاف، 563/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانيهما: أنّ "أنْ" الخفيفة إنما عملت النصب؛ لأنها أشبهت "أنّ" المشددة، وإذا كان الأصل المشبه به لا ينصب مع الحذف، فالفرع المشبه أولى أن لا ينصب مع الحذف؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الفرع أقوى من الأصل، وهذا لا يجوز.

فهذا الموضع ليس من المواضع التي تضمر فيها أنْ المصدرية، والرواية على الرفع هي الرواية الصحيحة، وأما رواية النصب فلا حجة فيها، وتعد خرقا واضحا لقاعدة أساسية في النحو، إلا أن هذا الخرق يعلل بما يسمى بالقياس الخاطئ، أو التوهم، وهذا ما أشار إليه أبو البركات الأنباري إذ عد القراءة بالنصب محمولة على التوهَّم، ذلك أن القارئ أتى بأن، فنصب على طريق الغلط، مبررا أن العربي قد يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضربٌ من الغلط، فيعدل عن قياس كلامه، وينحرف عن سَنَنِ أصوله، وذلك مما لا يجوز القياس عليه[1].

وترى الباحثة أن أصحاب التقعيد عندما تواجههم استعمالات لغوية خارمة لقواعدهم، تضيق بهم سبل تعليل الاستعمال، فلا يكون منهم إلا تجريحه، وإخراجه على التوهم، وهذا ما أكده عبده الراجحي الذي عد القراءات منهجا في النقل لا يصل إلى وثاقته علم آخر، في قوله:" وهذه الروايات التي تخرج على قواعدهم كانت تفاجئهم فلا يكون منهم إلا تجريحها، وإخراجها على التوهم"[2].

ومن الأمثلة على حذف الحرف أيضا حذف حرف الجر في القراءة الشاذة لقوله تعالى: چٱبببببپپپپچ (الأنفال:1)- وهي قراءة الجمهور- إذ قرأ ابن مسعود، وسعد بن أبي وقاص، وعلي بن الحسين، وأبو جعفر محمد بن علي، وزيد بن علي، وجعفر بن محمد، وطلحة بن مصرف:

[1]- انظر: الأنباري، كمال الدين أبو البركات. الإنصاف في مسائل الخلاف، 191/1.

[2]- الراجحي،عبده. اللهجات العربية في القراءات القرآنية، 1996، ص86.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"يَسأَلونك الأَنْفَالَ"[1]، على حذف الجار، وهي قراءة تفسيرية تكشف عن سبب نزول الآية، الذي أشار إليه الطبري (ت310هـ) في تفسيره، وهو أن أصحاب رسول –الله صلى الله عليه وسلم– سألوا قسمة الغنيمة بينهم يوم بدر، فأعلمهم الله أن ذلك لله، ولرسوله دونهم، ليس لهم فيه شيء. ومعنى: عن هنا: مِن، ومعنى الكلام: يسألونك مِن الأنفال[2]. ويؤكد ذلك قول ابن جني أثناء تخريجه لقراءة الحذف: "هذه القراءة بالنصب مؤدية عن السبب للقراءة الأخرى التي هي: "عَنِ الْأَنْفَالِ"، وذلك أنهم إنما سألوه عنها تعرضًا لطلبها، واستعلامًا لحالها"[3].

والقراءتان القرآنيتان تعكسان نوعين من السؤال: سُؤال استخبار، ذلك في قَوْله تَعَالَى: چأبببپچ(الأنفال:1). أي يسألون عن حكم الأنفال، ولمن تكون. وسؤال طلب، في قراءة الحذف: "يَسْأَلُونَك الْأَنْفَال"، والسؤال قد يكون كما يرى أبو حيان الأندلسي لاقتضاء معنى في نفس المسؤول، فيتعدى بعن، كقوله تعالى: چ□□□□چ (الأعراف:187)، وقوله تعالى:چڤڤ ڤ ڤ ڃ ڃڃ چ (البقرة:217).

وقد يكون السؤال لاقتضاء مال ونحوه؛ فيتعدى لمفعولين، نحو: سألت زيادا مالا، وقد جعل بعض المفسرين السؤال في القراءة الشاذة بهذا المعنى، وزعم أن (عن) زائدة، والتقدير: "يسألونك الأنفال"، وهذا لا ضرورة تدعو إليه. وينبغي أن تحمل قراءة من قرأ بإسقاط (عن) على إرادتها؛ لأن

[1]– ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 272/1. ونسبت القراءة لابن مسعود فقط في مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالوية، ص48.

[2]– انظر: الطبري. تفسير الطبري المعروف جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 207/9.

[3]– ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب،272/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حذف الحرف، وهو مراد معنى، أسهل من زيادته لغير معنى غير التوكيد، وقيل عن بمعنى: من، أي يسألونك من الأنفال، ولا ضرورة تدعو كذلك إلى تضمين الحرف معنى الحرف[1].

ويخرِّج ابن جني القراءة الشاذة بحملها على نزع الخافض، أي إيصالُ الفعلِ المتعدِّي بحرفِ جرٍّ إلى المفعولِ، بدونِ حَرفِ الجرِّ، حتى وكأنه قال: يسألونك عن الأنفال، فلما حذف (عن) نصب المفعول، ونظيره في الشعر قول الشاعر[2]:(البسيط)

أَمَرْتُك الخيرَ فافْعَلْ ما أُمِرتَ به فقد تَركتُك ذا مالٍ وذا نشَبِ

مصنفا القراءة مع الشواذ، بمعنى أن إسقَاط الخافض من هذا ونحوه ليسَ بِقِيَاس، ومقررا أن حذف الحرف، والنصب على نزع الخافض مما يحمله الشعر، في حين أن القرآن يُختار له أفصح اللغات، وإن كان له نظائر في القرآن الكريم، كقوله تعالى:چۈۋۇۋۆۆۇۆۈچ (الأعراف:155) تحتوي مفعولين أحدهما حذفت منه "من"، وقوله تعالى: چڭڭڭۇۇچ (التوبة:5)، أي عليه[3].

ويقول ابن السراج (ت316هـ) في أصوله: "واعلم: أنه ليس كل فعل يتعدى بحرف جر لك أن تحذف حرف الجر منه، وتعدي الفعل، إنما هذا يجوز فيما استعملوه، وأُخذ سماعًا عنهم"[4]، مشيرا إلى أنّ إسقاط الخافِض ليسَ بقِيَاس، وَاسْتعمَال مثل هَذَه التَّرَاكيب مُستَمر فِي كلام العرَب[1] .

---

[1]– انظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 269/5. وانظر: أبو العباس، شهاب الدين أحمد بن يوسف السمين الحلبي. الدّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون،555/5.

[2]– انظر: الزبيدي. عمرو بن معد يكرب. شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي، جمع وتحقيق: مطاوع الطرابيشي، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، 1974، ص47. أراد بالخير، والشاهد فيه حذف حرف الجر، وإيصال الفعل، ونصب الاسم الذي نزع منه حرف الجر. نشب: المال الثابت، أراد بها الإبل خاصة، وانظر:ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب،272/1. وانظر: النحاس، أبو جعفر. شرح أبيات سيبويه، ص62.

[3]– انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 272/1.

[4]– ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت: 316هـ)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 180/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويقول مصطفى الغلاييني: "ويُسمّى النصب على نزع الخافض"[2] " بالحذف والإيصال، أي حذفِ الجارَّ، وإيصالِ الفعل إلى المفعول بنفسهِ بلا واسطة. وقال قومٌ: إنهُ قياسي، والجمهورُ على أنهُ سماعيٌّ"[3].

ويشير عباس حسن أنه لا داعي للأخذ بالرأي الذي يعتبر نزع الخافض قياسيا؛ لأن ذلك يؤدي إلى الخلط، والغموض، والإلباس، إذ يوقع في وهم كثيرين أن الفعل متعد بنفسه، ولن يتنبه إلى نصبه على نزع الخافض[4].

وبعرض القراءتين على القاعدة في الجدول الآتي يُتوصل إلى مدى موافقة القراءات لمعيار الأفضلية القواعدية:

الجدول (5)						
الرقم	نمط القراءة	قاعدة تعدي الفعل إلى المفعول الثاني بحرف الجر				
		الفعل	الفاعل	مفعول به أول	حرف جر	اسم	علامة الجر
1	چأَبِبِيچ	✓	✓	✓	✓	✓	✓
2	يَسْأَلُونَكَ الْأَنْفَالِ	✓	✓	✓	X	✓	X

المدقق في نمطي القراءة: الأول قراءة الجمهور المتواترة:چأَبِبِيچ(الأنفال:1)، والثاني قراءة الشواذّ: يَسْأَلُونَكَ الْأَنْفَالِ ، يرى أن القراءتين حققتا الأفضلية الاستعمالية؛ لأنهما قراءتان ثبت استعمالها عن العرب، إلا أن النمط الأول هيمن على النمط الثاني في نسبة شيوعه على الألسنة.

---

[1]– انظر: ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت: 316هـ)، الأصول في النحو، 180/1.

[2]- الغلاييني، مصطفى. جامع الدروس العربية، 195/3.

[3]– الغلاييني، مصطفى. جامع الدروس العربية، 196/3.

[4]– انظر: حسن، عباس. النحو الوافي، القاهرة، دار المعارف، د.ت، 104/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في حين حقق النمط الثاني المرتبة الثانية من حيث معيار الاستعمال، فقد تحقق النصب على نزع الخافض في النثر، والشعر، فتسقط بذلك الضرورة الشعرية التي جعلها ابن جني علّة لطرح الخافض هنا.

وفي ما يتعلق بمعيار الأفضلية القواعدية يُرى أن قراءة الجمهور: "ٱبۡبِ" موافقة تماما لقاعدة تعدي الفعل إلى المفعول الثاني بحرف الجر، فالفعل (يسأل) يتعدى بنفسه للمفعول الأول، وبحرف الجر (في) للمفعول الثاني، ونظيره قوله تعالى: چۇۆۇۈۋچ (الإسراء:64)، ويمكن جواز تعديته إلى مفعولين بنفسه على حذف حرف الجر من المفعول الثاني، وهو ما يسميه النحاة "نزع الخافض". أي طرح حرف الجر، وتعدى الفعل إلى مفعولين، فنصب الاسم على نزع الخافض تشبيها له بالمفعول به[1]، وهذا ما حققه النمط الثاني من القراءة. إذ أجاز النحويون تعديته، وأشار مصطفى الغلاييني إلى جواز ذلك أثناء حديثه عن أقسام المفعول به، وتخص الباحثة بالذكر المفعول به غير الصريح، الذي يعد من أنواعه الجار والمجرور، "فقد يَسقُطُ حرفُ الجرِّ فينتصبُ المجرورُ على أنه مفعولٌ به. ويُسمّى "المنصوبَ على نزعِ الخافضِ"، فهو يَرجعُ إلى أصلهِ من النصب"[2].

وبذلك يتوصل إلى أن القراءتين القرآنيتين حققتا معيار الأفضلية القواعدية، فلم تخرم إحداهما القاعدة، خاصة قراءة الحذف، إذ لم تسبب هذه القراءة أي خروج عن القاعدة النحوية؛ لأنَّ النحويين

---

[1]– انظر: ابن هشام. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص370.

[2]– الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم. جامع الدروس العربية، 4/3. وغير الصريح ثلاثة أقسام مؤول بمصدر بعد حرف مصدري، نحو "علمت أنك مجتهد، وجملة مؤولة بمفرد، نحو "ظننتك تجتهد" وجار ومجرور، نحو "أمسكت بيدك" وقد يسقط حرف الجر فينتصب المجرور على أنه مفعول به. ويسمى "المنصوب على نزع الخافض" فهو يرجع إلى أصله من النصب، كقول الشاعر: (من الوافر)

تمرون الديار، ولم تعوجوا كلامكم عليَّ إذا حرام.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نصوا على وجوب نصب منزوع الخافض، و(الأنفال) هنا حكمها النصب[1]، فهي مفعول به ثان للفعل المتعدّي (سأل).

وتشير الباحثة إلى أن المفاضلة بين النمطين مقتصرة على مدى شيوع الاستعمال، فالنمط الثاني يحتل المرتبة الثانية في معيار الأفضلية الاستعمالية؛ لأن قاعدة تعدية الفعل هنا بحرف الجر للمفعول الثاني أكثر شيوعا من قاعدة حذف الحرف، على الرغم من تحقيقها لمبدأ الاقتصاد في الجهد، وهي نتيجة حتمية، وعلّة متحققة في كل مواقع الحذف، الذي أثبتته أرقى أداءات العربية، وأعلاها، وذلك ناتج ربما عن رغبة القارئ في الاختصار، والإيجاز الذي يعكس سرا بيانيا في القرآن الكريم[2].

وكذلك تشير القراءة الشاذة، قراءة نزع الخافض، إلى حالة تاريخية من حالات تطور الظاهرة اللغوية في مراحل تاريخها، التي تعكس التنوع اللانهائي للظواهر اللغوية قبل التقعيد للغة بقواعد قاصرة أثبتت عجزها عن ضم الأداءات اللغوية كافة إليها، حيث عكست قواعد النحاة آخر مرحلة انتهى إليها التطور، مستبعدة بذلك المراحل الأولى للاستعمالات اللغوية السابقة لمرحلة التقعيد النحوي.

فنزع الخافض لم يقتصر فقط في العربية على الأفعال المتعدية لمفعولين بنفسها على حذف حرف الجر من المفعول الثاني، بل تعدى الفعل اللازم إلى مفعوله بغير وسيط، أي حذف حرف الجر، فيقول أصحاب اللغة: مررت بكم، ولا يقولون: مررتكم. ولكن هذا الأمر حادث فيها، فهذه

---

[1]– انظر: البعيمي، إبراهيم بن سليمان. المنصوب على نزع الخافض في القرآن، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، 2002، ص282.

[2]– انظر: حمودة، طاهر سليمان. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص90–100.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

استعمالات قديمة، ونظائرها في القرآن قوله تعالى: ﭽﭑﭒﭓﭔﭕﭖ ﭗﭘﭙﭚﭛﭜﭝﭞ (البقرة:25)، أي: بأنَّ لهم جنات[1]، وقوله تعالى: ﭽﭫﭬﭭﭮﭯ (البقرة:158)، أي انتصاب (خَيْرا) على إسقَاط حَرف الجرِّ، أي: تَطَوَّعَ بِخَيْرٍ، فعندما حذف الحرف انتصب، وهذا وجه من وجوه نصب خير هنا[2]. ونظائر ذلك من الشعر قول جرير بن عطية بن الخطفي[3]: (الوافر)

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلاَمُكُمُ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامُ

ففي قوله: " تمرون الديار " حذف الجار، وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجرورا، فنصبه، والمعيار القواعدي يقتضي أن يقال: تمرون على الديار أو بالديار..، لأن هذه الأفعال ضعيفة في الأصل في الوصول إلى الأسماء بنفسها، فترفد بحروف الجر لتكون موصلة لها للأسماء، ولكن هذا الأداء اخترق قاعدة النحويين وعدّاه بنفسه[4]، ونظيره أيضا قول عمر بن أبي ربيعة[5]:

غضبتْ أن نظرتُ نحو نساءٍ ليس يعرفنني مررن الطريقا

---

[1]– انظر: أبو العباس، شهاب الدين أحمد بن يوسف السمين الحلبي. الدّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون،211/1.

[2]– انظر: الدمشقي، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل(ت880هـ). اللباب في علوم الكتاب، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، 99/3.

[3]– نسب البيت لجرير بن عطية بن الخطفي. " الديار " منصوب على نزع الخافض، وأصله: تمرون بالديار، انظر: عيد،محمد. النحو المصفى، القاهرة، مكتبة الشباب، 1995، ص637. وانظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 538/1. لم تعثر الباحثة على البيت في الديوان، وجدت بيتا من الوافر:أتمضُون الرُّسومَ ولا تُحَيِّا... كلامُكم عليَّ إذن حرامُ، انظر : جرير. ديوان جرير، أعتنى به حمدو طمّاس، بيروت، دار المعرفة، ط1، 2003، ص377.

[4]– انظر: عيد، محمد. النحو المصفى، ص638. وانظر:ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله(ت:769هـ). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار االتراث العربي،538/1، الهامش. وانظر: ابن يعيش. شرح المفصل للزمخشري، 455/4–456.

[5]– ابن أبي ربيعة، عمر. ديوان عمر بن أبي ربيعة، قسم الدراسات في دار نوبليس، بيروت، دار نوبليس، ط1، 2004، 450/3، البيت في الديوان: ... ليس يعرفنني سلكنَ الطّريقا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومحل الاستشهاد قوله " مررن الطريقا " حيث حذف حرف الجر، ثم أوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجرورا فنصبه، والمعيار القواعدي يقضي أن يقال: مررن بالطريق[1]، ويذكر محمد عيد رأي النحويين في هذه الأداءات؛ إذ عدوها أداءات قاصرة على السماع، لا يقاس عليها، وإنها خاصة بلغة الشعر، ولا يجوز ارتكابها في سعة الكلام، مضيفا أنه لا حاجة لهذا التضييق، والتوقف على ما ورد عن العرب؛ لأن حاجة الناثر للتوسع، وحاجة الشاعر للغته الخاصة لا تتوقف على عصر دون عصر، ولا قائل دون آخر، فيجب أن يباح الاستعمال لأصحاب اللغة نثرا، أو شعرا[2].

وترى الباحثة أن هذه الأداءات تعكس حالة تاريخية لم تعد قواعدية في اللغة العربية، فلم تعد العربية تقبل أن يكون تعدّي الفعل اللازم إلى مفعوله بغير وسيط، وهو حرف الجر، فالمعيار القواعدي يقتضي أن يقال: تمرون على الديار أو بالديار، ومررن بالطريق، وهذه الشواهد ليست من مواضع حذف حرف الجر[3]، فالحذف هنا غير مقيس، ولكن هذه الأداءات تثبت أنها مظاهر تاريخية مثلتها العربية كثيرا في تاريخها البعيد، ويدفع إلى القول بأن العربية في تاريخها البعيد لم تكن تفرّق بين اللازم، والمتعدي في الوصول إلى المفعول به، ولكن مع تطور أصحابها تطورت أداءات العربية، مما دفعهم إلى التقعيد، والتنظيم الذي فرق بين اللازم، والمتعدي في الوصول إلى المفعول به، بما يتناسب وحياتهم المتطورة. وبقيت هذه الأداءات شاهدة على تاريخ العربية.

فالاستعمالات التي تكشف عن تعدي الفعل اللازم بنفسه من غير وسيط، وتعدي الفعل إلى مفعولين بنفسه على حذف حرف الجر من المفعول الثاني، تؤرخ للمراحل الأولى للاستعمالين

---

[1]– انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 1/ 538، الهامش.

[2]– انظر: عيد، محمد. النحو المصفى، ص638.

[3]– انظر: الأندلسي،أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 243/8.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اللغويين، ثم رفض العربية لتعدي اللازم بنفسه من غير وسيط، واقتصاره على تعديته بحرف الجر مرحلة متقدمة من مراحل تطور اللغة، مع محافظتها على الاستعمال الثاني– الاستعمال الأصل– وهو تعدية الفعل إلى مفعولين بنفسه على حذف حرف الجر من المفعول الثاني، ليسير جنبا إلى جنب مع المفعول به المتعدي بالحرف للمفعول الثاني، وهو استعمال متفرع عن الأصل، الذي يثبت مرحلة أخرى من مراحل التطور اللغوي.

وموافقة الاستعمالين للقاعدة يفضي إلى ما كان يجري على الألسنة، ولكن مراحل تطور اللغة غير ثابتة بل مستمرة في تطورها، وتغيرها، وما يثبت ذلك صراع الأنماط اللغوية على البقاء، واستمرار الحياة على ألسنة المتكلمين بها، الصراع الذي آل إلى هيمنة النمط الأول(الفرع):" يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ" أي قاعدة تعدية الفعل هنا بحرف الجر للمفعول الثاني، على النمط الثاني (الأصل):"يَسْأَلُونَكَ الْأَنْفَال" الذي تراجع إلى الدرجة الدنيا في الاستعمال، ليصار إلى وصفه بالشاذ، أو النادر، وإلى تصنيفه ضمن قائمة المتبقي في اللغة. مع الإشارة إلى أن صراع الأنماط لم يقتصر على هذه المرحلة فقط، فقد اندثر أداء تعدي الفعل اللازم بنفسه على حذف الحرف قبلا، ليصار نتيجة للصراع المستمر بين الأنماط اللغوية من الركام اللغوي الذي يعد بقاؤه دليلا لظاهرة كانت موجودة يوما ما[1]. فالصراع الذي يدور بين أصناف التركيب اللغوي الخاضع لتطور فكر وحياة أصحاب اللغة المعينة كما يرى كمال بشر يمكن أن يضيف للغة نمطا جديدا، أو ينقص نمطا أو يجمع بينهما[2].

[1]– انظر: عبد التواب، رمضان. التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط3، 1997، ص17.

[2]– انظر: بشر، كمال. دراسات في علم اللغة، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص254.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذا يذكر بما ورد سابقا عن الصيغ الاختيارية، فعندما تدخلت قوانين اللغة في الظاهرة التركيبية وهي تعدي الفعل اللازم بنفسه تدخلها كان إلزاميا مما أدى إلى تغيير النمط اللغوي كاملا، وانقراضه، فلم ينتج عنه صيغ اختيارية، في حين كان تدخل قوانين اللغة في نمط القراءة:" يَسْأَلُونَكَ الْأَنْفَالَ" اختياريا، مما أدى إلى نشوء صيغة جديدة استعملت جنبا إلى جنب مع الصيغة القديمة وهي:" يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ"، فكانت محققة لأكبر قدر ممكن من عناصر الأفضلية، متغلبة عليها بذلك، إلا أنها بتغلبها عليها لا تقضي على كل أفرادها قضاء تاما، بل يتبقى منها بعض الاستعمالات التي تصارع الدهر في سبيل البقاء[1].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

نظرية الأفضلية وظـاهـرة الإســـكـان غير القواعدي

"الـتـخـلـص مـن الـعـلامـة الإعـرابـيـة"

[1]– انظر: عبد التواب، رمضان. لحن العامة والتطور اللغوي، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ط1، 2000، ص443.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تمهيد

الإسكان

يتناول هذا الفصل قضية أثارت إشكالا متعلقا بخاصية الإعراب في العربية، بين القراء من جانب، والنحويين من جانب آخر، هي قضية التخلص من العلامة الإعرابية في القراءات القرآنية الشاذة لغة، واستبدال السكون بها دون مسوغ نحوي، بمعنى تسكين أواخر الكلمات التي حقها الإعراب والتحريك.

الإسكان لغة واصطلاحا

(الإسكان) لغة: هو من "سَكَّنت الشيء فسكن ولم يتحرك"[1]. والإسكان عند ابن جني هو التخفيف، وهو عكس التثقيل(التحريك)[2].

واصطلاحا هو:" تفريغ الحرف من الحركات الثلاث ومن أبعاضهن، وُيعبر عنه بـ (التسكين) و(الجزم)"[3].

وتجلت ظاهرة الإسكان في القراءات القرآنية الشاذة لغة، فكان للإسكان نوعان بحسب نظرية الأفضلية:

1- إسكان قواعدي (مقيس): وهو سلب الحركات الثلاث أو أبعاضهن من الحرف لمسوغ نحوي، وهو الإسكان الذي يحقق الاستعمال اللغوي، ويتسق مع القواعدية اللغوية خاضعا لها تماما، وهذا النوع لا مفاضلة فيه، فهو إمكانيات تتيحها اللغة لأبنائها لممارسة عملية التواصل على اختلاف مستوياتها، شائعة في الاستعمال والقياس. وهو دليل الجزم في بعض صور الفعل المضارع، كما أنه علامة البناء في صيغ متنوعة تنتمي إلى أجناس صرفية مختلفة، ويظهر ذلك مثلا في بعض الأسماء، والأفعال كفعل الأمر[4]، يذكر على

---

[1]- الحميري، نشوان بن سعيد. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ،تح: حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي الإرياني، يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت ، ط1، 1999 م،3146/5.

[2]- انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 255/1.

[3]- الدوسري، إبراهيم بن سعيد بن حمد. مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، ص23.

[4]- بشر، كمال. دراسات في علم اللغة، القاهرة، ص203.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سبيل المثال الإسكان المختص بالفعل المضارع صحيح الآخر المجزوم، كقولك: لم يهبْ، وقوله تعالى: چ ﮋ ﮊ ﮋ ﮊ چ (الشرح:1).

2- إسكان غير قواعدي (غير مقيس):

وهو سلب الحرف حركاته الثلاث أو أبعاضهن دون مسوغ نحوي، محققا الاستعمال اللغوي، وغير متسق مع قواعد اللغة؛ لانتهاكه عنصرا من عناصر القاعدة الأصل، إذ تتحقق فيه عناصر الترتيب التدريجي التفاضلي التي تكمن في توافر نمطين متصادمين، أحدهما قواعدي، والآخر غير قواعدي الذي يصطدم مع عنصر أو أكثر من عناصر القيد القواعدي المهيمن، وتكمن أيضا في عدم وجود قيد يمكن أن يساهم في مساعدة النمط اللغوي غير القواعدي المقبول في الوصول إلى المستوى القواعدي المعتاد وهو الأفضل. وله من النصوص نظائر لغوية تدل على صحة استعماله. وهو ما تريد الباحثة تسليط الضوء عليه في هذه الدراسة.

والإسكان دون مسوغ نحوي يهدم أصلا من الأصول الإعرابية حيث تلغى الحركة التي هي علم الإعراب دون وجود عامل أدّى إلى هذا، مؤكدا ذلك سيبويه عندما ذكر أن عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب حدثاه أن بعض العرب يقولون وقفا على آخر فعل الأمر معتل الآخر: ارمْ، واغزْ، واخشْ؛ ذلك بقصد التخفيف. ويعقب سيبويه بأن هذه اللغة أقل اللغتين، جعلوا آخر الكلمة حيث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وصلوا إلى التكلم بها بمنزلة الأواخر التي تحرك مما لم يُحذَف منه شيءٌ؛ لأن من كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله في جميع ما هو فيه[1].

فسيبويه يعرض لظاهرة الوقف على السكون عند العرب، وهو الأمر الذي وصل في لغة من لغاتهم إلى الوقوف على السكون في فعل الأمر المعتل الآخر، وقوفهم على الفعل الصحيح؛ بقصد التخفيف، مشيرا إلى أنها لغة غير مطردة في الاستخدام.

والنحو العربي بكل مؤلفاته التي تركها النحويون القدامى ما قام إلا على أساس نظرية العامل النحوي؛ لأنهم رأوا أن اللغة العربية لغة معربة، والنحويون مجمعون على أن الحركات الإعرابية أثر للعوامل النحوية، ومجمعون على معنى الإعراب ونظرتهم إليه، التي تدور كلها حول الحركات وتغيرها في الكلام. فالإعراب "اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظًا، أو تقديرًا"[2]. ويقصد باختلاف أواخر الكلم: اختلاف حركاتها، التي تدل على مواقعها الإعرابية، رفعا، ونصبا، وجرا، وجزما؛ فبالإعراب يتضح المعنى.

وهم مجمعون أيضا على وظيفة الإعراب التي تكمن في التعبير عن المعاني النحوية، فالْإِعْرَاب دخل الْكَلَام ليفرق بَين الْمعَانِي من الفاعلية، والمفعولية، وَالْإِضَافَة، وَنَحْو ذَلِك؛ يقول

---

[1]– انظر: سيبويه. الكتاب، 159/4.

[2]– الأنباري، كمال الدين أبو البركات. أسرار العربية، ص21. وانظر: الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف. التعريفات، بيروت، دار الكتب العلمية، 1983م، ص31.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الزمخشري: "وجوه إعراب الاسم هي: الرفع، والنصب، والجر، وكل واحد منها علم على معنى، فالرفع علم الفاعلية ... و... النصب علم المفعولية،... والجر علم الإضافة"[1].

ويستثنى من ذلك الإجماع تلميذ سيبويه: محمد بن المستنير، المعروف بقطرب الذي رأى أن العلامات الإعرابية لا تدل على معانٍ خاصة، لكنها حركات تقوم بوظيفة وصل الكلام فقط. وقد ظهرت أصوات من بين النحاة القدامى تنادي بإلغاء العامل، والإعراب، وهي أصوات قليلة، وشاذة قياسا بالأصوات الأخرى ومنها محاولة ابن مضاء القرطبي في كتابه "الردّ على النحاة"، بقيت مطوية في بطون الكتب، إلى أن جاء من يحاول إحياءها، بل "ويكتب كتابا في بطلانها" كما يرى أحمد عبد الستار الجواري[2]، وفي هذا المقام يقول الدكتور فاضل صالح السامرائي: "... وهذا الذي ذكرناه من أن الإعراب في الكلام؛ إنما هو للإبانة عن المعاني، هو ما أطبق عليه النحاة جميعا إلا أبا علي قطربا فإنه لا يرى ذلك، وذهب مذهبه إبراهيم أنيس من المحدثين..."[3].

وترى الباحثة أن الاختلاف حول وظيفة الإعراب ربما تعود للاستعمالات اللغوية المسموعة عن العرب، التي انفلتت من القواعد العقلية التي استنبطها العلماء من كلام العرب، ونقضت وظيفة العلامة الإعرابية، وهذا ما ستكشفه القراءات القرآنية التي توصلت إليها الباحثة، إذ سكنت الكلمات باختلاف أقسامها سواء أكانت حروفا أم أسماء أم أفعالا، وباختلاف أنواع الكلمات سواء أكانت مبنية

---

[1] – الزمخشري، أبو القاسم جار الله. المفصل في صنعة الإعراب، تح: محمد محمد عبد المقصود، وحسن محمد عبد المقصود، القاهرة، دار الكتاب المصري، ط1، 2001، ص24.

[2]– انظر: الجواري، أحمد عبد الستار. نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، بغداد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1984، ص40.

[3] – السامرائي، فاضل صالح. الجملة العربية والمعنى، لبنان، دار ابن حزم، ط1؛ 2000م، ص31 –32.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أم معربة. فلم يكن الإسكان لغة لتوالي الحركات، ولم تقتصر الظاهرة على الوقف، بل أصابت الكلام في الوصل أيضا.

واختلفَ القراء في التحريك، والإسكان بحيث لا يظهر لهم مذهب معين، بحجة أنهم متمسكون بالرواية، واثقون من مصادرهم، مؤمنون بقدرتهم على إدراك ما يسمعون، وضبطه، غير مبالين بتمسكهم الإسكان، وبخرقهم للقاعدة النحوية، وإن أنكر النحويون مذهبهم[1]، محتجين بأن الإسكان في حرف الإعراب لا يجوز من حيث كان علما للإعراب، في حين جوزوا إسكان حركة البناء، ولم يختلف النحويون فيها في حال توالي الحركات، فالإسكان يحسن في توالي الحركات ميلا للتخفيف، فجوزوا التخفيف من التثقيل في ضرورة الشعر، أو في الوقف. ونص آخرون على أنه يجوز الإسكان دون ضرورة[2].

إسكان الكلمات المبنية

لم تقتصر ظاهرة الإسكان غير القواعدي على المعرب في العربية، بل أصابت المبني الذي فقد شرط توالي الحركات فيه في حال وصل الكلام، يذكر على سبيل المثال قراءة شاذة لقوله تعالى: چۀۀہہھھےےۓۓچ (البقرة: 278)، قرئ "اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيْ مِنَ الرِّبَا" بكسر القاف، وسكون الياء في (بَقِيْ)، وهي قراءة شاذة نسبها صاحب المحتسب إلى الحسن، وكذلك فعل

[1]– انظر: شاهين، عبد الصبور. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1987، ص360.

[2]– انظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 483/1. وانظر: خان، محمد. اللهجات العربية والقراءات القرآنية دراسة في البحر المحيط، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط3، 2003، ص372.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

صاحب المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز [1]، إذ سكن الحسن الياء في (بَقِيْ) على لغة من يقول: بقيْ، ورضيْ، استثقالا لتحريك ياء قبلها كسرة، ويشير إلى هذه القراءة صاحب اللباب في علوم الكتاب مضيفا قول المبرد: "تسكين ياء المنقوص في النصب من أحسن الضرورة، هذا مع أنَّه معربٌ، فهو في الفعل الماضي أحسنُ"[2] ، وقول شهاب الدين: "وإذا كانوا قد حذفوها من الماضي صحيح الآخر فأولى من حرف العلة"[3]، ونظائره من الشعر قول وضاح اليمن[4]:(مجزوء الرمل)

إِنَّمَا شِعْرِيَ قَيْدٌ قَدْ خُلِطْ بِجُلْجُلانِ

وقول جرير[5]:(البسيط)

هُوَ الْخَلِيفَةُ فَارْضَوْا مَا رَضِيْ لَكُمُ مَاضِي الْعَزِيمَةِ مَا فِى حُكْمِهِ جَنَفُ

---

[1]– وانظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 141/1. انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 375/1. وانظر: أبو العباس، شهاب الدين أحمد بن يوسف السمين الحلبي. الدّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون،637/2.

[2]– نقلا عن: الدمشقي، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل(ت880هـ). اللباب في علوم الكتاب، 460/4.

[3]– نقلا عن: الدمشقي، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل(ت880هـ). اللباب في علوم الكتاب، 460/4.

[4]– انظر: البيت بلا نسبة في: أبو العباس،، شهاب الدين أحمد بن يوسف السمين الحلبي. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ،100/1. ونسبه المحقق إلى وضاح اليمن في الهامش. وانظر: لسان العرب، مادة(جلجل). وانظر البيت: اليمن، وضاح. ديوان وضاح اليمن، تح: محمد خير البقاعي، بيروت، دار صادر، ط1، 1996، ص89،
إنما شعريَ قَنْدٌ خُلِطَتْ بالجُلجُلانِ ، وعليه لا شاهد فيه، القند:عسل قصب السكر، الجلجلان هو الاسم الذي لا يزال شائعاً للسمسم في قشره قبل أن يحصد في اللهجات اليمنية، ويطلق على ثمرة الكسبرة. انظر: مجمع اللغة العربية. المعجم الوسيط، إخراج: إبراهيم مصطفى وآخرين، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، 1972، مادة (جلجل).

[5]– نسب البيت إلى جرير في اللباب في علوم الكتاب، ص 460. وانظر: جرير. ديوان جرير، اعتنى به وشرحه حمدو طمّاس، بيروت، دار المعرفة،2003، ص 280. البيت في الديوان:
هُوَ الْخَلِيفَةُ فَارْضَوْا مَا قَضَى لَكُمُ بالحق يصدع مَا فِى قوله جَنَفُ ، وعليه لا شاهد فيه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقد سُكّن آخر الفعل الماضي صحيح الآخر (خلطْ) ؛ شذوذا لِاجْتِمَاع الحركات، وسكن الفعل المعتل الآخر: رضيْ؛ ميلا للتخفيف، وبهذا يخالف القاعدة المطردة في اللغة العربية.

وبعد عرض آراء المفسرين، والنحويين في هذه القراءة سيتم تطبيق معياري الأفضلية على القراءات، فتعرض الباحثة الأنماط التركيبية (القراءات) على مجموعة من العناصر القواعدية مرتبة في جدول معين، للتوصل إلى ترتيب الأنماط بناء على تلاؤمها النسبي مع عناصر القاعدة، فإذا ما تحققت هذه العناصر، التي رتبت بحسب الأهمية، فإن النمط يكون قد حقق الأفضلية القواعدية، والاستعمالية، وحقق الهيمنة على الأنماط الأخرى من الناحية اللغوية.

في حين إذا اختل عنصر من عناصر الأفضلية توضع إشارة معينة تكشف عن الخروقات اللغوية المعلّلة في الأنماط التي ستظهر في الترتيب التفاضلي. ثم الفصل بين صحة الأداء استعماليا، ومسألة اختلال قاعدة أو أكثر من القواعد التي تخالف القاعدة الكلية، والجملة القواعدية التي تحقق شروط القواعد النحوية التي وضعها النحويون العرب. وذلك بعد عرض حد القاعدة، الذي يعد الجزء الأساس والأهم للنحو في نظرية الأفضلية؛ لمعرفة العنصر المنتهك الذي تُقيَّم على أساسها القراءات من الناحية اللغوية فقط.

أشار النحويون إلى أن الفعل الماضي هو لفظ دال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك، وهو مبني على الفتح. إلا أن يعترضه ما يوجب سكونه، أو ضمه، فالسكون عند الإعلال، ولحوق بعض الضمائر، والضم مع واو الضمير[1].

[1]– انظر: ابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي. شرح المفصل للزمخشري، قدم له ووضع هوامشه: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، 2001، 207/4. يقصد بالسكون عند الإعلال فنحو: غزا، ورمى،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبني الفعل الماضي على الفتح – مع أن الأصل في البناء السكون – لأن فيه بعض ما في المضارع المعرب في وقوعه خبرا نحو قولك: زيد قام، فيقع موقع قائم. ويكون صفة نحو قولك: مررت برجل قام، فيقع موقع : مررت برجل قائم. ووقع موقع الفعل المضارع في الجزاء، نحو قولك: إن قمتَ قمتُ، والمراد: إن تقمْ أقمْ. فلما كان ما ذكر من مضارعة الفعل الماضي للأسماء والأفعال المضارعة، ميز بالحركة على فعل الأمر، إذ كان المتحرك أمكن من الساكن، ولم يعرب كالمضارع لقصوره عن مرتبته. وكانت حركة البناء في الفعل الماضي الفتحة؛ لأنها أخف الحركات، فقصدوا أن تتعادل خفتها مع ثقل الفعل المتأتي من دلالته على الحدث والزمان[1].

وبعرض القراءتين على قاعدة الفعل الماضي في الجدول الآتي:

الجدول (6)				
الرقم	نمط القراءة	قاعدة بناء الفعل الماضي غير المتصل		
		كلمة ذات معنى	الاقتران بالزمن الماضي	البناء على الفتح
1	چههههچ	✓	✓	✓
2	وَذَرُوا مَا بَقِيْ مِنَ الرِّبَا	✓	✓	X

يتوصل القارئ إلى أنه ليس من الصعب تطبيق معياري الأفضلية على النمط الأول من القراءتين، قراءة الجمهور، چههههچ(البقرة:278)، وهي القراءة الشائعة في الاستعمال؛ إذ يحقق معيار الأفضلية الاستعمالية، ويحقق قواعدية اللغة، أي معيار الأفضلية القواعدية، التي تنص على

ونحوهما مما اعتلت لامه من الأفعال الماضية، فالأصل: غزوَ، ورميَ، فتحركت الواو، والياء وقبلهما مفتوح، فقلبتا ألفين، والألف لا تكون إلا ساكنة.

1– انظر:ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي. شرح المفصل للزمخشري، 4/207–208. انظر: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن(ت:769). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 1/38 ، الهامش.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أن الفعل الماضي يبنى على الفتح، إذا لم يتصل به شيء؛ ليحتل بذلك الترتيب الأول في التصنيف بحسب معياري الأفضلية.

وحققت كذلك قراءة الحسن الشاذة لغة: " وَذَرُوا مَا **بَقِيْ** مِنَ الرِّبَا"، وهي النمط الثاني من نمطي القراءة، شرط الأفضلية الاستعمالية عن طريق ورودها نمطا استعماليا في هذه القراءة، وفي قراءات أخرى، كقراءة الأعمش لقوله تعالى:چٹٹٹٹٹٹٹٹچ (طه:115) بإسكان الياء في:"فنسيْ"[1].

ولكنها فقدت شرطا من شروط الأفضلية القواعدية. إذ بني الفعل الماضي (بقيْ) على السكون، مخترقا بذلك قاعدة النحويين، وفاقدا لشرط من شروط القاعدة النحوية، وهي علامة البناء، فبني الفعل: بقيْ، على السكون؛ لينال بذلك الترتيب الثاني في التصنيف بحسب معياري الأفضلية، إلا أن فقدان أحد عناصر الأفضلية لا يعني أن النمط اللغوي الثاني غير صحيح، بل هو أقل أفضلية من النمط الأول الذي حقق شروط القواعدية، والاستعمال في آن معا.

وترى الباحثة أن الأصل في الاستعمالات اللغوية للفعل الماضي الإسكان، ويؤكد ذلك قول أبي البقاء العكبري: " إنَّما كانَ الأصل في البناء السكون لأمرين:

أحدُهما: أنَّه ضدُّ الْإِعراب، والإعرابُ يكون بالحركةِ، فضدّه بضدّها.

[1]– ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 59/2. وانظر: الألوسي. روح المعاني، 558/8.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والثَّانِي: أنَّ الحركة زائدةٌ، والأصلُ أنْ لا يزاد شيءٌ إلا للحاجة إليه"[1]، وهو تعليل تحليلي لا يعتمد على عنصر لغوي. ويؤكد ذلك أيضا قول ابن عقيل: "الأصل في البناء أن يكون على السكون"[2].

وتطورت اللغة بتطور أصحابها في ما بعد، فأصبحت تلزم الفعل الماضي الفتح كعلامة للبناء في حال لم يتصل به شيء، أو اتصلت به تاء التأنيث الساكنة، أو اتصل به ألف الاثنين، مُحافِظة على الاستعمال الأول في كلامها، مقيدة بناءه على السكون في حال اتصاله بضمير المتكلم (التاء المتحركة)، أو اتصاله بضمير المخاطب (التاء المتحركة)، أو اتصاله بضمير المتكلمين (الناء)، أو اتصاله بنون النسوة، ليصار النمط الثاني من القراءتين من الكم اللغوي المتقادم (الركام اللغوي)، الذي يشير إلى أصل الاستعمال. ولا بد أن يُدرَك أن تعدد حركات البناء يشير إلى أن هذه الاستعمالات لا يمكن أن تكون قد ظهرت في مرحلة واحدة من مراحل تطور اللغة، بل ظهرت على مراحل عديدة، وأن الصيغة المتحركة الفاشية هي الصيغة الفرعية الحديثة التي استقر عليها الاستعمال.

ويشير سمير استيتية إلى أن حركات البناء ما كانت في الأصل إلا لأن العرب كانوا يؤثرون أن يكون أكثر كلامهم متحرك الآخر، فدربة اللسان العربي على حركة الإعراب ساعدته على أن

---

[1]– العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت:616هـ). اللباب في علل البناء والإعراب، تح: عبد الإله النبهان، دمشق، دار الفكر، ط1، 1995م، 75/2.

[2]– ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 40/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يحرك آخر ما ليس له صلة بالإعراب، ولا يخضع لعوامله، مبينا أن في حركة المعرب التزاما بالضوابط النحوية، وفي حركة المبني ضوابط صوتية[1].

وتضيف الباحثة أن هذا الإسكان لا ترفضه القوانين النحوية فقط بل ترفضه القوانين الصوتية أيضا، وهذا يظهر عند عرض القراءة الشاذة على القاعدة الصوتية الآتية:

القاعدة iGa.....> iGa

النمط الأول (بقِيَ) baḳiya.....> baḳiya

النمط الثاني (بقِيْ) baḳiya.....> baḳia.....> baḳii.....> baḳī

تقول القاعدة الصوتية: إن أنصاف الحركات (Glides) لا تسقط إذا جاءت بين حركة أمامية علوية (i) سابقة، وحركة أمامية سفلية (a) لاحقة[2].

وبتطبيق نظرية الأفضلية الصوتية على القراءتين بعد عرضهما على القاعدة الصوتية يتوصل إلى أن النمط الأول قد حقق الأفضلية الصوتية؛ لأنه يتفق اتفاقا تاما مع قوانين التطور الصوتي، في حين لم يحقق النمط الثاني من القراءتين معيار الأفضلية القواعدية الصوتية؛ لأنه اخترق جزئية من القانون الصوتي، وهو سقوط نصف الحركة (Glide)؛ نتيجة مجيئه بين حركة أمامية علوية (i)، وحركة أمامية سفلية (a)؛ ليحقق النمط في النهاية علّة الإسكان هنا، وهي التخفيف، فهذا الاختراق يدفع القارئ إلى إبلاغ أكبر كمية ممكنة من المعلومات بأقل ما يمكن من المجهود الأدائي

[1]– استيتية، سمير شريف. علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة، ص458.

[2] – K.Brame, Michael. Arabic Phonology: Implications For Phonolog Ical Theory And Hisitorical Semitic, P64.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في استخدام جهاز التصويت[1]. ويشير الاختراق أيضا إلى حقيقة التغيير الصوتي (البلى الصوتي) الذي يعمل على اختزال طول الكلمات التي كانت قد صارت متعددة المقاطع، وإرجاعها إلى حالة وحدة المقطع، أي إحياء مرحلة ماضوية من مراحل اللغة التي مرت فيها أثناء تطورها[2].

والقراءة التي انتهكت عنصرا من عناصر القاعدة النحوية لها قراءة أخرى تثبت صحة القراءة بها، وهي قراءة شاذة لقوله تعالى: چۆۈۈۇۆۆوۇۋېېچ (يوسف:110)، نسبت إلى مجاهد، والحسن، والجحدري، وطلحة، وابن هرمز[3]، إذ قرئت:(فنجّيْ) بنون واحدة، وجيم مشددة ،وياء ساكنة على أنها فعل ماض لم يسم فاعله، و(مَنْ) نائب الفاعل[4].

أما قراءة الجمهور: چووۇچ (يوسف:110)، (فَنُجِّيَ) الفاء عاطفة، و(نُجِّيَ) فعل ماض مبني للمجهول، مبني على الفتح الظاهر على آخره، (مَنْ) اسم موصول مبني في محل رفع نائب فاعل.

إن قراءة الجمهور:(ووۇۇ) (يوسف:110)، حققت أفضليتين، وهما الأفضلية الاستعمالية؛ لأنها قراءة مروية عن العرب، والأفضلية القواعدية؛ لأنها تتفق اتفاقا تامّا مع قواعد النحو العربي؛ لتحتل بذلك المرتبة الأولى في التصنيف بحسب نظرية الأفضلية. وأما قراءة مجاهد، والحسن، والجحدري، وطلحة، وابن هرمز فقد حققت نوعا واحدا من أنواع الأفضلية، وهي الأفضلية

---

[1]- انظر: دزه يي، دلخوش جار الله حسين. البحث الدلالي في كتاب سيبويه، ص360.

[2]- انظر: فندريس، جوزيف. اللغة، ص423.

[3]- انظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 336/6. وانظر: الألوسي، شهاب الدين. روح المعاني، 68/7.

[4]- انظر: الألوسي، شهاب الدين (ت:1270). روح المعاني، 68/7.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاستعمالية، فهي نمط لغوي مستعمل على ألسنتهم، في حين لم تتحقق بها الأفضلية القواعدية؛ لأنها فقدت عنصرا من عناصر القواعدية، وهو اختراق القاعدة النحوية التي تقول: أن الفعل الماضي يبنى على الفتح إذا لم يتصل به شيء، ولكن هذه القراءة تجاوزت عن شرط من شروط القاعدة، إذ سكنت الياء في الفعل الماضي (نُجِّيْ) على لغة من يستثقل الحركة على الياء مطلقا؛ لتحتل بذلك المرتبة الثانية في التصنيف اللغوي بحسب نظرية الأفضلية.

ولم يقف الأمر على تسكين الفعل الماضي، بل سكن آخر فعل الأمر المعتل الآخر، على لغة قوم لم يكتفوا في الجزم بحذف حرف العلة، ويذكر على سبيل المثال قراءة لقوله تعالى: چڦ ڦ ڦ ڦ ڄ (البقرة: 128) نسبت لابن كثير، إذ قرأ: "وأرْنا" بجزم الراء[1]. ونسبت القراءة إلى ابن كثير، وأبي عمرو في بعض الروايات بإسكان الراء في كل القرآن[2]، وقرأ عمر بن عبد العزيز، وقتادة، وابن كثير، وابن محيصن، والسدي، وروح عن يعقوب ورويس والسوسي:" أرْنا"، بسكون الراء في القرآن[3]، "وكثير من العرب يجزم الراء، فيقول: أرْنا مناسكنا. وقرأ بها بعض الثقات"[4]، ونظير الاستعمال من القراءات القرآنية قراءة لقوله تعالى: چأ ب ب ب ب پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ (البقرة:260) نسبت لابن كثير إذ قرأ :"رب أرْني"[5] بإسكان الراء تخفيفا، وقراءة لقوله تعالى: چ□ □□□□□ى ى ي ي ڄ (فصلت:29) نسبت لابن

---

[1]– انظر: الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت: 597هـ). زاد المسير في علم التفسير، تح: محمد بن عبد الرحمن عبد الله، دار الفكر، بيروت، ط1، 1987، 129/1. وانظر: أبو العباس، شهاب الدين أحمد بن يوسف السمين الحلبي. الدّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، 118/2.

[2]– الرازي، فخر الدين. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، 56/4. وانظر: ابن مِهران، أبو بكر بن الحسين. المبسوط في القراءات العشر، ص136–137.

[3]– القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر. الجامع لأحكام القرآن، 127/2.

[4]– الجوزي، زاد المسير في علم التفسير،130/1.

[5]– انظر: الجوزي، زاد المسير في علم التفسير،129/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كثير، ولأبي بكر عن عاصم، ولابن عامر، إذ قرئت: "أرْنا اللذين أضلانا"[1]، ونسبت لابن محيصن، والسوسي عن أبي عمرو، وابن عامر، ولأبي بكر، والمفضل[2].

وقراءتا الكسر والإسكان" لغتان بمعنى واحد. وقال الخليل: إذا قلت أرني ثوبك بالكسر فمعناه بصرنيه، وبالسكون أعطنيه"[3]، ونظيرها من الشعر، قول الشاعر[4]: (الرجز)

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنَا سَوِيقَا وهاتِ خبزَ البُرِّ أو دقيقا

الشاهد في البيت: اشترْ، سُكنت الراء في الفعل المعتل الآخر تخفيفا، خلافا لقاعدة بناء فعل الأمر المعتل الآخر، التي تحكم ببنائه على حذف حرف العلة؛ إذ كانت الكسرة أثقل نطقا، أو إجراء للوصل مجرى الوقف، أو لعلة الضرورة الشعرية[5]. تعددت تخريجات الاستعمال، ولكن كيف يُقتنع بعلة الضرورة وقد جاء لهذه الاستعمالات نظائر في القرآن الكريم، وقراءاته المتواترة؟ فالإسكان غير

---

[1]– الجوزي، زاد المسير في علم التفسير،129/1. وانظر: الرازي، فخر الدين. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، 56/4. ذكر القراءة ولم ينسبها لقارئ بعينه. وانظر: أبو العباس، شهاب الدين أحمد بن يوسف السمين الحلبي. الدّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون،212/1. وانظر القراءة: ابن مِهران، أحمد بن الحسين (ت: 281هـ). المبسوط في القراءات العشر، ص136، نسب قراءة الجزم لابن كثير ويعقوب برواية رويسٍ.

[2]– انظر: الشوكاني، محمد بن علي. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير(تفسير الشوكاني)، 618/4.

[3]– الشوكاني، محمد بن علي. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير(تفسير الشوكاني)،618/4.

[4]– نسب البيت للعذافر الكندي، انظر: ابن برّيّ، عبد الله. شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، تح: عيد مصطفى درويش، القاهرة، مجمع اللغة العربية، 1985، ص258. وبلا نسبة في: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 361/1، 373/2. ونسبه المحقق للعذافر الكندي في الهامش م 361/1. الشاهد فيه: لم يكتفوا في الجزم بحذف حرف العلَّة في كلمة: اشتر، بل سكنت الراء تخفيفا للضرورة، انظر: يعقوب، إميل بديع. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، ص.1213

[5]– انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 361/1، 373/2. وانظر: ابن بري. شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، ص258. وانظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد (ت:669هـ). ضرائر الشِّعْر، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1980 م، ص87–88.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مقيد بالشعر، كما زعم بعضهم مشذذين بذلك الاستعمال مضعفين له؛ يُخص بالذكر فعل الأمر معتل الآخر؛ لما به من استهلاك الحرف والحركة قبله، وهو لغة لبعض العرب[1].

ولمعرفة اختراق القراءة المتواترة والشاذة لغة لقاعدة بناء فعل الأمر معتل الآخر، والتوصل إلى النمط الأفضل بناء على تحقيقه لمعياري الأفضلية تعرض القراءتان على القاعدة في الجدول الآتي:

الجدول (7)

الرقم	نمط القراءة	قاعدة بناء فعل الأمر معتل الآخر			
		كلمة ذات معنى	الاقتران بالزمن الحاضر	البناء على حذف حرف العلة	بقاء الحركة على الحرف السابق لحرف العلة
1	چڤـڤڤقـچ	✓	✓	✓	✓
2	**وَأَرْنَا** مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا	✓	✓	✓	**X**

يتوصل القارئ للجدول إلى أن القراءتين حققتا الأفضلية الاستعمالية؛ لأنهما قراءتان مرويتان عن العرب، وفي ما يتعلق بالمعيار الثاني وهو الأفضلية القواعدية يظهر للعيان أن النمط الأول: چڤـڤڤقـچ (البقرة: 128) قد حقق الأفضلية القواعدية؛ لاتفاقه التام مع قواعد النحو العربي، ففعل الأمر معتل الآخر (أرِنا) يبنى على حذف حرف العلة من آخره، دون استهلاك للحركة السابقة له وهي الكسرة.

في حين يعد النمط الثاني: "**وَأَرْنَا** مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا"- وهي قراءة القراء المتواترة غير القواعدية- قراءة استهلاك حرف العلة والحركة قبله، انقلابا على قواعد اللغة، وصيغة بديلة مخالفة للقياس، إذ لم يحقق معيار الأفضلية القواعدية؛ ليكون صيغة بديلة اخترقت شرطا من شروط قيد

[1]- انظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 245/8.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فعل الأمر؛ لذلك يحتل الترتيب الثاني في الأفضلية، ويقع في حيز المستوى المقبول في اللغة، ويصنف ضمن المتبقي فيها، الذي يتأتى من إجراء فعل الأمر معتل الآخر مجرى فعل الأمر صحيح الآخر، وهذا من مظاهر اتساع العربية، وشمولها.

ولم تقف الظاهرة على انتهاك حرمة الكلمات المبنية كما أشارت الباحثة سابقا، بل تجاوزتها لتنتهك حرمة الكلمات المعربة، أي لتشمل الاستعمالات اللغوية التي أدت إلى الخلاف القائم بين النحويين حول القراءات المروية بالإسكان غير القواعدي على اختلاف وجوهه، أي إسكان المرفوع، والمنصوب، والمجرور، والمجزوم، دون مسوغ نحوي.

إسكان المرفوع

ويقصد باسكان المرفوع صوتيا وقف الحركة الإعرابية، فهي تمثل نمطا من أنماط السلوك اللغوي عند بعض العرب الذين لم يحرصوا على مراعاة التقيد بالعلامات الإعرابية ونطقها في جميع كلامهم سواء أكانوا في البيئة الحجازية، أم البيئة النجدية، اللتين ينتمي إليهما القراء، والإسكان نحويا هو سلب حركة الرفع من الأسماء المعربة والفعل المضارع في اللغة العربية، لاغية ما يسمى بالعوامل المعنوية، التي تقسم إلى قسمين[1]:

1- الابتداء، نحو قولك: "زيدٌ يقومُ"، فـ(زيد) مرفوع بالابتداء.

2- وخلو الفعل المضارع من الناصب والجازم؛ نحو: "يَضْرِبُ زَيْدٌ"، (يَضْرِبُ) فعل مضارع مرفوع؛ لأنه خالٍ من الناصب والجازم.

[1]- انظر: ابن هشام. شرح شذوز الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د.ط، د.ت، ص35.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويظهر ذلك في قراءة لقوله تعالى: چکککگگگگچچ (البقرة:228)، نسبت لمسلمة بن محارب إذ قرأ: وبعولتْهن، بسكون التاء[1]، خفف فرارا من ثقل توالي الحركات، ونظيره ما حكاه أبو زيد: ورسلْنا، بسكون اللام من قوله تعالى: چڈڈڈڈچ (الزخرف:80) [2]، وعلّة الإسكان تعود إلى لغة تميم التي شاع فيها تسكين المرفوع من (يُعَلِّمُهُمُ) ونحوه، وتعود أيضا إلى أجراء ذلك مجرى (عَضُدٍ، وعَجُزٍ) إذ قالوا في عَضُد: عُضْد، وفي عَجُز: عُجْز ، فهو مما يسكن تخفيفا، وهو في الأصل عندهم متحرك؛ تشبيها للمنفصل بالمتصل[3].

ولمعرفة مدى اختراق القراءات الشاذة لغة للقواعد النحوية، والتوصل إلى النمط الأفضل بناء على تحقيقه لمعياري الأفضلية؛ تُعرض القراءتان محل الدراسة على القاعدة النحوية في الجدول الآتي:

الجدول (8)				
الرقم	نمط القراءة	قاعدة رفع المبتدأ		
		عامل معنوي (الابتداء)	اسم(مبتدأ)	علامة الرفع
1	چکککگچچ	✓	✓	✓

[1]- انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 334/1،122. وانظر:الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير،334/1. وانظر: أبو العباس، شهاب الدين أحمد بن يوسف السمين الحلبي. الدّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ،442/2. وانظر: الأبياري، إبراهيم. الموسوعة القرآنية، 103/5.

[2]- انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 199/1. وانظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 334/1. انظر: الدمشقي، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي ابن عادل (ت: 775هـ). اللباب في علوم الكتاب، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض،121/4.

3- انظر: الدمشقي، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي ابن عادل. اللباب في علوم الكتاب، 121/4. وانظر: ابن هشام. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص212.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2	**وَبُعُولَتُهُنَّ** أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ	✓	✓	X

يتوصل القارئ من خلال تطبيق معياري الأفضلية على النمط الأول من القراءتين: چکککگچ (البقرة:228)، إلى أنه حقق معيار الأفضلية الاستعمالية، فهي قراءة الجمهور الشائعة في الاستعمال، أي على رفع تاء (بعولتُهن)، وحقق كذلك معيار الأفضلية القواعدية، التي تنص على أن المبتدأ اسم مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمة، وإعراب (بعولتُهن) في الآية: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وهو مضاف، و(هن) ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة؛ لتحتل بذلك الترتيب الأول في التصنيف بحسب معياري الأفضلية.

وحققت كذلك قراءة الإسكان غير القواعدية: "**وَبُعُولَتْهُنَّ** أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ"، وهي النمط الثاني من نمطي القراءة، شرط الأفضلية الاستعمالية عن طريق ورودها نمطا استعماليا في هذه القراءة، وغيرها من القراءات التي لم يلتفت فيها القراء إلى الحركة الإعرابية التي تُقَوِّي قراءَةَ الإسكان، وتثبت صحتها. إلا أنّها فقدت شرطا من شروط الأفضلية القواعدية؛ إذ لوحظ انتهاك القراءة لعلامة رفع المبتدأ، وهو شرط من شروط قيد المبتدأ؛ لذلك تصنف ضمن المتبقي في اللغة، وتحتل المرتبة الثانية بحسب التصنيف اللغوي، وتكون صيغة اختيارية بديلة، مقبولة بالقوة، تثبت استغلال القارئ لطاقات اللغة الكامنة في نظامها اللغوي، ولا يمكن رفضها بسبب عجز النحويين عن ضم هذه الأداءات للقاعدة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومما يثبت صحة قراءة الإسكان للاسم المرفوع أيضا قراءة لقوله تعالى: ﭽﯞﯟ ﯠﯡﯢﯣﯤﯥﯦﯧﯨﯩﭼ (فاطر:43)، نسبت إلى حمزَةُ، إذ قرأ: "الْمَكْرُ السَّيِّئْ إلا "[1] ونسبت إلى الأعمش أيضا في روح المعاني[2]، بإسكان الهمزة في (السيئْ)، التي هي صفة للفاعل (المكرُ)، ووجهت بأن القارئ أسكن فرارا من توالي المتحركات[3]، أو إجراء الوصل مجرى الوقف، أو إجراء المنفصل مجرى المتصل[4]. وهذا عند النحويين كالزجاج لَحْنٌ، إذ قيد الإسكان غير القواعدي بالضرورة التي يدعو إليها النظم، وزعم المبرد أنه لا يجوز في نثر ولا في شعر؛ لأنه لا يجوز حذف حركات الإعراب؛ لأنها دخلت للتفريق بين المعاني[5].

والنعت (الصفة): تابع يكمِّل متبوعه، فيفيد تخصيصه، أو توضيحه، أو مدحه أو ذمَّه، أو تأكيده، وتجب موافقة النعت لما قبله في ما هو موجود فيه من أوجه الإعراب الثلاثة، ومن التعريف والتنكير ، وأمره في الإفراد والتذكير[6].

وبالتدقيق على قراءتي الرفع والجزم السابقتي الذكر، وعرضهما على قاعدة مطابقة الصفة للموصوف في الجدول الآتي؛ تتبين التجاوزات النحوية من عدمها لقراءة قوله تعالى: ﭽﯞﯟ ﯠﯡﯢﯣﯤﯥﯦﯧﯨﯩﭼ (فاطر:43).

---

[1]- انظر: الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري. معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط1، 1988 م، 275/4. وانظر: ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام (ت: 542هـ). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،443/4.

[2]- انظر: الألوسي، شهاب الدين (ت:1270). روح المعاني، 377/11.

[3]- انظر: ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام (ت: 542هـ). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،443/4.

[4]- انظر: الألوسي، شهاب الدين. روح المعاني، 337/11.

[5]- انظر: القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر. الجامع لأحكام القرآن ، 358/14.

[6]- انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص432.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجدول (9)							
الرقم	نمط القراءة	قاعدة مطابقة الصفة للموصوف					
		الاسم الموصوف	علامة الرفع	الصفة	التعريف	الإفراد	علامة الرفع
1	چۇيېپچ	✓	✓	✓	✓	✓	✓
2	وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ **السَّيِّئْ** إِلَّا بِأَهْلِهِ	✓	✓	✓	✓	✓	X

يتوصل المتأمل في الجدول من خلال تطبيق معياري الأفضلية على النمط الأول من القراءتين:چۇيېپچ (فاطر:43)، إلى أنه حقق معيار الأفضلية الاستعمالية، فهي قراءة الجمهور الشائعة في الاستعمال، أي على رفع همزة (السيئُ)، وحقق كذلك معيار الأفضلية القواعدية، التي تحكم أن الصفة تابع للموصوف، فتتبعه في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة، وهو وجه الرفع هنا، وتتبعه في التعريف والتنكير، وفي الإفراد والتذكير؛ لتحتل بذلك الترتيب الأول في التصنيف بحسب معياري الأفضلية، وتكون المخرج الأفضل المهيمن على غيره من الاستعمالات اللغوية التي تكبدت انتهاكا لقيد الصفة.

ولكن قراءة حمزة والأعمش: "وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ **السَّيِّئْ** إِلَّا بِأَهْلِهِ". جاءت على غير هذا، فقد قُرئ: المكرُ السيئْ، بإسكان التابع (السيئْ) تخفيفا، فعلى الرغم من تحقيقها لمعيار الأفضلية الاستعمالية، لورودها نمطا استعماليا عند القراء، وعند بعض العرب، إلا أنها فقدت شرطا من شروط الأفضلية القواعدية لأنها مخففة، إذ سلبت علامة الرفع من الصفة التي حقها الرفع، لتحتل بذلك الترتيب الثاني في التصنيف اللغوي، وفقدان أحد عناصر الأفضلية لا يعني أن النمط اللغوي غير صحيح. بل هو أقل أفضلية من النمط الذي يحقق شروط القواعدية والاستعمال معا، على الرغم

© Arabic Digital Library Yarmouk University

من ردّ النحويين القراءة؛ لأنها جاءت على غير القاعدة المتعارف عليها في النحو العربي؛ غير مدركين أن اللغة العربية تتميز على غيرها من أكثر اللغات بأنها ذات مستويات متدرّجة، ويعود السبب في هذا التدرُّج إلى العمر الطويل الذي عاشته، إذ تقبل في تراكيبها نماذج مختلفة، كالحذف أو الإسكان وغير ذلك، مما أدى إلى وفرة الآداءات اللغوية التي تكشف صور الخروج على المألوف الصوتي، والصرفي، والنحوي. ويثبت ذلك ما أشار إليه الألوسي في مفاضلته بين القراءات، فهو يرى أن قراءة حمزة والأعمش ليست بلحن كما زعم الزجاج، بل هي أحسن من الإسكان في قراءة أبي عمرو لقوله تعالى: چڳڳچ (البقرة:54)[1]، إذ قرأ "بارئْكم" بالإسكان.

وكما انتهكت ظاهرة الإسكان علامة الرفع في الأسماء المرفوعة انتهكت أيضا علامة الرفع في الفعل المضارع أيضا، لاغية كل ما يمكن أن يسمى بعوامل معنوية، مفرغة لها من وظيفتها النحوية في قراءة لقوله تعالى: چۀۀہہھچ (البقرة:67)، نسبت لأبي عمرو، إذ قرأ: بإسكان الراء في (يأمرْكم) تخفيفا[2]. ويظهر في قراءة لقوله تعالى:چچچچ (البقرة:129) ونسبت كذلك لأبي عمرو[3]، و يورد ابن جني كلاما على لسان ابن مجاهد نقله عن ابن عباس حول قراءة أبي عمرو، فيقول" قال ابن مجاهد: قال عباس: سألت أبا عمرو عن چچچچ فقال: أهل الحجاز يقولون: "يعلِّمُهم ويلْعَنُهم"

---

[1]– انظر: الألوسي، شهاب الدين. روح المعاني، 11/377–378. وانظر القراءة: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 145/1. وانظر: الزجاج. معاني القرآن وإعرابه، 275/4.

[2]– أنظر:ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 161/1. وانظر: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار(ت: 377هـ). الحجة في علل القراءات السبع، تح: محمد إبراهيم سنبل وآخرين، طنطا، دار الصحابة للتراث، ط1، 2009م، 321/1. وانظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 403/1.

[3]– انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 109/1. وانظر: الفارسي. الحجة في علل القراءات السبع، 320/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مثقلة، ولغة تميم: "يُعْلِمْهم ويلْعَنْهم"[1]. وتكمن علّة القراءة في ثقل الضمة مع كثرة الحركات، فيخففون بإلغاء حركة الإعراب[2]، ونظائر ذلك من القراءات قراءة لقوله تعالى: ﭽﭑﭒﭽ (البقرة:159)[3]، وقوله تعالى: ﭽﭫﭬﭭﭮﭽ (الجاثية:26)، وﭽ□□ﭽ (الأنعام:109)[4]، "يسكّن ذلك كله؛ كراهية لتوالي الحركات"[5]، وهذه القراءات رواها القراء عن أبي عمرو بالإسكان, ورواها سيبويه بالاختلاس[6], ذلك أن هذه القراءة تنتهك قاعدة نحوية تحكم بأن الفعل المضارع يرفع وعلامة رفعه الضمة في حال لم يسبق بناصب أو جازم، ولا يجوز مثله في كتاب اللَّه، وإنما يجوز انتهاك القاعدة في الشعر، إذا قيد بالضرورة[7]، كقول امرئ القيس[8]:(السريع)

فاليومَ أشربْ غيرَ مُستَحقِبٍ إثمًا منَ اللهِ ولا واغلِ

---

[1]– ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 109/1. وانظر القراءات: ابن مجاهد، أبو بكر (ت: 324هـ). السبعة في القراءات، ص156.

[2]– انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 109/1. وانظر: ابن مجاهد. السبعة في القراءات، ص156 .

[3]– نسبت القراءة لأبي عمرو. انظر: ابن مجاهد. السبعة في القراءات، 156/1. وانظر: الداني، عثمان بن سعيد أبو عمرو (ت: 444هـ). جامع البيان في القراءات السبع،(أصل الكتاب رسائل جامعية تم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة)، الإمارات، جامعة الشارقة، ط1، 2007 م، 893/2.

[4]– نسبت القراءة لأبي عمرو، انظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 463/9. وانظر: أبو العباس، شهاب الدين أحمد بن يوسف السمين الحلبي. الدّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون. 687/9.وانظر: ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله. شرح الكافية الشافية، 1634/3.

[5]– ابن خالويه. الحجة في القراءات السبع، ص54.

[6]– انظر: ابن جني. الخصائص، 120/2

[7]– انظر: الزجاج. معاني القرآن وإعرابه، 257/4.

8– انظر الشاهد: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 15/1، 110. وانظر:ابن جني. الخصائص،383/1. وانظر: ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب، (ت: 542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 443/4. انظر: امرؤ القيس. ديوان امرئ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ط4، 1984، ص122. والبيت في الديوان:

فاليومَ أُسْقى غيرَ مُستَحقِبٍ إثمًا منَ اللهِ ولا واغلِ، وعلى ذلك لا شاهد بالبيت.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أراد: أشربُ؛ لأنه فعل مضارع لم يتقدمه جازم، فحذفت الحركة للضرورة التي دعا إليها النظم[1] أو فرارا من ثقل ثلاث حركات متتالية، والعرب تجوز حمل المنفصل على المتصل، فأجروا (أشرب) على مجرى(عضْد)[2]، إلا أنه بذلك اخترق القاعدة النحوية التي تتضمن أن الفعل المضارع لا يجزم إلا بدخول عوامل الجزم عليه، وإلا كان مرفوعا.

ولمعرفة اختراق القراءة الشاذة لغة لقاعدة الفعل المضارع المرفوع، والتوصل إلى النمط الأفضل بناء على تحقيقه لمعياري الأفضلية، تُعرَض القراءتان على قاعدة الفعل المضارع المرفوع في الجدول الآتي:

الجدول (10)			
الرقم	نمط القراءة	قاعدة رفع الفعل المضارع	
		عامل معنوي (خلو الفعل المضارع من الناصب والجازم)	فعل مضارع	علامة الرفع
1	چۀۀەہہھچ	✓	✓	✓
2	إِنَّ اللَّهَ **يَأْمُرُكُمْ** أَنْ تَذْبَحُوا	✓	✓	X

يرى المتأمل في الجدول أن قراءة الجمهور:چۀۀەہہھچ(البقرة:67) – النمط اللغوي الأول– حققت الأفضلية الاستعمالية؛ لورودها نمطا استعماليا على ألسنتهم، وحققت الأفضلية النحوية، إذ جاءت بالرفع جريا على القاعدة النحوية التي يفرضها النظام القواعدي الصارم الذي قُعِّدت اللغة على أساسه؛ فتحتل بذلك المرتبة الأولى في التصنيف بحسب معياري الأفضلية، وتكون المخرج

[1]– انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص، 383/1.

[2]– انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص212–213.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأفضل المهيمن على غيره من الاستعمالات اللغوية التي تكبدت انتهاكا لقيد الفعل المضارع المرفوع.

وحققت قراءة أبي عمرو: "إِنَّ اللَّهَ **يَأْمُرُكُمْ** أَنْ تَذْبَحُوا"، الأفضلية الاستعمالية لورودها نمطا استعماليا في لغة تميم، ولورودها نمطا استعماليا على ألسنة القراء، ويثبت ذلك قراءة مسلمة لقوله تعالى: چگگگںںڻچ(النساء:172)، وقوله تعالى: چےےۓۓڭچ (النساء:173)، ساكنة الراء في (فسيحشرْهم)، والباء في (فيعذبْهم)[1]. وقراءة الأعمش والهمداني في تفسير ابن عطية[2]، وقراءة ابن مصرف، والأعمش، والأخوين في الموسوعة القرآنية لقوله تعالى:چ□□□□چ (الأعراف:186) ساكنة الراء في (يذرْهم)[3]. أما الأفضلية القواعدية فهي غير متحققة فيها؛ إذ فقدت عنصراً من عناصر القواعدية وهو اختراق القاعدة النحوية التي تحكم بأن الفعل المضارع يرفع إذا لم يسبق بناصب أو جازم، وقُيد انتهاك القاعدة بالضرورة الشعرية، ولكن هذه القراءة تجاوزت عن شرط الضرورة أيضا، فجزم الفعل المضارع في سعة الكلام دون أن يُسبق بجازم؛ لتحتل القراءة المرتبة الثانية في التصنيف بحسب نظرية الأفضلية. وعلى الرغم من تشعّب العلماء في بحثهم عن وجه يوجهون القراءة الشاذّة لغة على أساسه، ذهب بعضهم إلى أنّ القراء اختلسوا ولم يسكنوا[4]، في محاولة منهم لإخضاع القراءة للقاعدة، وهذا ما فعله أيضا ابن السكيت في إصلاح المنطق في

---

[1]– انظر: ابن عطية. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 140/2. وانظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 204/1.

[2]– انظر: ابن عطية. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،334/2.

[3]– انظر: الأبياري، إبراهيم. الموسوعة القرآنية، 267/5.

[4]– الاختلاس : الاسراع بالحركة، أي إن الناطق يسرع في نطقها ويختطفها. انظر: شاهين، عبد الصبور. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء، ص343.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

محاولة منه لإخضاع رواية البيت للقاعدة المطردة، عن طريق تغيير العلاقات الإسنادية من الإسناد إلى المتكلم (أشربْ) إلى الإسناد إلى المخاطب المأمور (فاشرب) فرواه[1]:

فاليومَ فاشربْ غير مستحقب إثما من الله ولا واغل

وفعل ذلك أيضا محمد أبو الفضل إبراهيم، محقق ديوان امرئ القيس، إذ قام بإخضاع رواية البيت للقاعدة المطردة في النحو العربي[2] عن طريق تصحيح الاستعمال لينسجم مع القاعدة، واستخدام كلمة (أسقى) بدلا من (أشربْ)[3]، وما يؤكد ذلك ما جاء في معاني القرآن للزجاج، إذ أشار إلى أن هذا البيت أنشده جميع النحويين، زاعمين أن إسكان الفعل (أشرب) من الاضطرار في الشعر[4].

وترى الباحثة أن التسكين هو ميل تاريخي عارض من اللغة نحو التخلُّص من النهايات الإعرابية، ويعود ربما لرغبة مولّد اللغة التأريخ لأصل استعمال الفعل المضارع في المراحل الأولى من مراحل تطور اللغة، إذ " أصل الأفعال البناء"[5]، كما أن اللهجات كلهجة تميم لها دور كبير في انزياح القارئ عن القاعدة النحوية.

وترى الباحثة أيضا أن اختلاف رواية الشواهد الشعرية بين ما روي في مأثورات التراث، وما روي في الدواوين الشعرية ربما يعود إلى محاولة بعض رواة الدواوين الشعرية تصحيح الاستعمال

---

[1]– انظر: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت: 244هـ). إصلاح المنطق، تح: عبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط2، 1956م، ص245.

[2]– انظر: عبابنة، يحيى عطية. ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي، مجلة جذور، النادي الأدبي الثقافي ، جدة، العدد 34، شعبان 1434–يونيو 2013، ص103.

[3]– انظر: امرؤ القيس. ديوان امرؤ القيس، ص122.

[4]– انظر: الزجاج. معاني القرآن وإعرابه، 275/4.

[5]– ابن يعيش. شرح المفصل للزمخشري، 294/4.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لينسجم مع القاعدة[1]، وهذا دليل على جهلهم بوظيفة مهمة أسندت دون قصد للشعراء، وللقراء وهي مهمة وصف "التغيير" اللغوي في الأنماط اللغوية المستعملة. بحيث يأخذ الشعراء قضية التغيير أو "التحرك" –كما وسمها كمال بشر– قضية مسلمة، لا يعنيهم منها إلا ملاحظة التغيير، وتسجيله بأسلوب موضوعي صرف[2].

إلا أن هذا الإسكان لم يؤدِ إلى المساس بالقواعد العامة التي اصطلح النحويون عليها، فكانت اختيارات القراء، وهي الصيغ البديلة التي حققت الشرط الأساس في التواصل وهو المعنى.

ولا تتعامل نظرية الأفضلية كما أُشير سابقا مع القيود (القواعد) على أنه يمكن إيقاف عملها أو إلغاؤها، بل تتعامل معها بمبدأ التصارع الذي يؤدي إلى وقوعها تحت هيمنة قيود أخرى، كهيمنة القاعدة الأصل على القاعدة الفرعية، أي هيمنة الأنماط القواعدية الفضلى على الأنماط غير القواعدية المقبولة[3].

واختيارات القراء لم تقف عند هذا الحد إذ سكن المنصوب، والمجرور أيضا من الكلمات، وهذه الاختيارات منقولة عن مصادر موثوقة، يعد من أهمها المحتسب لابن جني، الذي مضى في دفاعه عنهم، معللا اختيارهم الإسكان الواقع على الحركة الإعرابية بعلل مختلفة، منها ما كان استثقالا للعلامات الإعرابية، ومنها ما كان القصد منه التخفيف من قيود الحركات المتوالية[4]، ومنها

---

[1]– انظر: عبابنة، يحيى عطية. ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي، جذور مجلة فصلية محكمة تعنى بالتراث وقضاياه، النادي الأدبي الثقافي ، العدد34، يونيو 2013، ص103.

[2]– انظر: بشر، كمال. دراسات في علم اللغة، ص254.

[3]– انظر: كاخر، رينيه. النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ص432.

4– انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 109/1، 257.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ما كان العمل خلسا فظُنّ سكونا[1]، وأضاف عبد الصبور شاهين علّة أخرى للإسكان، وهي الأهم في هذا الموضع، أن القراء ربما كانوا يميلون إلى التسليم بظاهرة الإسكان واقعا لغويا[2].

إسكان المنصوب

ويقصد بإسكان المنصوب التخلص من علامة النصب الظاهرة على الأسماء، والأفعال شذوذا، وعلل العلماء هذا الإسكان بالضرورة الشعرية؛ لأن المفتوح خفيف بالأصل فلا يحتاج إلى تخفيفه كما يحتاج إلى تخفيف المكسور والمضموم، وهذه القاعدة يصر سيبويه على ترديدها بحجة أن الفتح أخف من الضم والكسر، فإسكانه ما هو إلا تخلص من خفيف بخفيف[3]، ففي قوله تعالى: چۀ ہ ہ ہ ھ ھ ے ۓ ۓ ﮲ ﮳چ (التوبة: 40)، قرأ أبو عمرو: "ثَانِيَ اثْنَيْنِ" على نصب الياء، وهي قراءة الجمهور، وله قراءة أخرى، هي: "ثانِيْ اثنين" على تسكين الياء[4]، أوردها ابن جني في المحتسب موجها قراءة الإسكان بأن أبا عمرو أسكن الياء تشبيهًا لها بالألف، ذلك لأن الألف ساكنة في الأحوال كلها، مضيفا أن أبا العباس عدّ هذا الاستعمال- الإسكان- من أحسن الضرورات، حتى لو جاء به إنسان في النثر كان مصيبًا، وأجازه في القرآن، على الرغم من كونه موضع اختيار لا اضطرار، أي أن القرآن يُتخير له ولا يُتخير عليه، معللا ذلك بشيوع سكون هذه

1- انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 204/1.

2- انظر: شاهين، عبد الصبور. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء، ص340-344

3- انظر: شاهين، عبد الصبور. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء، ص345.

4- انظر: ابن جني. أبو الفتح عثمان.المحتسب، 289/1-291. وانظر: ابن عطية. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 35/3.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الياء في موضع النصب عند العرب، يخص بالذكر الشعر[1]، ومن نظائر هذا الإسكان قول الشاعر[2]: (الرجز)

كأنَّ أيدِيْهِنَّ بالقَاعِ القَرَقْ أيدي جوارٍ يتعاطَيْن الوَرَقْ

والشاهد فيه: كأنَّ أيديْهن، حيث سكَّن ياء (أيديْهن)، للضرورة الشعرية، وكان حقها الفتح؛ لأنها منصوبة.

وقول الآخر[3]: (الرجز المشطور)

حُدْبًا حدابير من الوَخْشَنَّ تركْن رَاعِيْهِنَّ مثلَ الشَّنّ

والشّاهد فيه: (رَاعِيْهِنَّ) حيث سكّن (الياء) للضّرورة الشّعريّة، وكان حقّها الفتح؛ لأنّ الفتحة تظهر في الإعراب على الياء لخفّتها.

وقال رؤبة[4]:

---

[1]- انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان.المحتسب، 289/1-291.

[2]- نسب البيت لرؤبة بن العجاج وهو من الأبيات المنسوبة إليه: انظر: العجاج، رؤبة. مجموع أشعار العرب(وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات منسوبة إليه، اعتنى به وصححه: وليم بن الورد البروسي، بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة، 1979، ص179. وانظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب،289/1، الهامش. ويُروى: "عَذَارى" مكان "جوار". وضمير أيديهن للأبل، والقاع: المكان الأملس، والقرق: الخشن الذي فيه الحصى، والورق: الدراهم. شبه حذف مناسم الإبل للحصى بحذف عذارى يلعبن بدراهم. وانظر: الخصائص، ابن جني،311/2 الهامش. وانظر: السيوطي، جلال الدين. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 183/1.

[3]- البيت بلا نسبة في: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 125/1، 290، وهو من شواهد الفراء في: لسان العرب، فصل الدال المهملة، مادة (د خ ن).

[4]- انظر: ابن العجاج، رؤبة. ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: راضي محمد عيد نواصرة، عمان، دار وائل للنشر، ط1، 2010، 631/2. مساحِيهِنَّ، في الديوان غير ساكنة. وهو من شواهد المحتسب، 126/1. مساحيهن: جمع مسحاة؛ وهي الآلة التي يسحى بها الطين؛ أي: يجرف، واستعيرت المساحي هنا لحوافر الحمر، والتقطيط: قطع الشيء، وأرد به تقطيع حقق الطيب وتسويتها، نصبه على المصدر المشبه به؛ لأن معنى سوى وقطط واحد، وتفليل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سَوَّى مساحيْهِنَّ تقطيطَ الْحُقَقْ تَفْليلُ ما قارَعْن من سُمْرِ الطُّرَقْ

والشاهد فيه إسكان الياء من (مساحيْ) وهو في موضع نصب لأنه مفعول (سَوَّى)، وفاعل (سَوَّى) تفليل. وقال الأعشى[1]:(المتقارب)

إذا كان هادي الفتى في البلا دِ صَدْرُ القَنَاةِ أطَاعَ الأمِيرا

وقول الأخطل[2]: (الطويل)

إذا شِئْتَ أن تَلهُوْ ببعضِ حديثِها رَفَعْنَ، وأَنزَلْنَ القَطينَ المُوَلَّدا

ومن نظائره في النثر قولهم: لا أكلمك حَيْرِي دهر[3]، وهذا عند النحويين، أي النصب بحذف الفتحة، لا يجوز إلا في الضرورة[4].

وجاء في الكتاب أن أسماء الأعداد "2-10" تصاغ على وزن "فاعل" مذكرا مع المذكر، ومؤنثا مع المؤنث مستعملا في الجملة على صور ثلاث، تذكر الباحثة منها صورة أسماء الأعداد التي تأتي في الجملة مع أسماء الأعداد التي اشتق منها المساوية لها في المعنى، نحو قوله تعالى:

فاعل سوى؛ أي: سوى مساحيهن تكسير ما قارعت من الطرق، جمع طرقة؛ وهي حجارة بعضها فوق بعض. اللسان "قط، وسحا".

1- انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب 290/1. وانظر: ابن منظور. لسان االعرب، مادة (هدى). وانظر: الأعشى، ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، بيروت، دار النهضة العربية، 1974، ص145 . صدر القناة: أعلى العصا التي يقبض عليها لأنه أعمى، الأمير: الذي يأمره ويقوده . والشاهد فيه قوله: هاديْ، حيث سكَّن ياء الاسم المنقوص، فلم تظهر الفتحة للضرورة الشعرية، وروي البيت في الديوان بنصب (صدرَ) وعلى هذا لا شاهد فيه، لأنه يكون قوله: هادي، اسم كان مرفوعا.

2- انظر: الأخطل. شرح ديوان الأخطل غياث بن غوث، صنفه وشرح معانيه: إيليا سليم الحاوي، بيروت، دار الثقافة، ط2، 1979 ص86. ونسب للأخطل في: الخصائص، 122/2، والمحتسب، 126/1. الشاهد فيه: قوله: أن تلهوْ.حيث سكن الواو للضرورة. انظر: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، 203/1.

3- انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 290/1. جاء في الهامش: حيري: مشددة الآخر، وتكسر الحاء، وحيري دهر ساكنة الآخر وتنصب مخففة؛ أي: مدة الدهر.

4- انظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 235/4.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

چھھھےےئےكٰكٰچ (التوبة:40)[1]. فـ"في هذه الصورة يقصد بالمشتق أنه واحد مما دل عليه العدد بعده، ويعرب اسم العدد بعده على أنه "مضاف إليه" فهما "مركب إضافي"[2]. "وتعرب "ثانيَ" حال من الهاء في أخرجه، و"اثنين" مضاف إليه، ويجوز جر اثنين بالإضافة، ونصبها على أنها مفعول به. بناء على "زعم الأخفش، وقطرب، والكسائي، وثعلب: أنه يجوز إضافة الأول إلى الثاني، ونصبه إياه"[3]. معارضا جواز نصبه جلال الدين السيوطي معللا ذلك بأنه "لا ينصب هَذَا المصوغ أَصله الْمَأْخُوذ مِنْهُ (فِي الْأَصَح) وَعَلِيهِ الْجُمهور؛ لِأَنَّهُ لا فعل له، لم يَقُولُوا: ثَلَثْتُ الثَّلَاثَة، وَلَا ربعْتُ الْأَرْبَعَة، وَعمل اسْم الْفَاعِل فرع الْفِعْل"[4].

والحال كما ذكر سابقا هو وصف نكرة فضلة منصوبة، بينت حالة صاحب الحال ساعة وقوع الفعل. ولمعرفة اختراق القراءة الشاذة لغة لقاعدة الحال، والتوصل إلى ترتيب الأنماط بناء على تلاؤمها النسبي مع عناصر القاعدة، تعرض القراءتان على القاعدة في الجدول الآتي:

الجدول (11)

الرقم	نمط القراءة	قاعدة الحال		
		وصف	نكرة	منصوب(علامة النصب الفتحة الظاهرة)
1	چھھھےےچ	✓	✓	✓
2	إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا **ثَانِيَ** اثْنَيْنِ	✓	✓	X

[1]- انظر: سيبويه. الكتاب، 559/3.

2- عيد، محمد. النحو المصفى، ص712.

3- النجار، محمد عبد العزيز. ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة، ط1، 2001م، 116/4.

[4]- السيوطي، جلال الدين. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 315/5.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المتأمل في الجدول يرى أن نمطي القراءة، المتواترة والشاذة لغة، قد حققا الأفضلية الاستعمالية، عن طريق ورودهما نمطا استعماليا في هاتين القراءتين، وبهذا تسقط علّة الضرورة التي قيد بها النمط الثاني من القراءتين؛ لأن الضرورة تعني أن الاستعمال اللغوي مقيد في الشعر غير جائز في سعة الكلام، والحقيقة أنها جائزة في الشعر والنثر دون تقييد بلغة الشعر.

وحقق النمط الأول من القراءتين، وهي قراءة الجمهور: چههههے ےئےكٰكٰچ (التوبة:40)، بالنصب قياس العربية تماما، موافقا بذلك القاعدة النحوية التي فرضها النظام القواعدي الصارم الذي قُعِّدت اللغة على أساسه، وهذا المنطلق ملزم قواعديا كما يعرف، ليهيمن على النمط الثاني، القراءة الشاذة المنسوبة لأبي عمرو: إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا **ثَانِيْ** اثْنَيْنِ"، ويحتل المرتبة الأولى من مراتب الأفضلية، وعلى الرغم من صرامة القواعد النحوية لم تتمكن أن تحدِّدَ اللغة في حدود ملزمة دائما، إذ تمرد النمط الثاني، إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا **ثَانِيْ** اثْنَيْنِ، على العنصر الثالث من عناصر قاعدة الحال، وهي العلامة الشكلية، فأسكن القارئ كلمة: ثانيْ، ملغيا حركة النصب، فالقراءة فقدت علامة من العلامات المهمة، مما يعني تنازلها عن شرط من شروط الأفضلية القواعدية، دون أن تفقد أفضليتها الاستعمالية، فـ" القراءة لا تتبع صحة الوجه عربية، ولكنها سنة متبعة وهي لا تخالف العربية، ولكن ليس معنى هذا أن كل ما جاز في العربية جازت القراءة به، ولكن معناه أن كل ما قرئ به فهو جائز في العربية"[1].

[1]– الأنباري، أبو البركات كمال الدين. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ط4، 1961م، 495/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واختيارات القارئ الحافظ أبي عمرو الذي أثار إشكالا ذا تأثيرٍ كبير على خاصية الإعراب، على الرغم من أنه لم يتعدها إلى المساس بالقواعد العامة، ولم تُحدِث تأثيرا على المقاييس التي اصطلح عليها النحويون، وسلم بها القراء كما يرى عبد الصبور شاهين، إذ لم يسلِّم النحويون– وعلى رأسهم سيبويه– بصحة هذه الرواية، موجهين القراءة بأن أبا عمرو كان يختلس اختلاسا، والحركة المختلسة هي الحركة المجهولة، وإن لم يتميز في الحس لها مبدأ[1]، والاختلاس هو الإسراع بالحركة، بحيث يسرع الناطق في نطقها، ويختطفها اختطافا بحيث يتنازل عن جزء قصير من مدتها، معتمدا سيبويه على أن الإسكان لا يجوز في النثر، حيث لا ضرورة تحمل عليه، وبذلك يكون قد منع أن يحدث في قراءة القرآن[2].

في حين ترى الباحثة أنه يمكن تفسير الاستعمال المتمرد على القاعدة بميل اللغة العارض نحو التخلُّص من النهايات الإعرابية، فالقارئ – أبو عمرو– كان يميل إلى التسليم بظاهرة الإسكان واقعا لغويا[3]. ذلك أن التغير الذي يصيب اللغة "لا يكون تاما إطلاقا، فكثيرا ما تبقى الصيغ القديمة إلى جانب الصيغ المستحدثة،.... لنلاحظ أن النظام العام للغات التي لها تاريخ طويل، والتي عانت تطورا ضخما،...، مزيجا من النظم التي تضم حالات مختلفة"[4].

والمستويات اللغوية مستويات متكاملة، يؤدي كل منها للآخر، فالمستوى النحوي على صلة وثيقة بالمستوى الصرفي، والصوتي، كما أشارت الباحثة سابقا، ودليل ذلك اختراق القراءة الشاذة لغة

---

[1]– انظر: الرازي، فخر الدين. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)،1/55–56 .

[2]– انظر: شاهين، عبد الصبور. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء، ص338.

[3]– انظر: شاهين، عبد الصبور. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء، ص340–344.

[4]– فندريس، جوزيف. اللغة، ص423.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

للقاعدة الصوتية، كما اخترقت القاعدة النحوية، فالتغير الصوتي أو البلى الصوتي أدى إلى هدم العلامة الإعرابية في القاعدة النحوية، كما أدى إلى هدم القانون الصوتي قبلا، فتسكين الاسم المنصوب لا ترفضه القوانين النحوية فقط بل ترفضه القوانين الصوتية أيضا، وهذا يظهر عند عرض القراءة الشاذة على القاعدة الصوتية التي تشير قاطعة إلى أن أنصاف الحركات (Glides) لا تسقط إذا جاءت بين حركة أمامية علوية سابقة (i)، وحركة أمامية سفلية لاحقة (a)[1]:

القاعدة iGa.....> iGa

النمط الأول (ثانيَ) tāniya.....> tāniya

النمط الثاني (ثانيْ) tāniya.....> tānia.....> tānii.....> tānī

وبتطبيق نظرية الأفضلية الصوتية على القراءتين بعد عرضهما على القاعدة الصوتية يتوصل إلى أن النمط الأول قد حقق الأفضلية الصوتية؛ لأنه يتفق اتفاقا تاما مع قوانين التطور الصوتي، في حين لم يحقق النمط الثاني من القراءتين معيار الأفضلية القواعدية الصوتية؛ لأنه اخترق جزئية من القانون الصوتي، وهو سقوط نصف الحركة (Glide)؛ نتيجة مجيئه بين حركة أمامية علوية (i)، وحركة أمامية سفلية (a). فيشير اختراق القانون الصوتي، وخرمه إلى حقيقة أشار إليها جوزيف فندريس وهي: أن البلى الصوتي كثيرا ما يهدم الإعراب[2] ، إضافة إلى أن التدهور في

[1] – K.Brame,Michael. Arabic Phonology: Implications For Phonolog Ical Theory And Hisitorical Semitic, P64.

[2] – انظر: فندريس، جوزيف. اللغة، ص423.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

صوتيات اللغة لا يدمر شكل اللغة فحسب بل طبيعتَها كلَّها[1]، وهذه الاستعمالات اللغوية المتمردة على قوانين اللغة كما يرى جان جاك لوسركل تعكس عنف التغيرات اللغوية التي تعكر صفو النظام الصوتي، والصرفي، والنحوي في آن معا، مولدة قواعد صوتية، ونحوية جديدة[2].

وترى الباحثة أن ما حدث هنا يذكر بما يسمى بالقياس الخاطئ، فكما سقطت أنصاف الحركات (y, w) وجوبا لوجودها بين حركة أمامية علوية، وحركة خلفية علوية (u) بحسب القوانين الصوتية الآتية[3]:

G.....>Ø/ i.....u

iGu.....>iu

u.....>i / i.....

iu.....>ii .....>ī

وسقطت كذلك أنصاف الحركات (y, w) وجوبا لوجودها بين حركتين متماثلتين علويتين أماميتين (i) بحسب القوانين الصوتية الآتية[4]:

G.....>Ø/ i.....i

---

[1]- انظر: لوسركل، جان جاك. عنف اللغة، ص326.

[2]- انظر: لوسركل، جان جاك. عنف اللغة، ص326-327.

[3]- K.Brame, Michael. Arabic Phonology: Implications For Phonolog Ical Theory And Hisitorical Semitic, P77-78.

[4] - K.Brame, Michael. Arabic Phonology: Implications For Phonolog Ical Theory And Hisitorical Semitic, P46.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

iGi……>ii

ii ……> ī

أجازت القراءة في العربية سقوط أنصاف الحركات إذا جاءت بين حركة علوية أمامية (i) وحركة سفلية أمامية (a)، مما يؤدي إلى تجاور الكسرة، والفتحة، وبالمماثلة الكلية التقدمية تحولت حركة الفتح الأمامية السفلية إلى كسرة أمامية علوية، ثم اندماج الكسرتين القصيرتين في حركة طويلة (الياء). وهذا على قانون الاقتصاد في المجهود (قانون السهولة والتيسير)، الذي يتجنب إثقال الذاكرة بفكرة، أو معلومة، أو قاعدة نادرة الاستعمال، فالقياس لا يتغلب إلا على الاستعمال غير المضمون في الذاكرة، الذي ينسى، وتعاد صياغته تبعا للقاعدة المطردة كما يرى رمضان عبد التواب؛ فالقياس اللغوي جاء ليلغي الاختلاف في الاستعمالات اللغوية، ويقيس الاستعمالات بعضها على بعضا، فتتوحد الظاهرة بذلك[1].

وكما انتهكت ظاهرة الإسكان علامة النصب في الأسماء المنصوبة انتهكت أيضا علامة النصب في الأفعال المنصوبة أيضا، لاغية كل ما يمكن أن يسمى بعوامل لفظية جاءت لشد أزر علامات الإعراب[2]، مفرغة لها من وظيفتها النحوية، ومصنفة لها تحت ما يسمى بالمورفيم المقيد المفرّغ[3].

[1]– انظر: عبد التواب، رمضان. التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص99.

[2]– انظر: فندريس، جوزيف. اللغة، ص215.

[3]– المورفيم هو الوحدة الصرفية الدنيا الدالة على معنى، بحيث أن تغييرها يغير المعنى، المورفيم المقيد: هو الذي لا يقوم بنفسه بل هو في حاجة إلى الاتصال بغيره من الكلمات سواء أكانت اسما أو فعلا. المفرغ: هو الذي فرغ من

© Arabic Digital Library Yarmouk University

فمن الشواهد على إسكان الفعل المضارع في موضع النصب التي يمكن حملها على القياس الخاطئ كما ترى الباحثة– أي قياس الفعل المضارع المنصوب المعتل الآخر بالياء أو الواو على المعتل الآخر بالألف، أو ربما قياس الفعل المضارع المنصوب المعتل الآخر على الفعل المضارع المرفوع المعتل الآخر– قراءة طلحة بن سليمان لقوله تعالى: چ□□□ىىي يـ□□□□□□چ (المائدة:31)، بإسكان الياء في: "فَأُوَارِي"[1]، وذلك كما يرى الزمخشري للتخفيف، أي أنه حذف الفتحة – علامة النصب– تخفيفا، إذ استثقل نطقها على حرف العلة[2]، وأسندها ابن عطية لطلحة بن مصرف، وللفياض بن غزوان مشيرا أنها لغة لتوالي الحركات[3]، موجها أبو حيان الأندلسي القراءة توجيها آخر، فـ(أواري) بسكون الياء الأولى أن يكون ذلك على القطع، بمعنى: فأنا أواري سوءة أخي، فتكون أواري مرفوعا، مشيرا إلى أنه لا ينبغي أن يخرج على النصب؛ "لأن نصب مثل هذا هو بظهور الفتحة، ولا تستثقل الفتحة فتحذف تخفيفا كما أشار الزمخشري، ولا ذلك لغة كما زعم ابن عطية، ولا يصلح التعليل بتوالي الحركات؛ لأنه لم تتوال فيه الحركات. وهذا عند النحويين... النصب– بحذف الفتحة، لا يجوز إلا في الضرورة، فلا تحمل القراءة عليها إذا وجد حملها على وجه صحيح، وقد وجد وهو الاستئناف أي: فأنا أواري"[4]. ولا يكون ذلك على القطع كما يرى السيد رزق

وظيفته داخل التركيب. انظر: استيتية، سمير شريف. اللسانيات المجال الوظيفة والمنهج، عمان، عالم الكتب الحديث، 2005، ص109–117.

[1]– انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 209/1. انظر: ابن عطية. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 181/2.

2– انظر: الزمخشري، أبو القاسم جار الله. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، 608/1.

[3]– انظر: ابن عطية. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 181/2.

[4]– الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 235/4.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الطويل؛ لأنه يعني قطع القراءة رأسا، أي أن القارئ أعرض عن القراءة لعمل آخر، وهو لا يكون إلا على رؤوس الآيات بإجماع القراء[1]. ومن نظائرها في الشعر[2]:(الرجز)

كأن أيديهن بالْمَوْماةِ أيدي جوارٍ بِتْنَ ناعماتِ

وأشار النحويون إلى أن الفعل المضارع فعل معرب يقتضي إعرابه أن تتغير علامة آخره رفعا، ونصبا، وجزما على حسب أحواله؛ فتكون العلامة ضمة، أو ما ينوب عنها، في حالة الرفع، وتكون فتحة، أو ما ينوب عنها، في حالة نصبه بناصب قبله، وتكون سكونا أو ما ينوب عنه في حالة جزمه بجازم قبله، وعلى هذا يرفع المضارع في حالة تجرده من الناصب، والجازم؛ فلا يسبقه شيء منها؛ فإن سبقه ناصب، وجب نصبه، أو جازم وجب جزمه، وتريد الباحثة هنا الكلام على الحروف التي تنصبه، وهي:"أن، لن، إذن، كي"، "لام الجحود، أو، حتى، فاء السببية، واو المعية". فهذه تسعة. وزاد بعض النحويين حرفين؛ هما: "لام التعليل"، و"ثم"؛ الملحقة بواو المعية. فالحروف الأربعة الأولى تنصب المضارع بنفسها مباشرة لا بحرف آخر ظاهر أو مقدر. أما بقية الأحرف فلا تنصبه بنفسها، وإنما الذي ينصبه هو: "أن" المضمرة وجوبا بين كل حرف من تلك الأحرف والمضارع[3].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1]– انظر: الطويل، السيد رزق. في علوم القراءات مدخل ودراسة وتحقيق، ص169.

[2]– البيت بلا نسبة انظر: ابن جني. المحتسب،125/1، 74/2. وانظر: الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد (ت:468هـ). شرح ديوان المتنبي، القاهرة، دار ابن الجوزي، ط1، 2010، ص731. الشاهد إسكان الياء في موضع النصب في قوله: أيديهن، لم تعثر الباحثة على قائله.

[3]– انظر: حسن، عباس. النحو الوافي، 278/4.

ولمعرفة اختراق القراءة الشاذة لغة لقاعدة الفعل المضارع المنصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية، والتوصل إلى النمط الأفضل بناء على تحقيقه لمعياري الأفضلية، تعرض القراءتان على القاعدة في الجدول الآتي:

الجدول (12)				
الرقم	نمط القراءة	قاعدة نصب الفعل المضارع بأنْ المضمرة بعد فاء السببية		
		فاء السببية	فعل مضارع	علامة النصب
1	چ□□ى ى ي□□□چ	✓	✓	✓
2	أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ **فَأُوَارِيْ** سَوْءَةَ أَخِي	✓	✓	X

المتأمل في الجدول يرى أن نمطي القراءة المتواترة، والشاذة قد حققا الأفضلية الاستعمالية، عن طريق ورودهما نمطا استعماليا في هاتين القراءتين، وللاستعمالين نظائر في الشعر أيضا كما ذكر سابقا، تخص الباحثة بالذكر النمط الثاني منهما، إذ قيد الاستعمال بالضرورة الشعرية التي تبيح ما لا يباح من قواعد اللغة، إلا أن علّة الضرورة تسقط بوجود نظير لها من سعة الكلام، وهو النمط الثاني من القراءتين، ونظائرها من القراءات القرآنية الشاذة، ما حكى زيد عن الكلابيين، قراءة لقوله تعالى: چڑ ڑ ک ک ک ک ک گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ ں چ (البقرة:254). إذ قرئت: "مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيْ يَوْمٌ لا بَيْعٌ فِيهِ " على إسكان (يأتي)[1].

وحقق النمط الأول من القراءتين، وهي قراءة الجمهور:چ□□ى ى ي□□□چ (المائدة:31)، بالنصب الأفضلية القواعدية، موافقا قياس العربية الملزم، "فأواري" بنصب الياء، فعل مضارع

[1]– انظر: ابن خالويه. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، عني بنشره: برجشتراسر، ص16.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية[1]، بذلك يهيمن النمط الأول على النمط الثاني، القراءة الشاذة المنسوبة لطلحة بن سليمان، وللفياض بن غزوان، ويحتل المرتبة الأولى في التصنيف بحسب معياري الأفضلية، ومما نقل عن مفاضلة ابن مجاهد بين الأنماط الاستعمالية هنا قوله:" وهذا إنما يكون في الوقف، فأما في الوصل فلا يكون... وعلى كل حال فالفتح أعرب"[2].

ولم تتمكن القواعد النحوية بالرغم من صرامتها أن تحدِّدَ اللغة في حدود ملزمة دائما، إذ يظهر عجز القاعدة عن ضم النمط الثاني:" **فَأُوَارِيْ** سَوْءَةَ أَخِي"، للقاعدة النحوية نتيجة انفلاته من العنصر الثالث من عناصر القاعدة، وهي علامة النصب الشكلية، إذ أسكن القارئ الفعل: أواري، ملغيا حركة النصب، ومفرغا لعامل النصب من وظيفته النحوية، فالقراءة فقدت علامة من العلامات المهمة، مما يعني تنازلها عن شرط من شروط الأفضلية القواعدية دون أن تفقد أفضليتها الاستعمالية، فكل ما قرئ به جائز في العربية. وإن فقدان أحد عناصر الأفضلية لا يعني أن النمط اللغوي الثاني غير صحيح، بل هو أقل أفضلية من النمط الأول الذي حقق شروط القواعدية، والاستعمال؛ ليكون بذلك صيغة اختيارية بديلة، حاز على الترتيب الثاني بناء على الترتيب التفاضلي للقاعدة، وليصنف ضمن المتبقي الذي يعد أداء لغويا أصيلا يغني نظام اللغة، فنظام اللغة كما يرى جان جاك لوسركل ليس هو اللغة ككل، بل إن الكثير من الأنشطة الإبداعية في اللغة تقع خارج هذا النظام[3].

---

[1]– انظر: درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى. إعراب القرآن وبيانه، بيروت، دار ابن كثير، ط3، 1992، 459/2.

[2]– ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب،127/1.

[3]– انظر: لوسركل، جان جاك. عنف اللغة، ص11.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن نظائر قراءة إسكان الفعل المنصوب قراءة الحسن لقوله تعالى: چ□□□□ □□□□□□□□□□□□چ (البقرة:237) بإسكان الواو في الفعل المضارع (يعفوَ)[1]، على الرغم من أن سكون الواو في موضع النصب قليل، وسكون الياء فيه أكثر إلا أنه وارد مسموع عن العرب[2] وعلّة ذلك التخفيف، وكأن القارئ استثقل الفتحة على الواو، إذ أجروا الفعل المعتل الآخر بالواو أو الياء مجرى الفعل المعتل الآخر بالألف، فقدرَت الفتحة في (أن يعفوْ) كما تقدر في الألف، في(لن يخشى)[3]. ونظيره قول الشاعر[4]: (الطويل)

فما سوَّدتْني عامِرٌ عن وراثةٍ أَبى اللهُ أنْ أسموْ بأمٍ ولا أب

وبعرض القراءتين على قاعدة الفعل المضارع المنصوب في الجدول الآتي:

الجدول (13)				
الرقم	نمط القراءة	قاعدة نصب الفعل المضارع بحرف النصب (أن)		
		عامل نصب	فعل مضارع	علامة النصب
1	چ□□ □□□□چ	✓	✓	✓

[1]– انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 125/1. وانظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 538/2. وانظر: الزمخشري. الكشاف، 286/1. انظر: أبو العباس، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 496/2.

[2]– انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 125/1.

[3]– انظر: الأندلسي. أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 538/2.

[4]– نسب البيت لعامر بن طفيل، انظر: شرح المفصل، 480/5،الهامش. ولسان العرب، مادة (كلل). وهو بلا نسبة في المحتسب، 127/1. والخصائص، 122/2.و البحر المحيط في التفسير، 538/2. وفي البيت شاهدان: تسكين الواو من (أسمو) مع الناصب شذوذا، وعطف (ولا) – في قوله: ولا أب– بعد الإيجاب لما كان في معناه: قال الله لا تسمّ بأمٍّ ولا أبٍ. انظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، 98/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2	إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ **يَعْفُوْ** الَّذِي	✓	✓	X

يتوصل القارئ من خلال تطبيق معياري الأفضلية إلى اختلاف القراء في مدى التقيد بالعلامات الإعرابية، فالقراءتان حققتا الأفضلية الاستعمالية؛ لأنهما قراءتان مرويتان شاعتا عن العرب، وفي ما يتعلق بالمعيار الثاني وهو الأفضلية القواعدية، يظهر للعيان أن النمط الأول: چ□□□□□□چ (البقرة:237) قد حقق الأفضلية القواعدية؛ لأنه يتفق اتفاقا تاما مع قاعدة الفعل المضارع المنصوب، فالفعل المضارع ينصب إذا سبق بعامل نصب، ليحتل المرتبة الأولى في التصنيف.

مقابل ذلك يعد النمط الثاني:" إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ **يَعْفُوْ** الَّذِي"، من القراءات انقلابا على قواعد اللغة، وصيغة بديلة مخالفة للقياس، إذ لم يحقق معيار الأفضلية القواعدية، ولم يحالف النحاة الحظ في ضم هذه القراءة، ونظائرها في القرآن الكريم إلى اللغة القواعدية، فقد سلبت حركة النصب وجزمت لغير عامل جزم، وبهذا اخترقت القراءة الشاذة لغة غير القواعدية عنصرا جوهريا من عناصر قاعدة الفعل المضارع المنصوب، لذلك يأخذ الترتيب الثاني في الأفضلية، وليصنف ضمن المستوى المقبول في اللغة، والذي يضم الاستعمالات اللغوية المتمردة.

إسكان المجرور

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويقصد بإسكان المجرور التخلص من علامة الجر الخاصة في الأسماء المعربة في القراءات القرآنية، وتفريغ الأدوات النحوية الجارة غير القائمة بذاتها من عملها، ووظيفتها داخل التركيب، نتيجة للتغير الصوتي الطارئ على الكلمات، الذي يؤدي إلى خرم القاعدة الصوتية، والنحوية في التركيب اللغوي، وانبثاق نظام نحوي جديد عن طريق ما يسمى بعنف اللغة، عنف التدهور اللغوي الذي يعكسه الاستعمال اللغوي كما يرى جان جاك لوسركل، فليس هناك واقع لغوي مستقر؛ لأن الواقع التزامني الراهن يرث تاريخ اللغة دائما، ويتخلله الجانب التاريخي، فهو يخضع لعملية تغير، وعدم استقرار بشكل مستمر، وانعدام الاستقرار للاستعمالات اللغوية المتأتي عن طريق تحوّل، أو تبديل وظيفي، أو تغير نحوي من خلال اللحن، أو الخطأ النحوي، يطلق عليه المتبقي، فعمليات التغيير المؤدية للانفلات من النظام اللغوي ما هي إلا عنف لغوي[1].

في حين ترى الباحثة أن القراءات القرآنية هي أداءات لغوية، ووجودها هو أصل لا يمكن إنكاره، والقاعدة فرع انبثق من الأداءات اللغوية التي يعد من أهمها القراءات القرآنية بنوعيها، فهي لا يمكن أن تكون تراكيب منتهكة للقاعدة النحوية، أو متمردة عليها؛ لأن وجودها سابق لوجود القاعدة النحوية، وهي بذلك جزء أصيل في جسم اللغة، ونظامها، ومحاولة إخضاع التراكيب الأصل للقاعدة النحوية القاصرة هو العنف اللغوي بذاته.

[1]– انظر: لوسركل، جان جاك. عنف اللغة، ص325–328.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن الأمثلة التي تعكس عدم الاستقرار اللغوي التغيير النحوي الذي يهدف إلى التخلص من العلامة الإعرابية للاسم المجرور قراءة لقوله تعالى: ﭽﭑﭒﭓﭔﭕﭖﭗﭘﭙﭚﭛﭜﭝﭞﭟﭽ (البقرة:54)، قراءة أبي عمرو: "فتوبوا إلى بارئْكم" مختلسا الحركة من (بارئِكم)[1]؛ طلبا للخفة.

وخطّأ النحويون أمثال الزجاج، والأخفش، والمبرد هذه القراءة، قراءة أبي عمرو، ، دون تجريح له، من خلال توجيه النقد للراوي عن أبي عمرو، واتهامه باللحن، لأن أبا عمرو هو إمام المدرسة البصرية، وهو مصدر عظيم من مصادر النحو، واللغة، والقراءة[2]، مبررين الإسكان، وإن كان قد صدر عن أبي عمرو، أنه كان يختلس الحركة اختلاسا؛ أي يخفف الحركة، ويقربها من الجزم[3]، في حين جوز بعضهم إسكان "بارئكم"، ويستدل على ذلك من قول الأخفش: "وقد زعم قوم أنها تجزم، ولا أرى ذلك إلا غلطا منهم، سمعوا التخفيف فظنوا أنه مجزوم، والتخفيف لا يفهم إلا بمشاهدة، ولا يعرف في الكتاب"[4].

ولمعرفة اختراق القراءة الشاذة لغة لقاعدة الاسم المجرور بحرف الجر، والتوصل إلى النمط الأفضل بناء على تحقيقه لمعياري الأفضلية، تعرض القراءتان على القاعدة في الجدول الآتي:

الجدول (14)

الرقم	نمط القراءة	قاعدة الاسم المجرور		
		حرف جر	اسم	علامة الجر
1	ﭽﭑﭒﭓﭔﭕﭖﭗﭘﭙﭚﭛﭜﭝﭞﭟﭽ	✓	✓	✓

[1]– الرازي، فخر الدين. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)،56/1.

[2]– انظر: شاهين، عبد الصبور. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء، ص360.

[3]– انظر: الرازي، فخر الدين. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، 263/8.

[4]– الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تح: هدى محمود قراعة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1990 م، 99/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2	فَتُوبُوا إِلَى **بَارِئْكُمْ**	✓	✓	X

ليس من الصعب تطبيق معياري الأفضلية على النمط الأول من القراءتين، وهي قراءة الجمهور، الشائعة الاستعمال، إذ حقق النمط الأول:ﭽﭕﭖﭽ (البقرة:54)، معيار الأفضلية الاستعمالية، وحقق قواعدية اللغة، أي معيار الأفضلية القواعدية، التي تنص على أن حروف الجر مختصة بالأسماء، وتعمل فيها الجر؛ لتحتل بذلك الترتيب الأول في التصنيف بحسب معياري الأفضلية.

وحققت كذلك قراءة الحسن الشاذة: "فَتُوبُوا إِلَى **بَارِئْكُمْ**"، وهي النمط الثاني من نمطي القراءة، شرط الأفضلية الاستعمالية عن طريق ورودها نمطا استعماليا عند العرب، ولكنها فقدت شرطا من شروط الأفضلية القواعدية. إذ سكن الاسم المعرب (بارئْكم) بعد حرف الجر، مخترقا بذلك قاعدة النحويين، ففقد شرطا من شروط القاعدة النحوية، وهي علامة الإعراب، فبني الاسم على السكون؛ لينال بذلك الترتيب الثاني في التصنيف بحسب معياري الأفضلية، إلا أن فقدان أحد عناصر الأفضلية لا يعني أن النمط اللغوي الثاني غير صحيح، بل هو صيغة بديلة تعد أقل أفضلية من النمط الأول الذي حقق شروط القواعدية والاستعمال.

ويرد على من زعم أن قراءة أبي عمرو لحن: إن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، فهي قراءة صحيحة السند، وموافقة للمصحف العثماني، كما توفر لها موافقتها لقواعد اللغة الصوتية النحوية من الوجه الذي يجيز تخفيف المتحرك بالضمة أو الكسرة، واعتراف النحويين بسماعه عن العرب توافقه على ذلك، ومن نظائره في القراءات رواية مبارك عن الحسن أنه كان يقرأ قوله تعالى:ﭽﭖﭗﭘﭙﭚﭛﭜﭽ (آل عمران:124)، وقوله تعالى:ﭽﭲﭳﭴﭵﭶﭷﭸﭽ

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(آل عمران:125) وقفا على الهاء في : بثلاثة، وبخمسة[1]، متجاوزا الإضافة التي تقتضي وصل المضاف بالمضاف إليه، إذ هما كالاسم الواحد، إلا أنه مستعمل عند العرب، موجود في كلامهم إجراء الوصل مجرى الوقف[2].

ويرد على من زعم أن قراءة أبي عمرو لحن: إن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، فهي قراءة صحيحة السند، وموافقة للمصحف العثماني، كما توفر لها موافقتها لقواعد اللغة الصوتية النحوية من الوجه الذي يجيز تخفيف المتحرك بالضمة أو الكسرة، واعتراف النحويين بسماعه عن العرب توافقه على ذلك.

ومن القراءات التي تعد أيضا شاهدا على انزياح القراءة عن قاعدة الجر، قراءة لقوله تعالى: چۇۆۆوۇۆىيېچ (فاطر:43). أسندت إلى الأعمش وحمزة، إذ قرئت:" (وَمَكْرَ السَّيِّئْ)[3]على جزم الهمزة في (السيئ)، لكثرة الحركات، فسَكَّن القارئان هَمزة (السيء) وَصْلاً، ذلك يعود إلى أن الهمزةَ حرفٌ ثقيل، ولذلك اجْتُرِئَ عليها بجميع أنواعِ التخفيفِ، فاسْتُثْقِلَتْ عليها الحركةُ فقُدِّرَت، ويفسر ذلك أيضا بأنَّ قبلَ كسرةِ الهمزةِ راءً مكسورةً، والراء حرف تكريرٍ، فتوالت ثلاثُ كَسَرات فَحَسُنَ التسكينُ [4]، وللاستعمال نظائر وَردَت في النظم كثيرا[5]، منها قولُ أبي نخيلة الأعرابي[1]:(الرجز)

---

[1]– انظر: ابن جني.أبو الفتح عثمان. المحتسب، 165/1. وانظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 334/3.

[2]– انظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 333/3–334.

[3]– انظر: الطبري. تفسير الطبري المعروف جامع البيان عن تأويل القرآن، 171/20. وانظر: الزجاج. معاني القرآن وإعرابه، 275/4، أسند القراءة إلى حمزة. وانظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 334/1، 14/9.

4– انظر: الزجاج. معاني القرآن وإعرابه، 276/4. انظر: الطبري. تفسير الطبري المعروف جامع البيان عن تأويل القرآن ، 172/20.

5– انظر: الزجاج. معاني القرآن وإعرابه، 276/4. وانظر: ابن جني. الخصائص، 99/2–100.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إذَا اعْوَجَجْنَ قلْتُ صَاحبْ قَوّمِ بالدَّوِّ أمثالَ السَّفينِ العُوَّمِ

يريد: يا صاحبُ، أو يا صاحبِ، وهما وجها الكلام، فأسكن الباء لكثرة الحركات، أو للضرورة الشعرية[2]. لا يُجوز النحويون أمثال المبرد التسكينُ مع توالي الحركات في حرف الإعراب في نثر ولا نظم، والقراءة على هذا لحن، ولا يجوز مثله في القرآن[3]. (وَمَكْرَ السَّيِّئِ) تركيب إضافة يتكون من مضاف ومضاف إليه. وحكم المضاف إليه الجر دائما.

ولمعرفة مدى اختراق الاستعمال لقاعدة تركيب الإضافة، الذي يتكون من اسمين: الاسم الأول نكرة (المضاف)، ويعرب بحسب موقعه في الجملة، أما الاسم الثاني (المضاف إليه) فيأتي إما معرفة فيكسب الأول تعريفا، وإما نكرة فيكسب الثاني تخصيصا، ويكون إعرابه على الإطلاق مضاف إليه مجرور. ذلك أن المضاف يجرُ المضاف إليه[4]، تعرض القراءتان على القاعدة في الجدول الآتي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1- انظر: البيت بلا نسبة في تفسير الطبري، 172/22. ونسب لأبي نخيلة الإعرابي في : ابن جني، الخصائص،100/2 الهامش. وانظر: السيرافي، أبو محمد يوسف بن المرزبان (ت: 385هـ). شرح أبيات سيبويه، تح: محمد الريح هاشم، بيروت، دار الجيل، ط1، 1996 م، 261/2.

2- انظر: ابن جني، الخصائص،100/2.

3- انظر: الزجاج. معاني القرآن وإعرابه، 276/4. وانظر: أبو العباس، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 362/1.

4- انظر: ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن جمال الدين. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، 1996، 73/3.

الجدول (15)				
الرقم	نمط القراءة	قاعدة المضاف إليه		
		اسم نكرة (مضاف)	اسم معرفة(مضاف إليه)	علامة الجر
1	چووۇۇچ	✓	✓	✓
2	وَمَكْرَ **السَّيِّئْ** وَلَا	✓	✓	X

يرى المتأمل في الجدول إمكانية تطبيق معياري الأفضلية الاستعمالية والنحوية على نمطي القراءة المذكورين، إذ حقق النمط الأول:چووۇۇچ (فاطر:43)، وهو قراءة الجمهور معيار الأفضلية الاستعمالية، وحقق قواعدية اللغة، أي معيار الأفضلية القواعدية، التي تنص على أن المضاف يُعمل الجر في المضاف إليه؛ ليحتل بذلك الترتيب الأول في التصنيف بحسب معياري الأفضلية، ويحقق هيمنته على الأنماط الاستعمالية الأخرى المنتهكة لشرط من شروط قاعدة تركيب الإضافة، ويؤكد ذلك مصطلح التدريج اللغوي الذي لجأ إليه المفسر في المفاضلة بين القراءتين، فيقول مفاضلا بينهما: "والصواب من القراءة ما عليه قراء الأمصار من تحريك الهمزة فيه إلى الخفض، وغير جائز في القرآن أن يقرأ بكل ما جاز في العربية"[1].

وحققت كذلك قراءة الأعمش وحمزة غير القواعدية: " وَمَكْرَ **السَّيِّئْ** وَلَا "، وهي النمط الثاني من نمطي القراءة، شرط الأفضلية الاستعمالية عن طريق ورودها نمطا استعماليا عند العرب، ولكنها فقدت شرطا من شروط الأفضلية القواعدية. إذ سكن المضاف إليه (السيئْ) بعد المضاف، مخترقا بذلك قاعدة النحويين، ففقد شرطا من شروط القاعدة النحوية، وهي علامة الإعراب، وبني الاسم على

[1]– الطبري. جامع البيان عن تأويل القرآن، 172/20.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

السكون؛ لينال بذلك الترتيب الثاني في التصنيف بحسب معياري الأفضلية، وليكون صيغة بديلة اختيارية تعد أقل أفضلية من النمط الأول:چووؤچ (فاطر:43)، الذي حقق شروط القواعدية والاستعمال.

والتخلص من الحركة الإعرابية وارد مسموع عن العرب، والدليل ما ذكر سابقا من قراءات عديدة، تخلص أصحابها من الحركة الإعرابية، وإنكار النحويين لذلك منكر، فميل العربية للتخلص من علامة الإعراب واقع لغوي[1]، والقراءات القرآنية تمثل نماذج لغوية حية، تتحرك من أجل أن تشي بحركة الواقع في قضايا اللغة عبر أزمان مختلفة، لتكون دليلا على خطوط الاستقامة، والانحراف في الواقع اللغوى. ناهيك عن أن قراءة أبي عمرو "بارئكم" بالإسكان- وإن استنكرها النحويون- موافقة لشروط القراءة الصحيحة، تخص الباحثة بالذكر شرط صحة الإسناد وهي حجة على النحو، تخضع قواعد النحو لها، ولا تخضع هي، أي القراءة، للقاعدة[2].

ويرى صاحب أبو جناح أن تسمية الظاهرة لا يعني شيئا، سواء أسميت اختلاسا أم إلغاء، فهي صوتيا وقف للحركة الإعرابية، وهي تمثل نمطا من أنماط السلوك اللغوي عند بعض العرب الذين لم يحرصوا على مراعاة التقيد بالعلامات الإعرابية، ونطقها في جميع كلامهم، سواء أكانوا في البيئة الحجازية، أم البيئة النجدية، اللتين ينتمي إليهما القراء[3]، فيقول ابن جني في المحتسب: "قال ابن مجاهد: قال عباس: سألت أبا عمرو عن چچچ (البقرة:129) فقال: أهل الحجاز يقولون:

1- انظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 1/333-334.

2- انظر: شاهين، عبد الصبور. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء، ص361.

3- انظر: أبو جناح، صاحب. الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري، دار الفكر، ط1، 1999، ص47.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"يعلِّمُهم ويلْعَنُهم" مثقلة، ولغة تميم: "يُعْلِمْهم ويلْعَنْهم"[1]، مشيرا إلى أن التثقيل (التحريك) لا سؤال عنه، ولا فيه؛ لأنه استيفاء واجب الإعراب؛ إنما السؤال عن الحذف أي التخفيف– سواء أأصاب الكلمات المعتلة الآخر أم الكلمات صحيحة الآخر– وعلته توالي الحركات مع الضمات، فيثقل ذلك عليهم؛ فيخففون بإسكان حركة الإعراب، وعليه قراءة أبي عمرو لقوله تعالى: چڳڳڳڳچ (البقرة: 54)، إذ قرأ "فَتُوبُوا إِلَى بَارِئْكُمْ" بإسكان الهمزة[2]. وحكى أبو زيد: "بَلَى وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ" بسكون اللام في "رُسُلُنا" في قوله تعالى: چڈڈڈڈچ (الزخرف:80)[3].

إسكان المجزوم

وهو نوع من الحذف الذي يقع على الأفعال المضارعة المجزومة بحذف حرف العلة، الذي يثبت أن النمط الاستعمالي قد انزاحت عنه القاعدة، عاجزة عن ضمه إليها، نتيجة ما وسمت به من عنف في محاولة منها لإخضاع الاستعمالات اللغوية لها، لتنتهي بمحاكمة الاستعمال ووصفه بالشاذّ، أو النادر، أو المتمرد، مُصنِفة له تحت ما يسمى بالمتبقي؛ لاحتفاظه رغما عنها بالمقبولية على المستوى التداولي اللغوي.

وفي قوله تعالى: چگ گ ں ڻ ڻ ڻ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ھھچ (الأحقاف:33)، قرأ الجمهور: چۓۓچ ، بسكون العين وفتح الياء مضارع عيي، وَلَمْ يَعْيَ: بمعنى لم يعجز عن إنشائهن، وقرأ الحسن: "وَلَمْ يَعِيْ"، بكسر العين، وسكون الياء، وهو قليل شاذّ، ف" لم يأت إعلال العين،

[1]– ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 109/1.

[2]– انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 145/1.

[3]– انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 109/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتصحيح اللام إلا في أسماء قليلة، نحو: غاية، وآية. ولم يأت في الفعل سوى بيت أنشده الفراء"[1]، وهو قول الشاعر[2]:(الكامل)

فَكَأَنَّهَا بَيْنَ الْنِّسَاءِ سَبِيكَةٌ تَمْشِي بِسُدَّةِ بَيْتِهَا فَتُعِيٌّ

وأكد ابن جني ذلك؛ إذ عدّ مذهب إعلال عين الفعل، وتصحيح لامه مذهبا ترغب عنه العرب، مؤكدا استعمال الأداء في شيء من الأسماء، وهو غاية، وآية، وثاية، وطاية. وقياسها: غياة، وأياة، وطياة، وثياة، أو ثواة. ولم يأت هذا في الفعل إلا في بيت شاذّ. وهو ما أنشده الفراء في تفسير القرطبي، إذ أعل الشاعر العين، وصحح اللام، ورفع ما لم ترفعه العرب. وإنما تعل العرب من الأفعال، نحو: يرمي ويقضي. مفسرا قراءة الحسن: "وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ" بأنه أجراه مجرى لم يبع، فحذف العين؛ لسكونها، وسكون الياء الثانية. ووزن لم يعي: لم يفل، نحو: لم يبع، والعين محذوفة لالتقاء الساكنين[3].

وذكر القراءة صاحب البحر المحيط في التفسير مشيرا إلى أن: (لم يعي) مضارع (عَيِيَ) على وزن (فعِل)، بكسر العين و(يَعْيا) بالفتحِ، فلمَّا دَخَلَ الجازمُ حَذَفَ الألفَ، موجها قراءة الحسن: "ولم يعِيْ"، بكسر العين، وسكون الياء، وأصلُها عَيِيَ بالكسرِ، أي أنه في الماضي فتح عين الكلمة،

---

[1]– القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر. الجامع لأحكام القرآن، 232/19. ومعنى" لم يعي" يعجز ويضعف عن إبداعهن. يقال: عي بأمره وعيي إذا لم يهتد لوجهه، والإدغام أكثر. وتقول في الجمع عيوا، مخففا، وعيوا أيضا بالتشديد. وعييت بأمري إذا لم تهتد لوجهه. وأعياني هو.وانظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 269/2.

[2]– نسب البيت للحُطيئة، ولم تعثر عليه الباحثة في الديوان. انظر: الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق مرتضى (ت: 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، مادة:(عيي). وانظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب: 269/2. الشاهد فيه قوله: فَتُعِيٌّ، أصله: فَتُعِيِيُ، فنقل حركة الياء الأولى إلى الساكن قبلها، وأدغمها في الياء الثانية. انظر: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، ص1092.

[3]– انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب،269/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهي لغة لطيِّئ، فصارَ (عَيا)، كقولهم في بقي: بقا. وعندما بني الفعل الماضي على (فعَل) بفتح العين، جاء بمضارعِه على يَفْعِل بالكسرِ، فصار (يَعْيِي) مثل: يَرْمي. وبدخول الجازم، حَذَفَ الياءَ الثانيةَ فصار (لم يَعْيِ) بعين ساكنة، وياء مكسورة ثم نَقَلَ حركةَ الياءِ إلى العينِ فصار اللفظُ يعِيْ[1].

وتمثل صوتيا بالآتي:

القراءة المتواترة (قراءة الجمهور) yaɛyā……> lam yaɛya

القراءة الشاذة yaɛyiy…> lam yaɛyi….> lam yaɛiy….> lam yaɛii…> lam yaɛī

والأصل أن تقصر الحركة عند دخول الجزم، وأشار النحويون إلى ذلك، فالفعل المضارع المعتل الآخر يُجزَم إذا سبق بعامل جزم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، نحو: لم يغزُ، لم يرمِ، لم يخشَ. والمضارع اللفيف المقرون يعامل معاملة الناقص في حالة الجزم، نحو: لم يطوِ أَخوك ثوبه. وهنا يعبر عن الحذف صوتيا بأنه تقصير للصائت الطويل الواقع في آخر الفعل، ولهذا الحذف دلالته المعنوية، والموقعية، أي وقوع الفعل بعد نفي يقلب زمنه إلى الماضي، ويتمثل هذا في "لم" و"لما"[2].

وبعرض القراءتين على القاعدة في الجدول الآتي:

[1]– انظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 451/9. وانظر: أبو العباس. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 680/9.

[2]– انظر: حمودة، طاهر سليمان. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص58.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجدول (16)				
الرقم	نمط القراءة	قاعدة الفعل المضارع المجزوم		
		حرف جزم	فعل مضارع	علامة الجزم
1	چۀۂۀچ	✓	✓	✓
2	وَلَمْ **يَعِيْ** بِخَلْقِهِنَّ	✓	✓	X

يرى المدقق أن النمط الأول:چۀۂۀچ (الأحقاف:33)، قراءة الجمهور، حقق الأفضلية الاستعمالية؛ لأنها قراءات مروية فاشية عن العرب– مع العلم أن الدراسة لا تتناول الناحية القدسية أو الشرعية المتحققة أصلا– وحقق النمط الثاني أيضا: "وَلَمْ **يَعِيْ** بِخَلْقِهِنَّ" الأفضلية الاستعمالية؛ لأن قراءات الإسكان سابقة الذكر، بالإضافة لهذه القراءة، تثبت أن تجاوز القراء الحركة الإعرابية، وإهمال نطقها يمثل نمطا من أنماط السلوك اللغوي عند العرب عامة، وطيِّئ خاصة، حتى وإن وسمت هذه القراءة بأنها مذهب ترغب العرب عنه[1]، فالمسألة مسألة صوتية، ولا علاقة للقاعدة هنا، فالإسكان هنا غير قياسي، وإنما أمره أنّه رُوِي وهو في حالة الوصل.

وفي ما يتعلق بالمعيار الثاني، الأفضلية القواعدية، يظهر للعيان أن النمط الأول: چۀۂۀچ (الأحقاف:33)، حقق الأفضلية القواعدية؛ لأنه يتفق اتفاقا تاما مع قواعد النحو العربي التي بثت في كتب النحويين، فالقاعدة تقول: إذا دخل حرف الجزم على الفعل المضارع اللفيف المقرون فإنه يؤدي إلى جزمه، أي حذف حرف العلة عند القدماء، وتقصيره في علم اللغة المعاصر، وهي بذلك القراءة

[1]– انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 269/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأكثر استعمالا، وأكثر اتفاقا مع القواعد العقلية التي استنبطها العلماء من كلام العرب، لتحتل بذلك المرتبة الأولى في التصنيف بحسب معياري الأفضلية.

في حين يعد النمط الثاني من القراءات: "وَلَمْ **يَعِيْ** بِخَلْقِهِنَّ" انقلابا على قواعد اللغة مخالفا القياس، إذ لم يحقق معيار الأفضلية القواعدية، ولم يحالف النحاة الحظ في ضم هذه القراءة، ونظائرها في القرآن الكريم إلى اللغة القواعدية، من مثل قراءة أبي عبد الرحمن لقوله تعالى: ﭽﭑﭒﭓﭔﭕﭖﭗﭘﭙﭚﭽ (الفيل:1)، قرأ (ألم ترْ) بإسكان الراء[1]، فالقراء حذفوا ثم سكنوا، وكأنهم جزموا مرتين، مرة بحذف أو تقصير حرف العلة، ومرة أخرى بالإسكان حملا على الأفعال الصحيحة؛ لتفقد بذلك شرطا من شروط الصحة القواعدية، وليصار إلى ترتيبها في المرتبة الثانية في التصنيف بحسب معياري الأفضلية. ولتثبت حقيقة ميل العربية إلى التخلص من المقاطع المفتوحة، واستعمال المقاطع المغلقة بما يتفق مع طبيعة أهل البادية: كتميم، وطيئ، التي تجنح إلى السرعة توفيرا للجهد العضلي، والاقتصاد فيه[2].

وينطبق هذا على قراءة عبد الرحمن السلمي لقوله تعالى:ﭽﭑﭒﭓﭔﭕﭖﭗﭘﭙﭚﭽ (البقرة:246)، قرأ :"ألم ترْ" ساكنة الراء[3]. وللتوصل إلى ترتيب الأنماط بناء على تلاؤمها النسبي مع عناصر القاعدة بحسب الأفضلية تُعرَضُ القراءتان على القاعدة في الجدول الآتي:

---

[1]– انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 373/2.وانظر: الألوسي، روح المعاني، 468/15.

[2]– انظر: آغا، طه صالح أمين. التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الفراء في "معاني القرآن"، بيروت، دار المعرفة، ط1، 2007، ص110.

[3]– انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 128/1. وانظر: ابن خالويه. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ص15.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجدول (17)				
الرقم	نمط القراءة	قاعدة الفعل المضارع المجزوم		
		حرف جزم	فعل مضارع	علامة الجزم
1	چأَبْبِبِبِپِپِچ	✓	✓	✓
2	**أَلَمْ تَرْ** إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ	✓	✓	X

يظهر في الجدول أن النمط الأول –القراءة المتواترة– :چأَبْبِبِبِپِپِچ (البقرة:246)، هو المخرج الأفضل للنظام اللغوي؛ لتحقيقه معياري الأفضلية الاستعمالية والقواعدية في آن معا، إذ حقق الأفضلية الاستعمالية؛ لأنه قراءة الجمهور، وحقق الأفضلية القواعدية؛ لأنه وافق القاعدة التي تحكم بأن الفعل المضارع المعتل الآخر المسبوق بجازم يجزم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، فالفعل المضارع(ترَ) مجزوم بلم، وهي حرف نفي وقلب وجزم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، مع العلم أن الرؤية هنا قلبية مضمنة معنى العلم والانتهاء لتصح التعدية بـ(إلى)[1]، وبهذا يكون النمط اللغوي الأول هو الذي تكبد الحد الأدنى من انتهاكات القيود؛ وبهذا يحصل على الترتيب الأول في التصنيف اللغوي.

وحقق النمط الثاني –القراءة الشاذة لغة–:" **أَلَمْ تَرْ** إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ" معيار الأفضلية الاستعمالية، لوروده نمطا استعماليا عند القارئ، في حين لم يحقق معيار الأفضلية القواعدية، لانفلاته من قوانين اللغة، ولتكبده انتهاكا لقيد الفعل المضارع المجزوم، الذي يحكم بأن الفعل المضارع المعتل الآخر يجزم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره، مع بقاء حركة دالة على

[1]– درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى. إعراب القرآن وبيانه، 365/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحرف المحذوف، ويعلل أبو الفتح قراءة التسكين بأنها على أصل الحرف، فرأى يرأى كرعَى يرعَى، إلا أن أكثر لغات العرب فيه تخفيف همزته؛ وذلك بحذفها وإلقاء حركتها على الراء قبلها تخفيفا، وصار حرف المضارعة كأنه بدل من الهمزة، وهو قولهم: أنت ترى، وهو يرى، ونحن نرى، وكذلك أفعل منه، كقوله تعالى: چ□□□□□□□چ (النساء:105)، وأصله: أَرْآك الله، وحكاها صاحب الكتاب عن أبي الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر، ثم إنه قد جامع هذا تحقيق هذه الهمزة وإخراجها على أصلها[1]، ونظير ذلك من الشعر قول سراقة البارقي[2]: (الوافر)

أُرِي عينيَّ ما لم تَرْأَيَاه كلانا عالمٌ بالتُّرَهَات

فخفف أري، وحقق ترأياه كقولك: تَرْعَيَاه، وهذا له نظائر مما خرج من هذا الأصل على أولية حاله[3]. إلا أن نقل حركة الهمزة على الراء، ثم حذف الهمزة تخفيفا، هو نقل لازم في مادة (رأى) وبابه دون غيره مما عينه همزة، نحو: نأى ينأى، ولا يجوز عدم نقل الحركة في رأى وبابه إلا في ضرورة الشعر كما يرى السمين الحلبي[4].

وعلى هذا فالضرورة التي دعا إليها النظم إذا هي التي خولت الإجراء، إذ "يجوز في الشعر تسكين ما قبل هذه الحروف بعد حذفها تشبيها بما لم يحذف منه شيء"[5]، والضرورة تنتفي في حال ورودها في غير الشعر، أي القراءات القرآنية هنا، وبهذا تحتل القراءة المرتبة الثانية بناء على

---

[1]– انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 129/1.

[2]– نسب البيت لسراقة البارقي في المحتسب، 129/1. وفي لسان العرب، مادة(رأى) وبلا نسبة في الخصائص، 376/2، ونسبه المحقق في الهامش لسراقة الباقري. وهو بلا نسبة في الدر المصون، 436/1.

[3]– انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 129/1.

[4]– انظر: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: 756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 436/1.

[5]– السيوطي، جلال الدين. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 178/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التصنيف اللغوي، وليصار إلى تصنيفه في قائمة المتبقي الذي يبقى ضمن حدود نظام اللغة رغم انفلاته من قواعدها.

ولم يحالف النحويون الحظ في ضم هذه القراءة، ونظائرها في القرآن الكريم كقراءة لقوله تعالى: ﭽﭑﭒﭓﭔﭕﭖﭗﭘﭙﭚﭛﭜﭝﭞﭟﭠﭡﭢﭣﭤﭥﭦﭧﭨﭩﭪﭫﭬﭭﭮﭯﭰﭱﭲﭳﭴﭵﭶﭷﭸﭹﭺﭻﭼﭽ (إبراهيم:19) تنسب للسلمي، إذ قرأ: " أَلَمْ تَرْ أَنَّ اللَّهَ"[1]، ونظائرها في الشعر العربي، إلى اللغة القواعدية، يذكر على سبيل المثال من الشعر قول الشاعر[2]: (من الوافر)

وَمَنْ يَتَّقْ فإن الله مَعهُ ورِزْقُ الله مؤتابٌ وَغَادي

فكان التخفيف الذي لم يخلق لبسا في المعنى[3] أو إجراء الوصل مجرى الوقف[4]. هما اللذان خولا الإجراء في راء " ترْ"، وقاف "يتقْ". أو إجراء الأفعال المعتلة مجرى الأفعال الصحيحة في حالة الجزم. وهذا إجراء جائز كما يرى أبو حيان معللا جواز الاستعمال بأن حروف العلة حذفت عند الجازم لا بالجازم؛ لأن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع، وهذه الحروف ليست علامة بل العلامة هي الضمة المقدرة على آخرها، ولأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة، وهذه الحروف منها؛ لأنها أصلية أو منقلبة عن أصل، والجازم لا يحذف الأصلي ولا يحذف المنقلب عنه؛ فالقياس أن الجازم حذف الضمة المقدرة، ولكي لا يلتبس المجزوم بالمرفوع حذفت الحروف إذ لو بقيت لاتحدت صورة الفعل المرفوع مع المجزوم[5].

---

[1]– انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 360/1.

[2]– البيت بلا نسبة في: الخصائص، 311/1. ولسان العرب، مادة(أدب)، (وقى)، والمحتسب، 361/1. وهمع الهوامع، 179/1.

[3]– انظر: آغا، طه صالح أمين. التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الفراء في "معاني القرآن"، ص111.

[4]– انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 361/1.

[5]– نقلا عن: السيوطي، جلال الدين. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 178/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والمدقق فيما جاء سابقا من تسكين للمبني، أو المعرب الواجب الرفع، أو النصب، أو الجزم، أو الجر يرى أن الكلمات بقسميها: الأسماء، والأفعال، قد مثلت مرحلة تاريخية من مراحل اللغة لم يحرص فيها صانعو اللغة من القراء على مراعاة التقيد بالعلامات الإعرابية، ونطقها في جميع كلامهم. ويؤكد ذلك تشيم رابين بقوله: " وقد ازداد وضوحا أن أشكال الوقف غالبا ما تمثل مرحلة قديمة في اللغة أكثر من أشكال وصل الكلام"[1]. فالقراءات كما يرى عبد الصبور شاهين من أغنى مأثورات التراث بالمادة اللغوية التي تصلح أساسا للدراسة اللغوية الحديثة، التي يلمح فيها المرء صورة تاريخ العربية الخالدة[2]. هذا التاريخ الذي يسرده مولّد اللغة، فالعربية في تاريخها البعيد لم تكن تفرق بين الأفعال المبنية والمعربة، بل كانت تلزم الأفعال حالة البناء على السكون، أي إلغاء الحركة في أواخر الأفعال دون استثناء، وهي أبسط حالات الاستعمال،" فلا يبذل المتكلم جهدا عقليا كبيرا، إذ تتحقق سليقته اللغوية بكفاية لغوية محدودة، ولكنها كافية لإقامة لسانه بما لا يقتضي تفكيرا مركبا في هذه المرحلة"[3]، ثم تطورت الاستعمالات اللغوية بتطور فكر أصحاب اللغة وحياتهم، فصنفت الأفعال إلى نوعين: أفعال تلتزم السكون في آخرها، وأفعال تلتزم الحركة في أواخرها. ثم تم التمييز بين فعلين مبنيين وفعل معرب، والتقعيد لكل منهم بما يتناسب مع ما وصلت إليه اللغة من تطور يشي بتطور فكر أصحابها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1]– رابين، تشيم. اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، ص133.

[2]– انظر: شاهين، عبد الصبور. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، القاهرة، مكتبة الخانجي، د.ت، ص7–8.

[3]– استيتية، سمير شريف، علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة، ص408.

ويُرى أن النحويين يربطون الإعراب بـ "العوامل النحوية": المعنوية، واللفظية. فالقول بنظرية العامل– وهو"كل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"[1]. والحركة الإعرابية رمز لتأثير العامل في المعمول، ودليل عليه، في تفسير ظاهرة الإعراب– كان موجودا لدى سيبويه، وغيره من النحويين؛ ذلك لأن كتابه كان حصيلة الدراسات التي قام بها أساتذته أمثال الخليل بن أحمد الفراهيدي، ويونس بن حبيب البصري، وغيرهما. فهو يقر أن العامل هو أساس وجود العلامة الإعرابية. ويستعمل كلمة الإعراب بوصفها عنوانا اصطلاحيا مقابلا للبناء، وبذلك قسّم الكلمات إلى قسمين: كلمات معربة، وتستخدم معها اصطلاحات: الرفع، والنصب، والجر، وهي تطرأ بسبب العوامل، وتتغير كذلك بتغير العوامل الداخلة عليها[2]، وكلمات مبنية تستخدم معها اصطلاحات أخرى هي: الفتح، والكسر، والضم، والوقف (الجزم) [3].

وإذا سجل سيبويه ملامح نظرية العامل التي سادت النحو العربي، باعتبارها تفسيرا لظاهرة الإعراب كما يرى علي أبو المكارم، فهناك إضافة حقيقية إلى نظرية العامل ظهرت بعد أجيال، حين قرر النحويون أن التغيير الحركي لا يقف عند الكلمات المعربة، وإنما يتناول أيضا الكلمات المبنية، فيمتد أثر العامل ليشمل الكلمات المبنية إلى جوار الكلمات المعربة، ويكمن الفرق بين المعربات والمبنيات أن التغير في أواخر الكلمات المعربة ظاهر، في حين التغير الذي يصيب الكلمات المبنية تغير مقدر غير ملفوظ[4].

---

[1]– الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف. التعريفات، ص168.

[2]– انظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، ص35،33.

[3] – انظر: سيبويه، الكتاب، 13/1.

[4] – انظر: أبو المكارم، علي. الظواهر اللغوية في التراث النحوي، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص96.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتؤيد الباحثة ما جاء به علي أبو المكارم في امتداد أثر العامل ليشمل الكلمات المبنية إلى جوار الكلمات المعربة، في حين لا توافقه في فكرة أن التغير في أواخر الكلمات المعربة ظاهر، والتغير في الكلمات المبنية مقدر غير ظاهر، وما يدل على ذلك الفعل الماضي الذي لم تلازمه علامة بناء واحدة، بل تغيرت حركة آخره بتغير أحواله سواء أكان متصلا أم غير متصل، وباختلاف الضمائر المتصلة به.

ومن هنا ترى الباحثة ضرورة إعادة النظر في تعريف المعرب، الذي حده العلماء بتغير حركة آخر الكلمة لتغير العوامل الداخلة عليه بنوعيها: المعنوية، واللفظية، وتعريف المبني الذي حده العلماء بـ"لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، فحركة آخره كحركة أوله في اللزوم والثبات"[1] . والثبات، وعدم التغير هو البناء.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

[1]– ابن يعيش. شرح المفصل للزمخشري، 286/2.

نظرية الأفضلية وظاهرة التغيير غير القواعدي

"التعدد في الحالات الإعرابية"

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تمهيد

التغيير غير القواعدي

التغيير غير القواعدي هو عملية تعدد تؤدى بالكلام المألوف الموافق للقاعدة، وضوابط اللغة إلى الخروج إلى غير المألوف في اللغة صوتيا، وصرفيا، وتركيبيا، حتى يصبغ بالغرابة، واللحن، والخطأ؛ نتيجة الخلط بين الحالات الإعرابية: نحو رفع المجرور، ونصب المجزوم، وجزم المنصوب، وغيرها من الأنماط الاستعمالية للغة التي ثبت استعمالها عن أصحاب القراءات القرآنية، ضاربين ما يسمى بنظرية العامل عرض الحائط. غير مبالين بظاهرة الإعراب التي احتلت اهتماما لا مثيل له في النحو القديم، وذلك لما لها من علاقة وثيقة بالعامل.

والإعراب اختلاف أواخر الكلم أي اختلاف حركاتها باختلاف العوامل لفظًا، أو تقديرًا، الدالة على مواقعها الإعرابية، رفعا، ونصبا، وجرا، وجزما. دخل الْكَلَام ليفرق بَين الْمعَانِي من الفاعلية، والمفعولية، وَالْإِضَافَة، وَنَحْو ذَلِك. وبه يتضح المعنى. ويشير السيوطي إلى هذا، فهو يرى أن الْإِعْرَاب أصل فِي الْأَسْمَاء فرع فِي الْأَفْعَال، وذلك لِأَن الِاسْم يَقبل بِصِيغَة وَاحِدَة مَعَاني مُخْتَلفَة، وَهِي: الفاعلية، والمفعولية، وَالْإِضَافَة. مدركا أنه لولا الْإِعْرَاب مَا عُلمت هَذِه الْمعَانِي من الصِّيغَة، مدعما رأيه بذكر أمثلة تؤيد وجهة نظره، فلولا الإعراب ما اتضحت المعاني في الجملة الآتية:" ما أحسن زيد"، فالكلامُ يحتملُ النفيَ، والاستفهامَ، والتعجبَ، والإعرابُ هو الفاصلُ بينها. فإذا قلتَ: ما أحسنَ زيدٌ" نفيتَ، وإنْ نصبتَ "زيدًا" تعجَّبتَ، وإنْ قلتَ: "ما أحسنُ زيدٍ؟ " استفهمتَ"، فلولا الْإِعْرَاب لوقع اللّبْس[1]. ويؤكد ذلك قول العكبري: فـ" الْإِعْرَاب دخل الْأَسْمَاء؛ لمسيس الْحَاجة إِلَى الْفَصْل بَين

[1] – انظر: السيوطي، جلال الدين. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1987، 44/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الْمعَانِي على مَا سبق"[1]. وهو سمة بارزة من سمات العربية، ووسيلة مهمة في تعيين الوظائف النحوية للألفاظ في الجمل، ومراعاته في الكلام هو الفارق الوحيد بين المعاني المتكافئة، فهو بمثابة لغة ثانية تضاف إلى لغتنا الأولى التي هي الألفاظ، فتتولد عنها ثروة لغوية لا نفاد لها، فإذا كانت بعض اللغات تبتدع لكل معنى من المعاني لفظا خاصا به، فإن العربية تستغني عن ألفاظ كثيرة بتلك الحركات التي على الألفاظ الموجودة لتصبح لها مدلولات جديدة[2]. فما يكشف عن نوع العمل النحوي، وما يفرق بين المعاني النحوية، ما هي إلا علامات الإعراب.

وإذا نُظر إلى طبيعة التغيير اللغوي الذي يتناول التعدد في الحالات الإعرابية، كأن يستخدم متحدث حالة النصب بعد حرف جر، فيقول: "بخيرا" وكأنه يقول: "خيرا"، يدرك أن هذه الأمثلة على ندرتها تعكس أن الفصحى هي استمرار مباشر لسلسلة من التطورات اللغوية عبر مراحلها التاريخية العديدة، لتغدو في المرحلة الأخيرة من تطورها خليطا من أساليب تعبير عديدة[3]، وأداءات لغوية مأخوذة من لغة الحديث. وندرة هذه الأمثلة كما يرى محمود فهمي حجازي دليل على أن لغة الحديث عند مثقفي القرن الثاني كانت هي الفصحى، أو أنهم حاولوا استخدام الفصحى، ولو كان حديثهم باللهجات المحلية لما لوحظ هذا التغيير الذي يصنف تحت باب الأخطاء اللغوية. فكانت لغة

[1] – العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت:616هـ). اللباب في علل البناء والإعراب، تح: عبد الإله النبهان، 55/1.

[2] – انظر: الصالح، صبحي. دراسات في فقه اللغة، بيروت، دار العلم للملايين، ط1، 1960م،117/1.

[3] – انظر: رابين، تشيم. اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، ص35.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المثقفين هي الفصحى، في حين كانت اللهجات المحلية المختلفة وسيلة التفاهم عند السواد الأعظم من سكان الدولة الإسلامية[1].

أنواع التغيير غير القواعدي

من الأنماط اللغوية التي تثبت حالة التعدد في العلامات الإعرابية بعض البنى التركيبية، وبعض الأساليب القرآنية التي تفرد بها القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والشعر العربي، أداءات انبرى فيها النحويون لتقديم اجتهادات جديدة تقدم تفسيرا للظواهر الإعرابية لهذه الأنماط اللغوية بعيدا عن نظرية العامل، والمعمول، ففسرت في ضوء ما صنف تحت باب "التغيير غير القواعدي في ضوابط البنية اللغوية الفصحى داخل التركيب"، وهو عبارة عن تغيير في بنية الكلمة داخل التركيب ينتج عنه خرم شرط أو أكثر من شروط القاعدة النحوية. وتحت باب "التغييرات الأسلوبية غير القواعدية" التي خرمت شرطا أو أكثر من شروط القاعدة النحوية، وهما ما تتحقق بهما عناصر التدريج اللغوي التفاضلي؛ ولا بد من الإشارة إلى أن التغييرات الأسلوبية قد قدم لها يحيى عبابنة تحت عنوان "التحويلات الأسلوبية"، وهي "عبارة عن تحويلات في دلالة النمط اللغوي، وهذه التحويلات بدورها تتطلب تغييرا في الإعراب يناسب التحويل الأسلوبي الطارئ على النمط اللغوي"[2]. مع العلم أن التغيير غير القواعدي يحول النمط اللغوي الأصل الذي وافق الاستعمال والقاعدة، إلى نمط آخر يوافق الاستعمال، وينتهك عنصرا أو أكثر من عناصر القاعدة النحوية، ويؤدي أيضا إلى

[1]– انظر: حجازى، محمود فهمى. علم اللغة العربية مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، ص252–254.

[2]– انظر: عبابنة، يحيى عطية. أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، مجلة أبحاث اليرموك"سلسلة الآداب واللغويات"، المجلد 11، العدد1، 1993، ص9.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تغيير قيمة المعنى في ذهن المخاطب[1]، وهذا ما يُسلّط عليه الضوء في هذه الدراسة، لأن التغيير غير القواعدي هو الذي تتوافر فيه عناصر الترتيب التدريجي التفاضلي في نظرية الأفضلية.

1- التغيير غير القواعدي في ضوابط البنية اللغوية الفصحى داخل التركيب.

لم يفرق القراء بين علامات الإعراب التي هي: الرّفع، والنّصب، والجر، والجزم، إذ عوملت حركات الإعراب بوصفها توابع صوتية لوصل الكلام[2]، متخلين عن الاحتكام إليها، ملتفتين إلى سمات الأنساق اللغوية الداخلية، التي يهتدى بها للوصول إلى إحكام فهم الخطاب اللغوي، وتبيين المعالم الدلالية المستكنة في النص[3]، فيُدرَك المعنى العام من خلال صلات الكلمات بعضها مع بعض دون الحاجة إلى التحليل, ودون الحاجة إلى دلالة العلامات الإعرابية؛ فالقرائن اللفظية، والمعنوية: كالترتيب، والإسناد، والتبعية، وغير ذلك قد تغني عن علامات الإعراب[4]. ليصار إلى التأكيد على أن التمييز بين حالات الإعراب، وعلاماته إنما هو طريقة جديدة متأخرة في الأداء[5]، الذي يعد عرضة للتطور، والتغيير الدائم بعوامل متنوعة نحو الأفضل، والأمثل الذي يثبت تطور المجتمعات، وتمدنها بعد مرحلة بدائية. وفي ما يلي بعض المواضع التي حصل فيها التغيير في ضوابط البنية اللغوية الفصحى داخل التركيب المؤثر في الإعراب، غير المؤثر في المعنى.

---

[1]- انظر: عبابنة، يحيى عطية. أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، مجلة أبحاث اليرموك"سلسلة الآداب واللغويات"، المجلد 11، العدد1، 1993، ص20.

[2]- انظر: رابين، تشيم. اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، ص133.

3- انظر: فليّح، أحمد فرج. الأنظار اللغوية لدى ابن خلدون في مقدمته ، مجلة جرش للبحوث والدراسات، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، 2006م، مقالة من الموقع https://articles.e-marifah.net

[4]- انظر: عمر، تمام حسان. اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط5، 2006م، ص235.

[5]- انظر: رابين، تشيم. اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، ص147.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أ- التغيير من العلامة الأصلية إلى العلامة الفرعية: (الواو بدلا من الضم)

من الأنماط اللغوية التي تثبت حالة التعدد في العلامات الإعرابية، أنماط لغوية نقلت الإعراب بالحركات إلى الإعراب بالحروف نتيجة التغيير من جمع إلى جمع آخر، كإلحاق بعض القراء "الشياطين" بجمع المذكر السالم، وهي قراءة لقوله تعالى: چٹٹٹٹچ (الشعراء:210)، فذُكر عن الحسن البصري أنه قرأ: "وَمَا تَنزلَتْ بِهِ الشَّيَاطُونَ" بالواو[1]، و"هَذَا خلاف الخطّ"[2]، ونظيرها قراءة لقوله تعالى: چٹٹٹٹچ (الأنعام:71) أسندها أبو جعفر النحاس للحسن البصري، مبينا أنها مما رواه محبوب عن عمرو عن الحسن[3].

أجمع القرّاء على قراءة قوله تعالى: چٹٹٹٹچ (الشعراء:210)، بالتاء، ورفع النون، وعلى قراءة قوله تعالى: چٹٹٹٹچ (الأنعام:71)، برفع النون؛ لأنها نون أصلية، واحدهم شيطان، ونظيرهما من كلام العرب واحد البساتين بستان[4].

في حين عُدت قراءة الحسن لحنا لا يقاس عليه، ووجه ابن جني القراءة بقوله: "هذا مما يعرض مثله للفصيح، لتداخل الجمعين عليه، وتشابُهِهما عنده"[5]. فذلك تشبيه لآخر جمع التكسير (الشياطين)، بزيادتي الجمع المذكر السالم, فنُقِلت من الإعراب بالحركات إلى الإعراب بالحروف

---

[1]- انظر: الطبري. تفسير الطبري المعروف جامع البيان عن تأويل القرآن، 136/19. وانظر:ابن خالويه. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ص108، إذ نسب ابن خالويه القراءة للحسن وللأعمش.

[2]- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن. جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، بيروت، بيروت بيروت،الطبعة: الأولى، 1987م، مادة (ش ط ن)، 867/2.

[3]- انظر: النحاس، أبو جعفر. إعراب القرآن، 16/2. وانظر: ابن خالويه. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ص38.

[4]- انظر: الطبري. تفسير الطبري المعروف جامع البيان عن تأويل القرآن، 136/19.

[5]- ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب،133/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على جهة التوهم, كما صنعوا في همز مصائب، ومعائش[1]، إذ همزوا مصائب، ومعائش لما أشبه حرف اللين في مصيبة، ومعيشة –وإن كان عينا– حرف اللين في صحيفة، ومعيبة، وإن كان زائدا. فالقاعدة تقول: لا يهمز بعد ألف الجمع إلا الياء الزائدة في المفرد كصحيفة، وصحائف. وياء معيشة، وياء مصيبة أصليتان، فيجب أن تثبت في الجمع، فألحقها المفسرون، وبعض اللغويين حملا، وقياسا على ما سمع عن العرب من أمثالها كمصائب، ومعائب[2].

وبذلك ربما يكون القارئ –الحسن البصري– توهم أن ذلك نظير المسلمين، والمؤمنين، وهذا تفسير استبعده أبو جعفر الطبري[3].

وأشار النحاس إلى أن النحويين ردوا قراءة الحسن، واصفين القراءة باللحن، والشذوذ غير الجائز في العربية؛ لأن جمع التكسير إعرابه في آخره[4]. يذكر منهم الزجاج الذي أشار إلى أن قراءة "الشياطون" ممتنع في العربيةِ[5]، وتعد كذلك مخالفة عند القراء للمصحف. فلم توافق القراءة قواعد النحويين، ولم توافق رسم المصحف، وإن وافقتها لم تَجُزْ عنده القراءة أبدا[6]. على الرغم من وجود نظائر لها عند العرب، فيقولون: بستان فلان حوله بساتون، "وَفِي حَدِيثِ فَضَالَة: كَانَ يَخِرُّ رِجَالٌ مِنْ قَامَتِهِمْ فِي الصَّلَاةِ مِنَ الخَصَاصَة، حَتَّى يقولَ الأعرابُ: مَجَانِين، أوْ مَجَانُون"[7]، والمَجَانِين: جَمْعُ تَكْسِير لِمجْنُون، وَأَمَّا مجَانُون فهو استعمال شاذّ، كَمَا شَذّ شَياطُون فِي شَياطِين، نظيرها من القراءات

---

[1]– انظر: ضيف، شوقي. المدارس النحوية، ص222.

[2]– انظر: انظر: ابن عطية. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 355/3.

[3]– انظر: الطبري. تفسير الطبري المعروف جامع البيان عن تأويل القرآن، 136/19.

[4]– انظر:النحاس. إعراب القرآن، 16/2.

[5]– انظر: الزجاج. معاني القرآن وإعرابه، 68/3.

[6]– انظر: الزجاج. معاني القرآن وإعرابه، 103/4.

[7]– ابن الأثير. النهاية في غريب الحديث والأثر، باب (ج ن ن)، ص169.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشاذة قراءة لقوله تعالى: چٱٻٻپپپپچ (البقرة:102)[1]؛ إذ قرئ: "الشياطون"، بالرفع بالواو، وهى قراءة نسبت للحسن، والضحاك[2].

وعرفت العربية نوعين من الجموع:

أحدهما: سماعي، وهو جمع التكسير، و" إنما سمي بذلك على التشبه بتكسير الآنية؛ لأن تكسيرها هو إزالة التئام أجزائها؛ فاللفظ الواحد يتغير عن حاله فَسُمِّي جمع التكسير، ومن أضربه ما كان لفظ الجمع أكثر من لفظ الواحد"[3]؛ نحو: رجل، ورجال، ودرهم، ودراهم، الذي يعرب بالحركات القصيرة.

والآخر: قياسي، وهو جمع السلامة أي الجمع السالم (مذكر، ومؤنث)، وهو كالصالحين، والصالحات، وإنما سمي جمع السلامة؛ لأن لفظ الواحد ثابت على حاله. وجمع المذكر السالم يعرب بالحركات الطويلة، ويشترط فيه أن يدل مفرده على مذكر، وأن يحصل على صيغة الجمع من مفرده بإضافة واو، ونون في حالة الرفع، أو ياء، ونون في حالتي النصب، والجر، فإذا اختل شرط من هذه الشروط، حكم على الكلمة بأنها ليست من الجمع المذكر السالم، حتى ولو شابهته في الصيغة، نحو: (جثامين)، فهي صيغة جمع دلت على مذكر، وانتهت بياء، ونون، ولو جردت من علامة

---

[1]– انظر: ابن الأثير، مجد الدّين أبو السّعادات المبارك بن محمد الجزري. النهاية في غريب الحديث والأثر، اعتنى به: رائد بن صبري ابن أبي علفة، عمان، بيت الأفكار الدولية، 1990، باب (ج ن ن)، ص169. وانظر: ابن منظور، لسان العرب، باب النون فصل الشين، مادة (ش ط ن).

[2]– انظر: الأبياري، إبراهيم. الموسوعة القرآنية، 1984، 75/5. وانظر: ابن خالويه. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ص8، أسندت القراءة للحسن فقط.

[3]– الأنباري، أبو البركات. أسرار العربية، ص63.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجمع (الياء والنون) لا يُحصل أبدا على المفرد (جثمان)، بل يُحصل على (جَثام)، وهي ليست بشيء[1].

ولمعرفة اختراق القراءة الشاذة لغة لقاعدة جمع التكسير حال وروده في حالة الرفع، والتوصل إلى النمط الأفضل بناء على تحقيقه لمعياري الأفضلية، تُعرض القراءتان على القاعدة في الجدول الآتي:

الجدول (18)				
الرقم	نمط القراءة	قاعدة رفع جمع التكسير		
		اسم	موقع الفاعل	علامة الرفع (الضمة)
1	چٹٹٹٹچ	✓	✓	✓
2	وَمَا تَنزلَتْ بِهِ **الشَّيَاطُونَ**	✓	✓	X

يتوصل القارئ من خلال تطبيق معياري الأفضلية على النمط الأول من القراءتين: چٹٹٹٹچ (الشعراء:210)، إلى أنه حقق معيار الأفضلية الاستعمالية، فهي قراءة الجمهور الشائعة في الاستعمال، وحقق كذلك معيار الأفضلية القواعدية، التي تنص على أن جمع التكسير (شياطين) على وزن (فعاليل) جمعُ شيطان، يُعْرَبَ بالحركاتِ القصيرة، وإعرابه في الآية: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، لتحتل بذلك الترتيب الأول في التصنيف بحسب معياري الأفضلية.

وحققت كذلك قراءة الحسن الشاذة: "وَمَا تَنزلَتْ بِهِ **الشَّيَاطُونَ**" ، وهي النمط الثاني من نمطي القراءة، شرط الأفضلية الاستعمالية عن طريق ورودها نمطا استعماليا في هذه القراءة، وغيرها من

1- انظر: ابن يعيش. شرح المفصل للزمخشري، 213/3، 224.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القراءات، إذ قرأ الأعمش: الشياطون، كما قرأ الحسن، وابن السميفع، والضحاك، وهؤلاء من نقلة القرآن، ولا يمكن تغليطهم؛ لأنهم من العلم، ونقل القرآن بمكان، ولها نظائر في النثر العربي، وذلك مما يُقَوِّي قراءَةَ الحسن[1]. إلا أنّها فقدت شرطا من شروط الأفضلية القواعدية؛ إذ لوحظ وقوع خلط بين النوعين من الجمع في القراءة الشاذة للحسن البصري، فعامل جمع التكسير معاملة جمع المذكر السالم، جاعلا علامة رفعه الواو، وذلك بناء على رأي العلماء.

ويرفع جمع المذكر السالم وعلامة رفعه الواو، ويشترط فيه أن يدل مفرده على مذكر، وأن يحصل على صيغة الجمع من مفرده بإضافة واو ونون في حالة الرفع، فإذا اختل شرط من هذه الشروط، حكم على الكلمة بأنها ليست من جمع المذكر السالم، حتى ولو شابهته في الصيغة، فـ(شياطين) صيغة جمع، دلت على مذكر، وانتهت بياء ونون، إلا أنه بعد تجريدها من علامة الجمع (الياء والنون) لم يبق المفرد (شيطان)، بل بقيت كلمة أخرى هي (شياط). لتُصنَف كما يرى السمين الحلبي تحت ما يسمى بـ لُغَيَّةٌ رديئةٌ، بسبب حملها توهما على الجمع المذكر السالم[2]، وتصنفها الباحثة ضمن المتبقي في اللغة؛ لاختراقها شرطا من شروط القاعدة النحوية؛ فتحتل بذلك الترتيب الثاني في التصنيف بحسب معياري الأفضلية، وتكون صيغة اختيارية بديلة، مقبولة بالقوة، فهي جزء من اللغة، تثبت استغلال القارئ لطاقات اللغة الكامنة في النظام اللغوي. ولا يمكن رفضها بسبب عجز النحويين عن ضم هذه الأداءات للقاعدة، التي تثبت أن القاعدة وصفت استعمالات فاشية،

[1]– انظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 196/8. وانظر: أبو العباس. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 28/2.

[2]– انظر: أبو العباس. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 146/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومعينة في مرحلة زمنية معينة، ولا تنطبق على كل الاستعمالات اللغوية الممثلة لمراحل اللغة السابقة لمرحلة التقعيد اللغوي.

ويثبت ذلك صاحب الكشاف من خلال توجيهه لقراءة الحسن، فهو يرى أن الحسن البصري قاس آخر (شياطين) على آخر يبرين، وفلسطين، فتخير بين أن يجرى الإعراب على النون، وبين أن يجريه على ما قبله، فيقول: الشياطين، والشياطون، كما تخيرت العرب بين أن يقولوا: هذه يبرون، ويبرين، وفلسطون، وفلسطين[1].

ونظرا لرفض النحويين القراءة، وتمسكهم بالقاعدة، وعدم إلمامهم بمراحل تطور اللغة التاريخية، فقد غاب عن أذهانهم أن قراءة الحسن "الشياطون" التي وسمت بخروجها على ضوابط البنية اللغوية الفصحى تعكس أن اللغة في مرحلة من مراحلها، وفي باب الجموع تحديدا، لم يكن قد استقر فتخلص من اللغات الخاصة، في عصر القرآن، وهذا ما أكده سابقا جعفر شرف الدين، وكأن الواو والنون كانتا سمة، وعلامة للجمع المذكر السالم، وجمع التكسير، كيفما كان موضع الكلمة من الإعراب، كما أن الياء، والنون علامة أخرى، والتمييز بين أنواع الجموع، واختصاص كل نوع بعلامات إعرابية معينة بحسب حالة الإعراب هو نوع من التطور اللغوي استفادته العربية شيئا فشيئا حتى استقر على هذا النحو المعروف. وما يؤيد ذلك استعمال العرب: (اللذون) لغة في (الذين) فالواو لازمة في هذا الموصول[2]، والمشهورُ في (الّذين) أن يكون بالياء رفعا، ونصبا، وجرا،

---

[1]– انظر: الزمخشري، أبو القاسم جار الله. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، 131/3.

2– انظر: شرف الدين، جعفر. الموسوعة القرآنية خصائص السور، تقديم: عبد العزيز بن عثمان التويجزي، بيروت، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، ط1، 1999 م، 246/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واستعمال (اللذون) بالواو رفعا لغة قليلة لهذيل، وطيِّئ، وعقيل، وقوم من العرب[1]، ونظيرها من الشعر[2]: (الرجز)

نحن اللذونَ صَبَّحوا الصَّباحا يومَ النُّخَيْلِ غَارةً مِلْحاحَا

ب-التغيير من الجر إلى الرفع

من الأنماط اللغوية التي تثبت ظاهرة الخلط بين الحالات الإعرابية أنماط لغوية- لا تُعرف في العربية المعاصرة- نقلت الإعراب في حالة الجر من الكسر إلى الضم، كقراءة لقولة تعالى: چہہہھھےےۓۓڭچ (البقرة: 34)، نسبت لأبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني في المحتسب، إذ قرأ: "لِلْمَلَائِكَةُ اسْجُدُوا" بالضم[3]، وفي البحر المحيط نسبت القراءة لأبي جعفر يزيد بن القعقاع، وسليمان بن مهران[4]، ونسبت أيضا للأعمش في زاد المسير[5].

1- انظر: الخفاجي. شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر (ت: 1069هـ)، حَاشِيةُ الشِّهَابِ الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي، بيروت، دار صادر، د.ت، 366/1. وانظر: السيوطي، جلال الدين. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1987، 285/1.

2- الشاهد من شواهد النحويين وهو بدون نسبة في الموسوعة القرآنية خصائص السور، 246/2. وبدون نسبة في شرح ابن عقيل، 144/1، وذكر في الهامش أنه اختلف في نسبة هذا البيت إلى قائله إذ نسب لرؤبة بن العجاج، ولم تعثر الباحثة عليه في الديوان، ونسب إلى ليلى الأخيلية، وعثر عليه في الديوان. انظر: الأخيلية، ليلى. ديوان ليلى الأخيلية، جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية، وجليل العطية، وزارة الثقافة والارشاد مديرية الثقافة العامة، 1970، ص61، لم ترد كلمة اللذون في الديوان بل كلمة الذين، وذكر في الهامش أنه تروى كلمة (الذين) في الشطر الأول في كتب النحو (اللذون)، شاهدا على إعراب (الذين)، وتنسب هذه اللغة إلى هذيل وعقيل. يوم النخيل: وقعة في واد يقال له بطن النخيل، والنُّخيل: بالتصغير اسم موضع. يقال: ألح المطر إذا دام. الجحجاح: السيد، المراح: النشاط.

3- انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب،71/1. وانظر: ابن عطية. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 123/1.

4- وانظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 246/1.

5- انظر: الجوزي. زاد المسير في علم التفسير،51/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وخروج أبي جعفر وهو "من جِلَّةِ أهل المدينة، وأهلِ الثَّبتِ في القَراءَةِ"[1] على القاعدة المطردة عند القراء، والنحويين أدى إلى تعدد الآراء في توجيه القراءة، إذ لا يجوز أن يرفع المخفوض: "الملائكة"، وهي في موضع خفض، مخالفا بذلك قراءة الجمهور: "للملائكةِ" بجر التاء.

وهذا الاختلاف في: ضم تاء "للملائكة اسجدوا" تكرر في خمسة مواضع أخرى في القرآن الكريم[2]. إذ تكرر في قراءة لقوله تعالى:چوۈۇېېېېېېچ (الأعراف:11)، وفي قراءة لقوله تعالى:چڳڳںںڻڻۀہچ (الكهف:50)، وفي قراءة لقوله تعالى: چڦڄڄڄڄڃڃچچچچ (طه:116)، وفي قراءة لقوله تعالى:چڈڈژژڑڑکککچ (الإسراء:61).

وعلى الرغم من تكرار القراءة في كل موضع من المواضع سابقة الذكر، فقد رفض النحويون القراءة؛ لأنهم لم يجدوا لها وجها يُستند إليه في قواعدهم، كالزجاج الذي غلّط أبا جعفر، وكذلك فعل الفارسي، وابن جني الذي لم يتحرج أيضا من تضعيف القراءة بحجة أن كسرة التاء كسرة إعراب، ويعد ما ذهب إليه أبو جعفر صحيحا إذا كان ما قبل الهمزة ساكنا صحيحا، نحو: چٹٹ ٹٹچ (يوسف:31)[3]، إذ شُبهت قراءة أبي جعفر بقراءة قوله تعالى:چٹٹٹٹچ (يوسف:31) بضم تاء التأنيث[4]، وذلك غير صحيح؛ لأنَّ تلك حركةُ التقاءِ الساكنين، وهذه حركةُ إعرابٍ فلا يُتلاعَبُ بها،

---

[1]- الزجاج. معاني القرآن وإعرابه، 111/1-112.

2- انظر: ابن مِهران، أبو بكر أحمد بن الحسين. المبسوط في القراءات العشر، ص128. وانظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب،73/1، 241، 21/2.

3- انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب،71/1. وانظر: ابن مهران. المبسوط في القراءات العشر، ص141.

[4]- انظر: ابن مهران. المبسوط في القراءات العشر، ص141.نسبت قراءة الضم إلى ابن عامر. وانظر: أبو العباس. الدر المصون، 271/1-273.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويمنع من التقاء الساكنين بأيِّ حركةٍ كانَتْ[1]. إضافة إلى أن حركة الإعراب لا تُستهلك لحركة الإتباع إلا على لغة ضعيفة، كقراءةِ أهل البادية لقوله تعالى: چپ پ پ پچ (الفاتحة:2) بكسر الدال، أي "الْحَمْدِ لِلَّه"، ونسبت في المحتسب لـ زيد بن علي، والحسن البصري[2]، وأسندها ابن خالويه للحسن البصري، ورؤبة[3]. وهذا أكثرُ شذوذا في القياس، والاستعمال؛ لابتزاز حركة الإعراب، وانتهاك حرمته لصالح حركة البناء[4]، والأقيس أن يكون الثاني- حركة بناء (اللام) في (لِله)- تابعا للأول، بمعنى أنه تابعا لحركة الإعراب في (الحمدُ)، بل هذه القراءة أضعف من قراءة أبي جعفر؛ لأنَّ هناك فاصلا، وإنْ كان ساكنا كما يرى السمين الحلبي[5]، مشيرا إلى أن أبا البقاء رأى أن من أحسن ما يمكن أن تُحْمَلُ عليه القراءة أن يكون الراوي لم يضبِط عن القارئ، إذ أشار القارئ إلى الضمّ تنبيها على أنَّ الهمزةَ المحذوفة مضمومةٌ في الابتداءِ، فلم يُدْرِك الراوي هذه الإشارةَ. وقيل أيضا: إنه نوى الوقف على التاء ساكنةً، ثم حَرَّك التاء بالضم إتباعا لحركة الجيم، وهذا لإجراءِ الوصلِ مُجرى الوقفِ. ونظيره في الاستعمال ما حكي عن امرأة رأت نساء معهن رجل فقالت: أَفِي سَوْءَةٍ أَتَيْنَهُ، بِفَتْحِ التَّاءِ كَأَنَّهَا نَوَتِ الوقف على التاء فسكنتها، ثم ألقت عليها حركة الهمزة[6].

ووجهت قراءة الضم أيضا بأنهم استثقلوا الانتقال من الكسر إلى الضم إجراء للكسرة اللازمة مجرى العارضة، وذلك لغة أزد شنوءة[7]، أي لغة أكلوني البراغيث، وإذا كان ذلك لغة كما يرى أبو

1- انظر: أبو العباس. الدر المصون، 271/1-273.

2- انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب،71/1.

3- انظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، عني بنشره: ج.برجشتراسر، دار الهجرة، ص1.

4- انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 71/1.

5- انظر: أبو العباس. الدر المصون، 272/1.

6- انظر: أبو العباس. الدر المصون، 272/1-273.

7- انظر: ابن الجزري، أبو الخير(ت:833). النشر في القراءات العشر، 210/2-211.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حيان الأندلسي إذن لا ينبغي أن يُخطَّأ القارئ بها، ولا يُغلَّط، والقارئ بها أبو جعفر، وهو أحد القراء المشاهير، أخذ القرآن عرضا عن عبد الله بن عباس، وغيره من الصحابة، وهو شيخ نافع بن أبي نعيم، أحد القراء السبعة[1].

وكانت الباحثة قد أشارت سابقا إلى المجرور بالحرف، وتخص بالذكر ما يجرُّ الظاهر، وهو سبعة أحرف: من، وإلى، وعن، وفي، وعلى، واللام، والباء، ...، المختصة بالأسماء تعمل فيها الجر، أي الخفض[2].

ولمعرفة اختراق القراءة الشاذة لغة لقاعدة الاسم المجرور بحرف الجر، والتوصل إلى النمط الأفضل بناء على تحقيقه لمعياري الأفضلية، تعرض القراءتان على القاعدة في الجدول الآتي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجدول (19)				
الرقم	نمط القراءة	قاعدة الاسم المجرور		
		حرف جر	اسم	علامة الجر
1	چمبيهەچ	✓	✓	✓
2	وَإِذْ قُلْنَا **لِلْمَلَائِكَةُ** اسْجُدُوا لِآدَمَ	✓	✓	X

1- انظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 246/1.

2- انظر: ابن هشام. أبو محمد عبد الله جمال الدين. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر، ص317.

بتطبيق معياري الأفضلية على النمط الأول من القراءتين: ﭽﭑﭒﭓﭔ ﭕﭽ (البقرة: 34)، وهي قراءة الجمهور الشائعة الاستعمال، يظهر أن النمط الأول حقق معيار الأفضلية الاستعمالية، وحقق قواعدية اللغة، الأفضلية القواعدية، التي تنص على أن حروف الجر مختصة بالأسماء، وتعمل فيها الجر، لتحتل بذلك الترتيب الأول في التصنيف بحسب معياري الأفضلية.

وحققت كذلك قراءة أبي جعفر، وسليمان بن مهران، والأعمش الشاذّة: "وَإِذْ قُلْنَا **لِلْمَلَائِكَةُ** اسْجُدُوا لِآدَمَ"، وهي النمط الثاني من نمطي القراءة، شرط الأفضلية الاستعمالية عن طريق ورودها نمطا استعماليا عند العرب، ولكنها فقدت شرطا من شروط الأفضلية القواعدية. إذ رفع الاسم المعرب (ملائكة) بعد حرف الجر، مخترقا بذلك قاعدة النحويين، ليخرم بذلك شرطا من شروط القاعدة النحوية، وهي علامة الإعراب، فرفع الاسم بعد حرف الجر مفرغا حرف الجر من عمله. لينال بذلك الترتيب الثاني في التصنيف بحسب معياري الأفضلية، إلا أن فقدان أحد عناصر الأفضلية لا يعني أن النمط اللغوي الثاني غير صحيح، بل هو أقل أفضلية من النمط الأول الذي حقق شروط القواعدية، والاستعمال، فأبو جعفر إمام كبير لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، أخذ قراءته عن مثل ابن عباس، وغيره، وهو لم ينفرد بهذه القراءة، بل قرأ بها غيره من السلف، ورويت عن قتيبة عن الكسائي من طريق أبي خالد، وقرأ بها الأعمش أيضا، وثبت مثله في لغة العرب[1].

[1]– انظر: ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف. النشر في القراءات العشر، 211/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولغة أكلوني البراغيث، التي يتطابق فيها الفعل مع فاعله في الإفراد، والتثنية، والجمع. وَهِيَ لُغَةٌ صَحِيحَةٌ حسنة وَإِنْ كَانَتْ قَلِيلَةَ الِاسْتِعْمَالِ، نسبت إلى قبائل عربية، هي: طيِّئ، وأزد شنوءة[1]، وبلحارث بن كعب، لغة اختلِف فيها؛ ففي حين ضعفها بعض العلماء وعدُّوها شاذة[2]، ورديئة، والعرب على خلافها، فلا يحمل عليها، ظهر من العلماء من حسنها، وقواها واستشهد لها[3] بقوله تعالى: ﭽﭦﭧﭨﭩﭪﭫﭬﭭﭽ (الأنبياء:3)، وقوله تعالى: ﭽﭑﭒﭓﭔﭕﭖﭗﭘﭙﭚﭽ (المائدة: 71)، وحديث يتعاقبون فيكم ملائكة[4]، وقول الشاعر أمية بن أبي الصلت[5]: (المتقارب)

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِي لِ أَهْلِي، فَكُلُّهُمْ أَلُومُ

1- وَهِي قَبيلَة مَشْهُورَة في اليمن نسبوا إِلَى شنُوءَة، واسْمه الْحَارِث بن كَعْب بن عبد الله بن مَالك بن نصر بن الأزد. قلت: قَالَ ابْن هِشَام: وشنوءة هُوَ عبد الله بن كَعْب بن عبد الله بن مَالك بن نصر بن الأزد، فَدلَّ على أَن اسْم شنُوءَة: عبد الله، لَا: الْحَارِث، والمرجع فِيهِ إِلَى ابْن هِشَام وَأَمْثَاله، لَا إِلَى غَيرهم. قَالَ الرشاطي: وَإِنَّمَا قيل: أَزْد شنُوءَة، لشنآن كَانَ بَينهم، والشنآن: البغض. قَالَ يَعْقُوب: والنسبه إِلَيْهِ شنئي. قَالَ: وَيُقَال: شنوة، بتَشْديد الْوَاو غير مَهْمُوز، وينسب إِلَيْهِ: الشنوي. وَيُقَال أَيْضا فِي النِّسْبَة إِلَى شنُوءَة: شنائي، وَيُقَال: الشنيء، بِفَتْح الشين وَضم النُّون وَكسر الْهمزَة، وَيُقَال أَيْضا الشنوئي، بِفَتْح الشين وَضم النُّون وَسُكُون الْوَاو وَكسر الْهمزَة، فَهَذِهِ النِّسْبَة على أَرْبَعَة أوجه، انظر: العينى، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 159/12.

2- انظر: أبو العباس، الدر المصون، 372/4.

3- انظر: جاسم، ياسين. الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2001، 98/2، 186/4.

4- انظر: البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري، الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله وسننه وأيامه، اعتنى به: أبو عبد الله عبد السلام بن محمد علوش، الرياض، مكتبة الرشد ناشرون، ط1، 2004، ص81، حديث 555.

5- أبو الصلت، أمية. ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق وجمع وشرح: سجيع جميل الجبيلي، بيروت دار صادر، 1998، ص127. انظر: ابن هشام. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 685/1 الهامش. الإعراب: " يلومونني " فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو حرف دال على الجماعة، والنون للوقاية، والياء مفعول به ليلوم " في اشتراء " جار ومجرور، واشتراء مضاف، و" النخيل " مضاف إليه " أهلي " أهل: فاعل يلوم، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والشاهد فيه قوله: "يلومونني" فالواو على رأي بعض النحاة كـ سيبويه ليست ضميرا بل حرفا دالا على الجماعة، كما أن التاء في (قالتْ) حرفٌ دال على التأنيث، والفاعل في قوله "أهلي"[1].

وقد تشعّب العلماء في بحثهم عن وجه يوجهون القراءة الشاذّة لغة على أساسه لإخضاع هذه اللغة– القراءة– وتطويعها للغة القواعدية المشهورة، فخرجوا لها وجوها وتقديرات في غالبها نظر، إلا أنها تعد مثلا صادقا على مواطن الضعف عند اللغويين العرب في طريقتهم في فهم اللهجات، فالقراءة لا يحتاج فيها إلى تأويل بعد ثبوتها نقلا عن القراء، وثبوت صحتها استعمالا عن العرب، فهي لغة فصحى بليغة نموذجية لغرب الجزيرة العربية[2]، جاء بها القرآن في العشرات من الآي، ولذلك لا حاجة إلى التقدير هنا.

وهذه اللغة أي القراءات القرآنية الشاذة لغة ليست لغة قياسية، بل لغة أصلت ظواهر لغوية، ومثلت مرحلة أولية أو بدائية من مراحل اللغة العربية، هي إلزام الضم في جميع الحالات الإعرابية رفعا، وجزما، وجرا، ثم تعدد علامات الإعراب في المراحل اللاحقة لهذه المرحلة، ويدل على ذلك هذه البقايا من اللهجات التي يسميها النحويون: لغة أكلوني البراغيث، فقد أصبح مألوفا من الأنماط اللغوية المستعملة بأن القراءات القرآنية – يخص بالذكر الشاذة منها– تضم لهجات مختلفة تعكس إعجاز القرآن الكريم الذي احتفظ بألفاظ، وبنى تركيبية، وأساليب لغوية من لهجات العرب جميعها، فأية صيغة لا تتطابق مع قوانين الفصحى، ولا يمكن أن تعللها قواعد اللغة يمكن أن تعد لهجة كما يرى تشيم رابين[3]. فما اختلاف القراءات إلا لاختلاف اللهجات[1].

---

[1]– انظر: ابن هشام. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 685/1.

[2]– انظر: رابين، تشيم. اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، ص160.

[3]– انظر: رابين، تشيم. اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، ص44.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعلى الرغم من أن (لغة أكلوني البراغيث) لغة قديمة، والعربية الفصحى تخطتها في مراحلها المتطورة. إلا أن هذه اللغة بقي لها أثر في العربية، وخاصة في لغة الشعر، وذلك واضح في شواهد شعرية استدل بها النحويون على هذه اللغة، شواهد لشعراء جاهليين، وإسلاميين من أمثال: عروة بن الورد، وعبيد الله بن قيس الرقيات، والفرزدق. ولم يقتصر أثر هذه اللغة على شعر شعراء الطبقات الأولى ممن دأب النحاة على الاستشهاد بشعرهم، بل تعدى ذلك إلى شعر الشعراء المولّدين أمثال أبي نؤاس، والبحتري، وأبي فراس الحمداني، والشريف الرضي[2].

كما أن لغة أكلوني البراغيث هي القاعدة المطردة الآن في العبرية، مثل: kativa hayyiladiem (كتبوا الأولاد)، فهي لهجة تمثل مرحلة من مراحل التطور اللغوي في حياة العربية، فظاهرة مطابقة الفعل لفاعله أسبق من القاعدة الشائعة الآن، وهي: إفراد الفعل عندما يتقدم الفاعل الجمع[3]، وعلى هذا تكون ظاهرة إلزام الضم في جميع الحالات الإعرابية رفعا، وجزما، وجرا، سابقة لظاهرة تعدد علامات الإعراب الشائعة الآن.

واللافت للنظر أن إعمال بعض حروف المعاني غير العاملة في قواعد النحويين، وتفريغ بعضها الآخر من العمل يعد من المظاهر اللهجية النادرة الاستعمال في مرحلة التقعيد اللغوي،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1]– انظر: خان، محمد. اللهجات العربية والقراءات القرآنية دراسة في البحر المحيط، ص10.

[2]– انظر: الدليمي، قصي علي. لغة أكلوني البراغيث، بحث من الموقع: www.alfaseeh.com

[3]– انظر: الراجحي، عبده. اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص188.

فالمراحل الأولى للاستعمالات اللغوية تثبت أن "لم" في المراحل الأولى للغة قد فُرِّغت من عملها، فلم تعمل في ما بعدها، فيليها الفعل مرفوعا، ودليل ذلك قول الشاعر1: (البسيط)

لولا فَوارسُ مِنْ نُعْمٍ وأُسْرَتِهِمْ يومَ الصُّلَيْفاءِ لم يُوفُوْنَ بالجار

فلم يُعْمِلْ الشاعر(لم)، وأبقى نونَ الرفعِ، وذلك على لغة من لا يجزم الفعل بعد (لم)، فكان ينبغي أن يؤثر الجازم، وتحذف نون الرفع انسجاما مع قواعد النحويين[2]، الذين حاولوا ضم الاستعمال للقاعدة، فعدوا لم حرف جزم مهمل بمعنى ما النافية[3].

في حين عملت بعض حروف المعاني في الكلمات المصاحبة لها كحالة الجزم بـ(لو)، وهو أمر نادر جدا، ولا يتوافق أيضا مع قواعد النحويين، إلا أنه أداء استعمل في مرحلة بدائية من مراحل تطور اللغة، ويثبت أن الجزم بها كان لغة مطردة في مرحلة ما من مراحل تطورها. وما يثبت ذلك شاهد نسب في الحماسة لامرأة من قبيلة الحارث[4] هو:(الرمل)

لَو يَشَأْ طَار به ذُو مَيْعَةٍ لَاحِقُ الآطالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1- انظر البيت بلا نسبة: ضيف. المدارس النحوية، ص316. وبلا نسبة في: ابن يعيش. شرح المفصل، 213/4. وابن منظور. لسان العرب (صلف)، وابن جني.المحتسب، 42/2. وبلا نسبة في: يعقوب، إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، 402/1. نعم: اسم قبيلة, يوم الصليفاء وتروى الصليعاء: أحد أيام العرب.

2- انظر: أبو العباس. الدر المصون، 591/7.

3- انظر: ابن يعيش. شرح المفصل للزمخشري، 213/4-214 الهامش.

4- انظر: البصري، علي بن الحسن. الحماسة البصرية، تح: مختار الدين أحمد، بيروت، عالم الكتب، ط3، 1983، 243/1. وانظر: رابين، تشيم. اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، ص161، الهامش. انظر: الفحل، علقمة. ديوان علقمة الفحل، تح: لطفي الصقال، ودريّة الخطيب، حلب، دار الكتاب العربي، 1969، ص134. والشاهد فيه أن الجزم بـ(لو) ضرورة، لأن (لو) موضوعة للشرط في الماضي. انظر: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، 627/2.

ونظيره من الشعر أيضا قول الشاعر لقيط بن زرارة[1]:(البسيط)

تامَتْ فؤادَك لو يَحْزُنْكَ مَا صَنَعَتْ إحدى نساءِ بني ذُهْلِ بنِ شَيْبَانا

وحكم الجزم بلو فيه خلاف بين العلماء، فمنهم من أجازه، ولاسيما في الشعر، وذلك على إعطاء لو حكم (إنْ) في الجزم[2] كـ ابن الشجري، ومنهم من منع الجزم بها مطلقا، وحمل ما سمع من الجزم بها على الضرورة الشعرية[3]، أو التخفيف[4].

وهذا يثبت محاولة تعليل النحويين للاستعمالات اللغوية المتمردة على قواعدهم، وكأن علتي التخفيف، والضرورة كانتا ملجأ لتعليل الاستعمالات اللغوية التي يعجزون عن توجيهها عند محاولتهم إخضاع الاستعمالات اللغوية للقياس، ويثبت هذا التعليل عدم إدراكهم لحقيقة اللهجات، فهي لم تعن لهم شيئا كما يرى تشيم رابين. فعلى الرغم من إدراك سيبويه الواضح للفرق بين اللغات، الذي يظهر من خلال قوله على سبيل المثال: "واعلم أن قوما من ربيعة يقولون: مِنْهِمْ أتبعوها الكسرة، ولم يكن المسكَّنُ حاجزا حصينًا عندهم، وهذه لغة رديئة"[5]، وقوله: "وقال ناس من بكر بن وائل: من أَحْلامِكِمْ، وبِكِمْ، شبهها بالهاء، لأنها علم إضمار، وقد وقعت بعد الكسرة، فأتبع الكسرة الكسرة حيث كانت حرف إضمار، وكان أخف عليهم من أن يَضُمّ بعد أن يكسر. وهي رديئة جدا، سمعنا أهل هذه اللغة

1- وفي رواية أخرى تَمَّت، وأخرى تيَّمت، نسب إلى لقيط بن زرارة، انظر: ابن هشام. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 517/1، الهامش. وانظر: ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله. شرح الكافية الشافية،1634/3. وانظر: رابين، تشيم. اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، ص161، الهامش. وانظر: ابن منظور. لسان العرب، مادة (تيم). وانظر: يعقوب. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، ص961.

2- انظر: ابن هشام. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 517/1.

3- انظر: الدمشقي، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل. اللباب في علوم الكتاب، 401/1. وانظر: يعقوب، إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، ص961.

4-انظر: ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت: 672هـ). شرح الكافية الشافية، 1634/3.

5- سيبويه. الكتاب، 196/4.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقولون... "[1]، وإخضاعه لها للقياس كأي مادة أخرى، والمفاضلة من خلال وصفه لها بأنها لغة رديئة، أو لغة رديئة جدا، أو ضعيفة، وعدم تردده في رد الخلافات بصورة عامة إلى الخلاف القائم بين الحجاز، وتميم[2]، لم يكن لمعظم النحويين المتأخرين أدنى اهتمام بها، بل تمادوا بحذفهم التفاصيل التي سجّلها سيبويه في كتابه حول هذه اللغات[3].

فلو أعطى النحويون اللهجات حقها من الدرس؛ لأراحوا المتلقين من التأويلات النحوية العديدة التي تبعدهم عن الفهم الصحيح للظواهر اللغوية؛ ولأدركوا أن هذه الضرائر ما هي إلا لهجات وردت بها قراءات قرآنية[4]، فالشعر العربي ما هو إلا سجل لتاريخ اللغة العربية الخالدة.

ويرى القارئ أن حروف المعاني تغيرت وظيفتها النحوية بسبب التطور اللغوي، وإن احتفظت اللغة بنماذج لغوية تثبت أصلها، وأصل عملها في المراحل السابقة للغة، صنفت تحت ما يسمى بالشاذّ أو النادر, إذ يحتوي نحو كل لغة من اللغات على قدر يزيد، أو ينقص من الحروف، والأسماء، والأفعال الشاذة، التي تسمى صيغا قوية في مقابل الصيغة الضعيفة أو العليلة التي تستسلم للتنظيم الذي يفرضه القياس. هذه الصيغ القوية تبقى خارج القاعدة، وتدين بمقاومتها إلى الاستعمال الذي يبقي عليها حية في الذهن، ولا يطيق لها تغييرا. وهي تفرض نفسها بخصائصها الفردية، وإن كانت هي نفسها في أغلب الأحيان غير جديرة بأن تصير مثلا، وأن تتخذ أساسا لعمل قياس، وذلك لا يعني أن الصيغ القوية لا تستسلم للوهن، والضعف مع الزمن[5]. فحروف المعاني

1- سيبويه. الكتاب، 197/4.

2- انظر: سيبويه. الكتاب1/57-58.

3- انظر: رابين، تشيم. اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، ص43.

4- انظر: الراجحي، عبده. اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص58.

5- انظر: فندريس، جوزيف. اللغة، 208.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تبدو عليها آثار عمل القياس التي عدلت من تصريفها، فحرف الجر، وحرف الجزم أصبحا حرفين يعملان بما بعدهما من الكلمات في مرحلة التقعيد اللغوي، واحتفظ بمظهرهما الشاذّ في بعض الاستعمالات اللغوية في المراحل السابقة للتقعيد. وحرف (لو) كان حرفا عاملا بما بعده فرِّغ من وظيفته في مرحلة التقعيد اللغوي، واحتفظت اللغة بمظهره الشاذّ في بعض الاستعمالات اللغوية، مثبتة عمله في مراحل تطور اللغة السابقة؛ فالصيغ الشاذّة يسند بعضها بعضا كما يرى جوزيف فندريس[1].

ج- التغيير من الجزم إلى النصب

تتمثل هذه الجزئية بعملية تحريك المجزوم، ونصبه بتفريغ عامل الجزم من وظيفته المتعارف عليها بين العلماء، وأصحاب اللغة في الوقت الحاضر - وهي جزم الفعل الذي قيدت به أداة الجزم- وإقراضه وظيفة أخرى هي النصب، ففي قوله تعالى: چۀہہچ (الشرح:1)، أورد ابن جني في المحتسب قول الخليل بن أسد النُوشَجَاني: إن أبا العباس العروضي قال:"سمعت أبا جعفر المنصور يقرأ: چۀ ہ ہ ہچ (الشرح:1)[2] بفتح الحاء.

ونصب الفعل المضارع بعد (لم) غير جائز في قراءة القرآن، حيث لا ضرورة تحمل عليه كما يرى ابن مجاهد، وابن جني، إذ قُيِّد هذا الآداء بالشعر فقط[3]، في حين خرّج ابن عطية قراءة أبي جعفر على أن الأصل: "ألم نشرحنْ" بالنون الخفيفة، ثم أبدلها ألفا، ثم حذفها تخفيفا[4]. وحاول العلماء

---

[1]- انظر: فندريس، جوزيف. اللغة، 208.

[2]- ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 366/2-367. وانظر: ابن عطية. المحرر الوجيز، 496/5، نسبت إلى أبو جعفر المنصور.

[3]- انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 366/2-367.

[4]- انظر: ابن عطية. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 496/5.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تطويع القراءة لقوانين اللغة، معللين أن القارئ ربما بَيّن الحاء وأشبعها في مخرجها، فظنّ السامع أنه فتحها[1]، ونظير القراءة القرآنية من الشعر قول الشاعر[2]:(الرجز)

مِنْ أيِّ يَوميَّ مِنَ المَوْتِ أَفِرْ أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يومَ قُدِرْ

بفتح راء لم يقدر. وقيل: أراد: لم يقدر، بالنون الخفيفة، وحذفها. وهذا غير جائز، وذلك أن هذه النون للتوكيد، والتوكيد أشبه شيء به الإسهاب، والإطناب، لا الإيجاز، والاختصار[3]. كقول الشاعر طرفة بن العبد[4]:(المنسرح)

اضْرِبَ عَنْكَ الهُمُومَ طَارقَها ضَرْبَكَ بالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرسِ

أراد: اضرِبَنْ عنك، وهذا مبني على جواز توكيد المجزوم بـ (لم)، أي أنه محمول على المؤكد بالنون الخفيفة، ففتح لها ما قبلها، ثم حذفت نون التوكيد، وهذا قليل جدا في الاستعمال، وكقول الشاعر[1]: (الرجز)

---

[1]– انظر: الزمخشري، أبو القاسم جار الله. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، 266/4.

[2]– انظر البيت: ابن عطية، المحرر الوجيز، 496/5. انظر: أبو طالب، علي، وفاطمة، والحسين. ديوان آل البيت ديوان علي بن أبي طالب، ديوان السيدة فاطمة، ديوان الحسين، تقديم: إسلام الجلدي، مكتبة جزيرة الورد، ص71. ورواية البيت في الديوان: (المديد)

أيُّ يومَي من الموت أَفِرّ يوم لا يَقدِرُ أم يوم قُدِرْ، وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت.

[3]– انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 366/2–367.

[4]– نسب البيت لطرفة بن العبد، وقيل هو مصنوع عليه. انظر: الزمخشري، أبو القاسم جار الله. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، 478/3. وانظر:ابن يعيش. شرح المفصل، 143/4. وانظر: ابن جني. الخصائص، 126/1 . وانظر: يعقوب، إميل بديع. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، 470/1. ولم تعثر عليه الباحثة في الديوان. اضرب فعل أمر بنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة تقديرا، وحذفها لغير وقف، ولالتقاء الساكنين قليل ونادر. وقيل ضرورة كما هنا. والمعنى: ادفع عنك الهموم، ، وطارقها: بدل من الهموم، أى الفاشي لك منها، والسوط: معمول من جلد تساق به الفرس. ويروى: بالسيف، لكنه غير ملائم للفرس، بل للفارس. وقونسها: أعلى رأسها. وقيل: شعر عنقها. ويجوز تشبيه الهموم بحيوان يصح ضربه على طريق المكنية، والضرب تخييل، والطروق ترشيح.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يَحْسبهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلمَا شَيْخا عَلى كُرْسيِّهِ مُعَمَّمَا

فالفعل "يعلما" مضارع بني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا في الوقف.

فتركبت هذه القراءة من ثلاثة أصول كلها ضعيفة كما يرى صاحب اللباب في علوم الكتاب[2]:

الأصل الأول: توكيد المجزوم بـ (لَمْ) وهو ضعيف.

والأصل الثاني: إبدالها ألفا وهو خاص بالوقف، وإجراء الوصل مجرى الوقف خلاف الأصل.

والأصل الثالث: حذف الألف ضعيف؛ لأنه خلاف الأصل.

وأشار أبو حيان الأندلسي إلى أن قراءة أبي جعفر وسمت بأنها قراءة مرذولة؛ لذلك يذهب في تخريجها، وهو التخريج الأفضل من وجهة نظره، أنها لغة لبعض العرب، أي الجزم بـ (لن)، والنصب بـ (لم) عكس المتعارف عليه –الشائع – بين أصحاب اللغة. مؤيدا توجيهه بقول عائشة بنت الأعجم في مدح المختار بن أبي عبيد، وهو القائم بثأر الحسين بن علي– رضي الله تعالى عنهما–:

قَدْ كَان سُمْكُ الهُدَى يَنْهَدُّ قَائمهُ حتَّى أبيحَ لهُ المُختارُ فانْغَمَدَا[3]

فِي كُلِّ ما هَمَّ أمْضَى رأيهُ قُدُماً ولَمْ يُشاوِرَ في إقْدامهِ أحَدَا

بنصب يشاور، وهذا محتمل للتخريجين، وأفضل من غيره[1].

---

[1]– نسب البيت لأبي حيان الفقعسي، ولمساور بن هند العبسي، وللعجاج، وللدبيري ولعبد بن عيسى، انظر: حداد، حنا جميل. معجم شواهد النحو الشعرية، ص232، 761. وبلا نسبة في: سيبويه. الكتاب، 516/3. وابن يعيش. شرح المفصل،170/5.

[2]– انظر: الدمشقي، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل(ت880هـ). اللباب في علوم الكتاب، 396/20–397.

[3]– لم تعثر الباحثة على الديوان، انظر : المحتسب، 366/2 الهامش، الأبيات هي:

قد كاد سمك الهدى ينهد قائمه حتى أتيح له المختار فانعمدا

قد كاد سمك الهدى ينهد قائمه ولم يشاور في أقدامه أحدا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأشارت الباحثة سابقا إلى قاعدة الفعل المضارع المرفوع، والمنصوب، والمجزوم، فالفعل المضارع مرفوع أبدا لوقوعه موقع الاسم، حتى يدخل عليه مَا ينصبه أَو يجزمه. ويكون في الرفع مضموما، وفي النصب مفتوحا، وفي الجَزم سَاكنا، تَقول: هُو يضربُ، ولنْ يضْربَ، ولم يضربْ، وهذا في الفعل الصَّحيح الآخر[2]، وحروف النصب هي:أنْ، لن، كي، إذن. وحروف الجَزم هي: لم، ولما، ولام الأمر، ولا النَّاهْية، وحرفا الشَّرط: إنْ، وإذما.

وبعرض القراءتين على القاعدة في الجدول الآتي:

الجدول (20)				
الرقم	نمط القراءة	قاعدة الفعل المضارع المجزوم		
		حرف جزم	فعل مضارع	علامة الجزم
1	چۀ ہ ۀ ہچ	✓	✓	✓
2	أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ	✓	✓	X

يتوصل القارئ للجدول إلى أن القراءتين حققتا الأفضلية الاستعمالية، لأنهما قراءتان مرويتان عن العرب– مع الإشارة أن الدراسة لا تتناول الناحية القدسية أو الشرعية المتحققة أصلا– . وفي ما يتعلق بالمعيار الثاني، وهو الأفضلية القواعدية، يظهر للعيان أن النمط الأول:چۀہۀہچ (الشرح:1)، قد حقق الأفضلية القواعدية؛ لاتفاقه التام مع قواعد النحو العربي، فالفعل المضارع الصحيح

[1]– انظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 549/10–500. وانظر: أبو العباس. الدّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، 43/11–45. وانظر: الدمشقي، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل. اللباب في علوم الكتاب، 396/20–397.

[2]– انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. اللمع في العربية، تح: فائز فارس، الكويت، دار الكتب الثقافية، 2004م، ص124.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الآخر(نشرح) جزم بدخول عامل الجزم عليه (لم)، ويعرب بالآتي: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون الظاهر على آخره. في حين يعد النمط الثاني– وهي قراءة أبي جعفر المنصور الشاذة لغة:" أَلَمْ **نَشْرَحَ** لَكَ صَدْرَكَ" – انقلابا على قواعد اللغة، وصيغة بديلة مخالفة للقياس، إذ لم يحقق معيار الأفضلية القواعدية، ولم يستطع النحويون تطويع القراءة لقواعدهم، فقد نصب المضارع لغير عامل نصب، ومن هنا يتوصل إلى أن النمط الثاني هو صيغة بديلة اخترقت عنصرا جوهريا من عناصر قاعدة الفعل المضارع المجزوم، وهو تفريغ عامل الجزم من وظيفته المتعارف عليها، وإقراضه عمل (لن) الناصبة، وهذا خرق واضح لقاعدة من قواعد النحو؛ لذلك يأخذ الترتيب الثاني في الأفضلية، ويقع في حيز المستوى المقبول في اللغة، ويصنف ضمن المتبقي فيها، الذي يتأتى من عملية التبديل الوظيفي للأدوات العاملة في الفعل المضارع، وهو ما يسمى بظاهرة التقارض التي تعد مظهرا من مظاهر اتساع العربية، وشمولها، وتمثل نوعا من الإحاطة والتنوع في الأسلوب العربي كالترادف، والاشتقاق، والتضاد، والاشتراك، وغير ذلك من الأساليب التي يستطيع المتكلم من خلالها تقليب الكلام على وجوه عدّة، ويعد مصيبا فيما يذهب إليه في حال كان معه سند من السماع، ووجه من وجوه التوجيه الصحيحة، وهذا يؤكد أن اللغة العربية لغة مرنة، وطيعة، لا تقف عند لون معين من ألوان التعبير[1]. فالتقارض النحوي: "هو تبادل الأحكام بين كلمتين بحيث تعطي

[1]– انظر: عبد الله، أحمد محمد. ظاهرة التقارض في النحو العربي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عدد 58 ، 2010، ص233.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كل كلمة الحكم الذي يختص بها إلى الكلمة الأخرى، سواء أكانت هذه الكلمة اسما، أم فعلا، أم حرفا"[1].

فقد أعطت كلمة (لن) حكما يختص بها إلى كلمة أخرى هي (لم)؛ لتعامل معاملتها، كما أعطت (لم) حكما يختص بها لـ (لن) لتعامل معاملتها أيضا. وهذا أكده أبو حيان الأندلسي عندما خرّج القراءة الشاذة على لغة خرجها اللحياني في نوادره عن بعض العرب، فهو يشير بذلك إلى أن التغييرات الإعرابية التي طرأت كانت نتيجة لتعدد اللغات بتعدد القبائل، فالجزم ب(لن)، والنصب ب(لم) سمع من بعض العرب، ونظير ذلك قول عائشة بنت الأعجم المذكور سابقا.

وزُعِم أن النصب بلم هو لغة اغترار، وتباه بقراءة بعض السلف[2]، وكأن المحاكي لهذه الاستعمالات يريد إحياءها، والتأريخ لها، مشيرا إلى أن الاستعمالات اللغوية تثبت أن اللغة لا تتحدد بواسطة قواعدها الثابتة، بل هي شبكة من المتغيرات (اللهجات)، التي تثبت تطور اللغة، وتغيرها عبر الزمن، تغييرات تشي باستعمال قد وقع، فاللغة ما هي إلا مزيج هائل من الوصفية (التزامنية)، والتاريخية (التعاقبية)، التي يجب تحليلها عن طريق المعلومات الارتجاعية، التي يمكن من خلالها إدراج تاريخ الاستعمالات اللغوية في الحاضر[3]، من خلال محاكاة نماذج لغوية كانت مستعملة في مرحلة ما من مراحل اللغة.

د- التغيير من النصب إلى الجر

---

[1]- عبد الله، أحمد محمد. ظاهرة التقارض في النحو العربي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عدد58، 2010، ص233.

[2]- انظر: الجَوجَري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، ط1، 2004م، 2/594-595.

[3]- انظر: لوسركل، جان جاك. عنف اللغة، ص330-333.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يمكن أن تناقش مسألة التغيير من النصب إلى الجر في قراءة لقوله تعالى: ﭽﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡﭢﭼ (المائدة: 6) نسبت إلى ابن كثير، وحمزة، وأبي عمرو، ويحيى عن عاصم، إذ قرأوا: "وَأَرْجُلِكُمْ"[1]، بالجر في التفسير الكبير، ونسبت أيضا في البحر المحيط في التفسير لابن كثير، ولأبي عمرو، ولحمزة، ولأبي بكر، وهي كذلك قراءة أنس، وعكرمة، والشعبي، والباقر، وعلقمة، والضحاك[2].

وبهذا يرد نمطان لغويان، أحدهما قراءة الجمهور القواعدية، أي من اللغة المقيّدة، وهي قراءة النصب التي نسبت إلى نافع، وابن عامر، والكسائي، وحفص عن عاصم، ويعقوب في الإنصاف[3]، ونسبت إلى نافع، وابن عامر، وعاصم في رواية حفص في التفسير الكبير[4]:(ﭡ)، عطفا على قوله: ﭽﭙﭼ (المائدة: 6)، أي: واغسلوا أرجلَكم. والنمط الآخر من اللغة الحرّة، وهو القراءة غير القواعدية، قراءة الجر: وَأَرْجُلِكُمْ، "عطفا على الرؤوس، فكما وجب المسح في الرأس فكذلك في الأرجل"[5].

ففي قوله تعالى: ﭽﭡﭢﭼ، نصبت (ﭡ) عطفا على الوجوه والأيدي، بمعنى: فاغسلوا وجوهكم وأيدكم وأرجلكم، والسنة الواردة تقتضي غسل الرجلين وبهذا توافق القراءة المعنى وتقويه. لتنال بذلك الترتيب الأول بحسب التصنيف في الأفضلية، ومنهم من رأى أن (أرجلَكم) معطوفة على موضع الرؤوس؛ لأن الباء زائدة والرؤوس منصوبة محلا، ويوضح ذلك بأن (رؤوس) اسم مجرور

1- انظر: الرازي، فخر الدين. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، 305/11.

2- انظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 191/4. ونسبت القراءة في الإنصاف، 603/2، إلى أبي عمرو، وابن كثير، وحمزة، ويحيى عن عاصم، وأبي جعفر، وخلف.

3- انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، 603/1.

4- الرازي، فخر الدين. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)،305/11.

5- الرازي، فخر الدين. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، 305/11.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لفظا منصوب محلا على أنه مفعول به، على اعتبار أن الفعل (مسح) فعل متعد يجب أن يستوفي مفعوله. ومفعوله كلمة رؤوس إذ سبقت بحرف جر زائد. (وأرجلكم): الواو عاطفة أرجلكم: معطوف على رؤوسكم تقديرا ومحلا.

وأشار النحويون إلى أنه في حال حذف حرف الجر عن المجرور تنتقل الحركة من الخفض إلى النصب، فالاسم منصوب على نزع الخافض[1] على أساس أن أرجلكم قدرت (بأرجلِكم) معطوفة على (برؤوسكم)، فلما نزع حرف الجر عادت حركة النصب وهذا لا خلاف عليه.

ويشير ابن الأنباري إلى أنه كان ينبغي أن تكون القراءة على النصب لأنه معطوف على قوله: "فاغسلوا وجوهكم وأيديكم" (المائدة: 6)، ولو كان معطوفا على قوله تعالى: "برؤوسكم"؛ لكان ينبغي أن تكون الأرجل ممسوحة لا مغسولة، وهذا مخالف لإجماع الأئمة[2]. ليصار إلى إن حكم النصب في الأولى أقوى، لأن العطف على اللفظ أقوى وأفضل من العطف على الموضع[3].

وتطرح هذه الآية اختلاف الناس في قراءة النصب عطفا على المحل وهذه قراءة لا جدال فيها، إنما يقع الخلاف في تعليل قراءة الجر عطفا على برؤوسكم، إذ علل بعلتين:

1- العطف على اللفظ.

2- العطف على المجاورة.

---

[1]- انظر: ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت: 316هـ)، الأصول في النحو، 180/1.انظر: الغلاييني، مصطفى. جامع الدروس العربية، 195/3.

[2]- انظر: الأنباري، كمال الدين أبو البركات. الإنصاف في مسائل الخلاف، 603/2.

[3]- انظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (المتوفى : 616هـ). التبيان في إعراب القرآن، تح : علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت، 422/1. 288/6.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبتوظفت نظرية الأفضلية في القراءات القرآنية محل الدراسة لتحديد أكثرها أفضلية، وأقلها انتهاكا للقاعدة النحوية، عرضت القراءتين، قراءة النصب والجر، على القاعدة النحوية التي تحكم بأن المعطوف "يتبع المعطوف عليه في: واحد من الرفع، والنصب، والجر، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من التذكير والتأنيث"[1] في الجدول الآتي:

الجدول (21)						
الرقم	نمط القراءة	قاعدة عطف الأسماء على المحل				
		اسم معطوف عليه	علامة النصب	حرف عطف	اسم معطوف	علامة النصب
1	چ ٻ ٻ ٻ ٱ ٻ ٻچ	✓	✓	✓	✓	✓
2	وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ	✓	✓	✓	✓	X

يتوصل القارئ للجدول إلى أن القراءتين حققتا الأفضلية الاستعمالية، لأنهما قراءتان مرويتان عن العرب. وفي ما يتعلق بالمعيار الثاني وهو الأفضلية القواعدية يظهر للعيان أن النمط الأول، چٻچ (المائدة:6)، قد حقق الأفضلية القواعدية؛ لاتفاقه التام مع قواعد النحو العربي، إذ نصبت أرجلكم على المحل كما ذكر سابقا.

والمدقق في النمط الثاني من القراءتين:" وَأَرْجُلِكُمْ" – وهي قراءة الجر – يرى أن النمط اللغوي انتهك عنصرا من عناصر القاعدة، التي تحكم بأنه لا يجوز التفريق بين حرف العطف والمعطوف بالمجرور إلا على إعادة حرف الجر، فالاسم المعطوف "أرجلكم" يجب أن ينصب في حال نزع الخافض. وبهذا تكون صيغة بديلة مخالفة للقياس اللغوي، وذلك لما فيها من خرق واضح لقاعدة من قواعد النحو، وزعم بعضهم أن الجر علته المجاورة، والجر على الجوار هو الاسم الذي

[1]– ابن هشام. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص436.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حقه أن يكون منصوبا أو مرفوعا، إلا أنه جر لمجاورته الاسم المجرور المباشر له، نحو: هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ، (خرب) نعت لجحر، وهو مرفوع في الأصل1؛ لأن النعت يتبع متبوعه بالحركة[2]، "وهذا كلام أكثر العرب وأفصحهم. وهو القياس"[3]، إلا أنه جرّ على غير أصل الكلام؛ لمجاورته الاسم المجرور (ضبٍّ)، وهذا مما يسميه النحويون نعتا على الجوار[4]، ونظير هذا الاستعمال قول الشاعر[5]:(الطويل)

كَأَن ثبيرا فِي عرانين وَبْلِهِ كَبِيرُ أنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ

خفض (مزملا) وهو نعت (كَبِير) وهو في محل رفع فخفضه على الْجوَار، وقول الشاعر[6]:(البسيط)

كَأَنَّمَا ضَرَبتْ قُدَّامَ أعيُنِها قُطْنا بِمُستَحصِدِ الأوتَارِ محلوجِ

والشاهد قوله: محلوج، فالرواية فيه على الخفض، وَهُوَ نعت لقوله: قطنا.المنصوب على أنه مفعول به لقوله: ضربت، وذلك لأن الكسرة ليست الحركة التي اقتضاها العامل، وأنما هي كسرة المجاورة[1].

---

[1]– تعرب كلمة خرب: نعت مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة.

[2]– انظر: بابتي، عزيزة قوال. المعجم المفصل في النحو العربي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 2004، ص954،

[3]– سيبويه. الكتاب، 436/1.

[4]– ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت: 672هـ). شرح الكافية الشافية، 1166/3–1167.

[5]– انظر: البيت بلا نسبة في: الخصائص، 218/1، 433/2. وفي الإنصاف، 604/2. ونسب البيت لامرئ القيس في شرح الكافية الشافية، 1167/3، العرنين: مقدم الأنف ، شبه به أوائل المطر. ثبير:جبل. الوبل: المطر. البجاد: الكساء المخطط.

[6]– البيت بلا نسبة، انظر: الدر المصون، 211/4. وانظر: الأنباري، كمال الدين أبو البركات. الإنصاف، 605/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويرى الرازي أن قراءة الجر على الجوار باطلة من وجوه عديدة[2]:

الأول: أن الكسر على الجوار معدود في اللحن، وهذا مما يدعو إليه النظم ضرورة، وكلام الله يجب تنزيهه عنه.

وثانيها: أن الكسر إنما يصار إليه حيث يحصل الأمن من الالتباس، كما في قوله: جحر ضب خرب، إذ يعلم من السياق أن الخرب لا يكون نعتا للضب بل للجحر، وفي هذه الآية الأمن من الالتباس غير حاصل.

وثالثها: أن الكسر بالجوار يقتضي عدم وجود حرف العطف، لأن "حرف العطف حاجز بين الاسمين، ومُبطِلٌ للمجاورة"[3]، كما أن العرب لم تتكلم بالجر على الجوار مع وجود حرف العطف.

والمدقق في ما ذكره الرازي من أن الجر على الجوار مما دعت إليه الضرورة الشعرية، لا يمكن أن يقتنع بالضرورة الشعرية هنا؛ لأن لغة النثر غير مقيّدة بأي قيد، فمن نظائر الاستعمال قراءة من قرأ قوله تعالى: "حورٌ عينٌ"(الواقعة: 22) على الجر[4]، وهو معطوف على: "بأكواب وأباريقَ"،والمعنى مختلف[5] ، وقد جاء في قوله تعالى:چتتثثٹٹڑچ (الذاريات:58)، مثل هذا

---

[1]– انظر: الأنباري، كمال الدين أبو البركات. الإنصاف في مسائل الخلاف، 605/2.

[2]– انظر: الرازي، فخر الدين. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، 305/11.

[3]– ابن هشام. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص332.

[4]– انظر القراءة بلا نسبة في: العكبري، أبو البقاء. التبيان في إعراب القرآن، 422/1.

ونسبت قراءة الجر"حورٍ عينٍ" إلى أبي جعفر وحمزة والكسائي انظر: ابن مِهران. المبسوط في القراءات العشر، ص426. ونسبت إلى حمزة والكسائي ، وذلك عطفا على "أكواب"، انظر: الشوكاني، محمد بن علي. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير(تفسير الشوكاني)،183/5.

[5]– العكبري، أبو البقاء. التبيان في إعراب القرآن، 422/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاستعمال، فقد قرأ الجمهور (المتينُ) بالرفع، وقرأ يحيى بن الوثاب، والأعمش،: "الْمَتِينِ" ، بالجر على الجوار[1]، فهذا استعمال وارد في الشعر والنثر معا، وبهذا تسقط علّة الضرورة.

إلا أن القراءة على الجر قد اخترقت شرط الأمن من الالتباس، فهو غير حاصل في قراءة الجر على الجوار، كما أنه لا يكون الجر على الجوار في المتعاطفات[2]، إلا أنه وجد في هذه القراءة، ومن هنا يتوصل إلى أن النمط الثاني هو صيغة بديلة اخترقت عنصرين جوهريين من عناصر قاعدة الجر على المجاورة، ليصار إلى تصنيفه في المرتبة الثانية بحسب التصنيف في الأفضلية، ويقع في حيز المتبقي فيها.

2- التغييرات الأسلوبية غير القواعدية

للأنماط اللغوية منحاها الإعرابي الذي حددته قواعد اللغة ، وجرى عليه الاستعمال، إلا أن ثمة تغييرات في الإعراب تطرأ على هذه الأنماط اللغوية، تفرضها التغييرات الأسلوبية، وهذا يعني أن التغييرات الأسلوبية تتطلب تغييرا في الإعراب يناسب التحويل الأسلوبي الطارئ على هذه الأنماط، فثمة أساليب وردت في بعض الآيات القرآنية، أوقعت بذلك الخلاف بين النحويين، وعلماء القراءات أثناء محاولات الفريقين تقديم اجتهادات جديدة تفسر هذه الظواهر الإعرابية بعيدا عن نظرية العامل والمعمول، فقام علماء القراءات تحديدا بالدفاع عن هذه القراءات بنوعيها: المتواتر، والشاذ، معتمدين على أن القواعد النحوية ما هي إلا اجتهادات قاصرة من وضع البشر، في حين أن القراءة وحي من

[1]- ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 289/2. وانظر: الفراء. معاني القرآن، 90/3 ، نسب القراءة ليحيى بن وثاب فقط.

[2]- انظر: ابن هشام. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص330.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الله، وفي ما يلي يسلط الضوء على بعض المواضع التي حصلت فيها المخالفة الأسلوبية التي أثرت في الإعراب.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أ- أسلوب الاشتغال

وقع في قوله تعالى: ﭽﭑﭒﭓﭔﭕﭖﭗﭘﭙﭚﭛﭜﭝﭞﭟﭽ (الرحمن:6،7) مخالفة أسلوبية إذ قرأ الجمهور: ﭽﭖﭽ (الرحمن:7) بالنصب عطفا على الجملة الفعلية الصغرى، وهي قوله: يَسْجُدانِ، في قوله تعالى:ﭽﭑﭒﭓﭽ (الرحمن: 6)؛لأن الجملة الفعلية (يسجدان) تتكون من فعل، وفاعل، وجملة: ﭽﭖﭽ(الرحمن:7) كذلك، إذ نُصبت السماءُ على الاشتغال، مشاكلة، ومماثلة للجملة الفعلية الصغرى السابقة (يسجدان)[1].

في حين قرأ أبو السمال: "والسماءُ" بالرفع على الإبتداء عطفا على الجملة الكبيرة[2]، وهي قوله: "وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدانِ"؛ لأن هذه الجملة من مبتدأ، وخبر، والأخرى كذلك، فراعى القارئ مشاكلة الجملة الابتدائية السابقة، أي جعل المعطوف مركبا من مبتدأ، وخبر، كالمعطوف عليه كما يرى أبو حيان الأندلسي و الشوكاني[3].

---

[1]- انظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 56/10.

[2]- ابن عطية. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 569/4. وانظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 244/2. وانظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 56/10.

[3]- انظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 56/10. وانظر: الشوكاني، محمد بن علي. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير(تفسير الشوكاني)، 161/5.

وكما انبرى المفسرون لتبرير نصب (السماء)، ورفعها، انبرى علماء القراءات، والنحو أيضا لتبرير الجانب الإعرابي لهذه الآية، وتخص الباحثة –من النحويين– بالذكر ابن جني الذي لم يكتف بالتبرير الإعرابي، بل فاضل بين القراءتين من حيث موافقة القاعدة النحوية، ويظهر ذلك في حديثه عن قراءة أبي السمال الشاذة– أي الخارجة عن قراءة القراء السبعة الذين جمع ابن مجاهد قراءاتهم في كتابه المعنون بـ" السبعة في القراءات"– يقول ابن جني: "الرفع هنا أظهر من قراءة الجماعة"[1] المتواترة؛ بمعنى أن القراءة الشاذة لا إشكال فيها لغة، فتظهر قوة القراءة الشاذّة هنا بموافقتها قياس العربية، بالإضافة إلى أنها قراءة مروية مسندة إلى السلف –رضي الله عنهم–[2]، ذلك أنه عطف "والسماءُ رفعها" على قوله تعالى: ﭽﭨﭩﭽ (الرحمن: 6)، فكما أن هذه الجملة مركبة من مبتدأ، وخبر، فكذلك قوله تعالى: (وَالسَّمَاءُ رَفَعَهَا) جملة مركبة من مبتدأ، وخبر، في حين وجه قراءة العامة بالنصب: ﭽﭫﭬﭽ (الرحمن:7) بأنها معطوفة على "يسجدان" وحدها، وهي جملة من فعل، وفاعل، والعطف يقتضي التماثل في تركيب الجمل، فيصير تقديره: يسجدان، ورفعَ السماءَ. فلما أضمر "رفع" فسره بقوله: "رفعها"، كقولك: قام زيد، وعَمرا ضربته، أي: وضربت عَمرا؛ لتعطف جملة من فعل وفاعل على أخرى مثلها[3].

والإشكال يقع في قراءة العامة بالنصب بفعل مضمر على شريطة التفسير، أي "ورفعَ السماءَ"، فتكون جملة فعلية، فإن عطفتها على الجملة الكبرى: ﭽﭨﭩﭽ (الرحمن:6) التي من المبتدأ، والخبر، خرمت قاعدة النحويين التي تشترط التماثل في الجمل المتعاطفة، وإن عطفت على جملة:

---

[1]– ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 2 /302.

[2]– انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 33/1.

[3]– انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 302/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"يسجدان"، تكون خبرا لـ"النجم والشجر" وذلك مخالف لقاعدة النحويين التي تشترط وجودَ ضمير في الجملة المعطوفة يعود على المبتدأ في الجملة الأولى، التي أطلق عليها مصطلح "الجملة ذات الوجهين"[1] في باب الاشتغال؛ ليستوي النصب، والرفع، إذ لا عائد فيها إليهما.

واشتراط ضمير في الجملة المعطوفة يعود على المبتدأ في الجملة الأولى؛ ليستوي النصب والرفع في باب الاشتغال، اختلف النحويون فيه، إذ أجاز سيبويه كما ذكر ابن جني النصب، وإن لم يكن في جملة الاشتغال ضميرٌ عائد على المبتدأ الذي تضمنته الجملة ذات الوجهين. وقراءة العامة: "والنجم والشجر يسجدان، والسماءَ رفعها" على النصب على الاشتغال مراعاة لعجز الجملة (يسجدان) التي يسميها النحاة ذات وجهين، فيها دليل على صحة ما ذهب إليه سيبويه[2].

وهذا ما رفضه أبو الحسن الأخفش، إذ أنكر أن يقال: زيد ضربته وعمرا كلمته، على أن يكون تقديره: وكلمت عمرا، عطفا على ضربته؛ معللا ذلك بعدم جواز عطف جملة لا محل لها من الإعراب على جملة لها محل من الإعراب، فلا بد من ضمير يعود على المبتدأ في الجملة الأولى: (زيد ضربته)، وجملة: كلمت عمرا، لا موضع لها من الإعراب؛ لأنها ليست خبرا عن زيد؛ لخلوها من ضميره، ومثاله على صحة قوله جملة: هند قامت وعمرا أكرمته لأجلها، ذلك أن العطف نظير التثنية، فيشترط في باب العطف أن يتناسب المعطوف، والمعطوف عليه[3].

---

[1]– "الجملة ذات الوجهين" هي الجملة المصدرة بمبتدأ وعجزها فعل، أي خبرُ المبتدأ جملةٌ فعلية، نحو: عمرٌو أكرمتُه، فهذه الجملة إذا لم تكن، ووقع بعدها جملة معطوفة مصدَّرة باسم مشتغلٍ عنه غير مفصول عن العاطف بأمّا، أو إذا الفجائية؛ استوى في المشتغل عنه النّصبُ بفعلٍ مفسَّرٍ، والرَّفْع بالابتداءِ، والمعطوفُ عليه في الوجه الأول جملةُ الخبر الفعليةُ، وتسمَّى الجملةَ الصُّغرى، وفي الوجه الثاني الجملةُ الابتدائية الاسمية، وتُسَمّى الجملةَ الكبرى. انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 527/1.

[2]– انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 302/2.

[3]– انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 302/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فكانت القراءة المتواترة: "والسماءَ رفعها" بنصب السماء ردا على ما جاء به الأخفش، وإثباتا لجواز عدم اشتراط ضمير في الجملة المعطوفة يعود على المبتدأ في الجملة الأولى؛ ليستوي النصب، والرفع.

والاشتغال كما يقول ابن هشام:" إذا اشتغل فعل متأخر بنصبه لمحل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم: كـ: "زيدًا ضربته" أو لمحله كـ: "هذا ضربته" فالأصل أن ذلك الاسم يجوز فيه وجهان: أحدهما راجح؛ لسلامته من التقدير، وهو الرفع بالابتداء، فما بعده في موضع رفع على الخبرية، وجملة الكلام حينئذ اسمية، والثاني مرجوح لاحتياجه إلى التقدير، وهو النصب، فإنه بفعل موافق للفعل المذكور محذوف وجوبا، فما بعده لا محل له؛ لأنه مفسر، وجملة الكلام حينئذ فعلية، ثم قد يعرض لهذا الاسم ما يوجب نصبه، وما يرجحه، وما يسوي بين الرفع، والنصب، ولم نذكر من الأقسام ما يجب رفعه ... لأن حد الاشتغال لا يصدق عليه"[1].

وحكم الاسم السابق في الاشتغال يجوز فيه من ناحية إعرابه وضبط آخره، أمران كما يرى عباس حسن[2]:

1- إعرابه مبتدأ، والجملة بعده خبره.

2- إعرابه مفعولا به لعامل محذوف وجوبا، يدل عليه العامل المذكور بعده، فيكون العامل المحذوف وجوبا مشاركا للمذكور إما في لفظه، ومعناه معا، نحو: الأمين شاركته، فالتقدير: شاركت الأمين شاركته، وإما في معناه فقط، نحو: البيت قعدت فيه، التقدير: لازمت البيت، قعدت فيه، ولا يصح

[1]- ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن جمال الدين. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، 1996، 2/141-142.

[2]- انظر: حسن، عباس. النحو الوافي، 2/129.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجمع بين العاملين ما داما مشتركين، إذ يكون المذكور عوضا عن المحذوف، وهكذا يُستأنس بالعامل المذكور في الوصول إلى العامل المحذوف وجوبا من غير أن يُتقيد أحيانا بلفظ العامل المذكور. في حين يُتقيَّد بمعناه في كل حالات الاشتغال.

والحكم المراد دراسته في هذا الموضع هو ما يجوز فيه الأمران، أي النصب، والرفع على السواء، وهو الاسم "المشتغل عنه" الواقع بعد عاطف غير مفصول بالأداة: "أما"، وقبله جملة ذات وجهين، مع اشتمال الجملة التي بعده في حالة نصبه على رابط يربطها بالمبتدأ السابق، –كالضمير العائد عليه نحو: "النهر فاض ماؤه صيفا، والحقول سقيناها من جداوله . أوكالفاء المفيدة للربط به نحو: "العلم الحديث نجح في غزو الكون السماوي، فالعلوم الرياضية، استلهمها الغزاة قبل الشروع"، فيصح رفع كلمتي: الحقول، والعلوم على أنهما مبتدأ، خبره الجملة الفعلية بعده، وهذه الجملة الاسمية معطوفة على الجملة الاسمية التي قبلها، ويجوز نصب الكلمتين على أنهما مفعولان لفعل محذوف، والجملة من هذا الفعل المحذوف، وفاعله معطوفة على الجملة الفعلية الواقعة خبرا قبلهما، وفي الحالتين تتفق الجملتان المعطوفتان مع الجملتين المعطوف عليهما في ناحية الاسمية أو الفعلية، فيجري الكلام على نسق واحد، ولهذا يتساوى الأمران[1].

وبعرض القراءتين على القاعدة في الجدول الآتي يتوصل إلى النمط الأفضل بناء على تحقيقه لمعياري الأفضلية:

[1]– انظر: حسن، عباس. النحو الوافي، 136/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

<table>
<tr><td colspan="11">الجدول (22)</td></tr>
<tr><td>الرقم</td><td>نمط القراءة</td><td></td><td colspan="8">قاعدة الجمل المتعاطفة في أسلوب الاشتغال</td></tr>
<tr><td></td><td></td><td colspan="3">جملة اسمية كبرى</td><td></td><td colspan="5">جملة فعلية</td></tr>
<tr><td></td><td></td><td colspan="3">جملة ذات وجهين</td><td></td><td colspan="5"></td></tr>
<tr><td></td><td></td><td>مبتدأ</td><td colspan="2">خبر (جملة فعلية صغرى)</td><td>حرف عطف</td><td colspan="2">جملة فعلية</td><td colspan="3">جملة الاشتغال</td></tr>
<tr><td></td><td></td><td>اسم</td><td>فعل</td><td>فاعل</td><td></td><td>اسم (مفعول به(مشغول عنه))</td><td>فعل متأخر (مشغول)</td><td>فاعل</td><td>ضمير (مشغول به)</td></tr>
<tr><td>1</td><td>چڈڈڈڎڎڑڑڑکچ</td><td>النجم والشجر</td><td colspan="2">يسجدان (معطوف عليه)</td><td>و</td><td colspan="4">السماءَ (معطوف)</td><td>رفعها</td></tr>
<tr><td></td><td></td><td colspan="10">قاعدة عطف الجمل الاسمية</td></tr>
<tr><td></td><td></td><td colspan="3">جملة اسمية</td><td>حرف عطف</td><td colspan="5">جملة اسمية</td></tr>
<tr><td></td><td></td><td>مبتدأ</td><td colspan="2">خبر</td><td></td><td colspan="3">مبتدأ</td><td colspan="2">خبر</td></tr>
<tr><td></td><td></td><td>اسم</td><td>فعل</td><td>فاعل</td><td></td><td>اسم</td><td>فعل</td><td>فاعل</td><td>ضمير (مفعول به</td></tr>
<tr><td>2</td><td>وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ (6) وَالسَّمَاءُ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ (7)</td><td>النجم والشجر</td><td colspan="2">يسجدان</td><td>و</td><td colspan="3">السماءُ</td><td colspan="2">رفعها</td></tr>
</table>

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المدقق في الجدول يرى أنّ نمطي القراءة: المتواتر، والشاذّ حققا عنصر المقبولية الاستعمالية أو أفضلية الاستعمال، فكلاهما وارد مسموع عن قراء القراءات القرآنية، غير أنّ النمط الأول: چژژچ (الرحمن:7) أي قراءة النصب المتواترة، أكثر استعمالا فِي قراءة القراء، ويعد من نظائره الشائعة في القرآن قوله تعالى: چ□□□چ (يس:39) المعطوفة على قوله تعالى: چۇۈۋېېچ(يس:38)، فيجوز نصب القمر على الاشتغال، وهو اختيار أبي عبيد من

الكوفيين، ويجوز أن يكون القمر مرفوعا بالابتداء، والنصب أكثر فِي قراءة القراء، وله نظائر كثيرة فِي القرآن كما يرى أبو زكريا الفراء[1]. وبهذا يحصل النمط الأول على الترتيب الأول في التصنيف بحسب معيار الأفضلية الاستعمالية.

وكما حقق النمط الثاني – قراءة أبي السمال–: "والسماءُ رفعها" – الأفضلية الاستعمالية، يظهر تحقيقيه لشرط الأفضلية القواعدية أيضا، إذ تظهر قوة القراءة الشاذة هنا بموافقتها القياس، إذ عُدّت القراءة من باب عطف الجمل المتماثلة، أي عطف الجملة الاسمية "والسماءُ رفعها" على الجملة الاسمية، وهي قوله تعالى: ﭽﭾﭿﮀﮁﮂﮃﮄﮅﮆﮇﮈﮉﮊﮋﮌﮍﮎﮏﮐﮑﮒﮓﮔﮕﮖﮗﮘﮙﮚﮛﮜﮝﮞﮟﮠﮡﮢﮣﮤﮥﮦﮧﮨﮩﮪﮫﮬﮭﮮﮯﮰﮱﯓﯔﯕﯖﯗﯘﯙﯚﯛﯜﯝﯞﯟﯠﯡﯢﯣﯤﯥﯦﯧﯨﯩﯪﯫﯬﯭﯮﯯﯰﯱﯲﯳﯴﯵﯶﯷﯸﯹﯺﯻﯼﯽﯾﯿﰀﰁﰂﰃﰄﰅﰆﰇﰈﰉﰊﰋﰌﰍﰎﰏﰐﰑﰒﰓﰔﰕﰖﰗﰘﰙﰚﰛﰜﰝﰞﰟﰠﰡﰢﰣﰤﰥﰦﰧﰨﰩﰪﰫﰬﰭﰮﰯﰰﰱﰲﰳﰴﰵﰶﰷﰸﰹﰺﰻﰼﰽﰾﰿﱀﱁﱂﱃﱄﱅﱆﱇﱈﱉﱊﱋﱌﱍﱎﱏﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱘﱙﱚﱛﱜﱝﱞﱟﱠﱡﱢﱣﱤﱥﱦﱧﱨﱩﱪﱫﱬﱭﱮﱯﱰﱱﱲﱳﱴﱵﱶﱷﱸﱹﱺﱻﱼﱽﱾﱿﲀﲁﲂﲃﲄﲅﲆﲇﲈﲉﲊﲋﲌﲍﲎﲏﲐﲑﲒﲓﲔﲕﲖﲗﲘﲙﲚﲛﲜﲝﲞﲟﲠﲡﲢﲣﲤﲥﲦﲧﲨﲩﲪﲫﲬﲭﲮﲯﲰﲱﲲﲳﲴﲵﲶﲷﲸﲹﲺﲻﲼﲽﲾﲿﳀﳁﳂﳃﳄﳅﳆﳇﳈﳉﳊﳋﳌﳍﳎﳏﳐﳑﳒﳓﳔﳕﳖﳗﳘﳙﳚﳛﳜﳝﳞﳟﳠﳡﳢﳣﳤﳥﳦﳧﳨﳩﳪﳫﳬﳭﳮﳯﳰﳱﳲﳳﳴﳵﳶﳷﳸﳹﳺﳻﳼﳽﳾﳿﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽ﴾﴿﵀﵁ﵐﵑﵒﵓﵔﵕﵖﵗﵘﵙﵚﵛﵜﵝﵞﵟﵠﵡﵢﵣﵤﵥﵦﵧﵨﵩﵪﵫﵬﵭﵮﵯﵰﵱﵲﵳﵴﵵﵶﵷﵸﵹﵺﵻﵼﵽﵾﵿﶀﶁﶂﶃﶄﶅﶆﶇﶈﶉﶊﶋﶌﶍﶎﶏ﶐﶑ﶒﶓﶔﶕﶖﶗﶘﶙﶚﶛﶜﶝﶞﶟﶠﶡﶢﶣﶤﶥﶦﶧﶨﶩﶪﶫﶬﶭﶮﶯﶰﶱﶲﶳﶴﶵﶶﶷﶸﶹﶺﶻﶼﶽﶾﶿﷀﷁﷂﷃﷄﷅﷆﷇ﷈﷉﷊﷋﷌﷍﷎﷏ﷰﷱﷲﷳﷴﷵﷶﷷﷸﷹﷺﷻ﴾ (الرحمن:6) فكما أن هذه الجملة مركبة من مبتدأ، وخبر، فكذلك قوله تعالى: "وَالسَّمَاءُ رَفَعَهَا" جملة مركبة من مبتدأ، وخبر؛ لتحتل بذلك الترتيب الأول في التصنيف بحسب معيار الأفضلية القواعدية.

في حين جاءت قراءة العامة،ﭽﭗﭘﭙﭚﭛﭜﭝﭞﭟﭠﭡﭢﭣﭤﭥﭦﭧﭨﭩﭪﭫﭬﭭﭮﭯﭰﭱﭲﭳﭴﭵﭶﭷﭸﭹﭺﭻﭼﭽﭾﭿﮀﮁﮂﮃﮄﮅﮆﮇﮈﮉﮊﮋﮌﮍﮎﮏﮐﮑﮒﮓﮔﮕﮖﮗﮘﮙﮚﮛﮜﮝﮞﮟﮠﮡﮢﮣﮤﮥﮦﮧﮨﮩﮪﮫﮬﮭﮮﮯﮰﮱﯓﯔﯕﯖﯗﯘﯙﯚﯛﯜﯝﯞﯟﯠﯡﯢﯣﯤﯥﯦﯧﯨﯩﯪﯫﯬﯭﯮﯯﯰﯱﯲﯳﯴﯵﯶﯷﯸﯹﯺﯻﯼﯽﯾﯿﰀﰁﰂﰃﰄﰅﰆﰇﰈﰉﰊﰋﰌﰍﰎﰏﰐﰑﰒﰓﰔﰕﰖﰗﰘﰙﰚﰛﰜﰝﰞﰟﰠﰡﰢﰣﰤﰥﰦﰧﰨﰩﰪﰫﰬﰭﰮﰯﰰﰱﰲﰳﰴﰵﰶﰷﰸﰹﰺﰻﰼﰽﰾﰿﱀﱁﱂﱃﱄﱅﱆﱇﱈﱉﱊﱋﱌﱍﱎﱏﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱘﱙﱚﱛﱜﱝﱞﱟﱠﱡﱢﱣﱤﱥﱦﱧﱨﱩﱪﱫﱬﱭﱮﱯﱰﱱﱲﱳﱴﱵﱶﱷﱸﱹﱺﱻﱼﱽﱾﱿﲀﲁﲂﲃﲄﲅﲆﲇﲈﲉﲊﲋﲌﲍﲎﲏﲐﲑﲒﲓﲔﲕﲖﲗﲘﲙﲚﲛﲜﲝﲞﲟﲠﲡﲢﲣﲤﲥﲦﲧﲨﲩﲪﲫﲬﲭﲮﲯﲰﲱﲲﲳﲴﲵﲶﲷﲸﲹﲺﲻﲼﲽﲾﲿﳀﳁﳂﳃﳄﳅﳆﳇﳈﳉﳊﳋﳌﳍﳎﳏﳐﳑﳒﳓﳔﳕﳖﳗﳘﳙﳚﳛﳜﳝﳞﳟﳠﳡﳢﳣﳤﳥﳦﳧﳨﳩﳪﳫﳬﳭﳮﳯﳰﳱﳲﳳﳴﳵﳶﳷﳸﳹﳺﳻﳼﳽﳾﳿﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽ﴾﴿﵀﵁ﵐﵑﵒﵓﵔﵕﵖﵗﵘﵙﵚﵛﵜﵝﵞﵟﵠﵡﵢﵣﵤﵥﵦﵧﵨﵩﵪﵫﵬﵭﵮﵯﵰﵱﵲﵳﵴﵵﵶﵷﵸﵹﵺﵻﵼﵽﵾﵿﶀﶁﶂﶃﶄﶅﶆﶇﶈﶉﶊﶋﶌﶍﶎﶏ﶐﶑ﶒﶓﶔﶕﶖﶗﶘﶙﶚﶛﶜﶝﶞﶟﶠﶡﶢﶣﶤﶥﶦﶧﶨﶩﶪﶫﶬﶭﶮﶯﶰﶱﶲﶳﶴﶵﶶﶷﶸﶹﶺﶻﶼﶽﶾﶿﷀﷁﷂﷃﷄﷅﷆﷇ﷈﷉﷊﷋﷌﷍﷎﷏ﷰﷱﷲﷳﷴﷵﷶﷷﷸﷹﷺﷻ﴾ (الرحمن:7) على غير قياس العربية، إذ لم يلتزم عامة القراء بشرط اشترطه النحويون في باب الاشتغال، وهو وجود ضمير في الجملة المعطوفة يعود على المبتدأ في الجملة الأولى؛ ليستوي النصب، والرفع. فقراءة العامة– على نصب السماء، بفعل مضمر على شريطة التفسير، أي ورفع السماء، لتكون جملة فعلية معطوفة على جملة: "يسجدان"، وبهذا تكون خبرا لـ"النجم والشجر" – مخالفة لقاعدة النحويين لعدم وجود ضمير في الجملة المعطوفة يعود على المبتدأ في الجملة الأولى "الجملة ذات الوجهين"، إذ لا عائد فيها، والمعطوف على الخبر خبر، فيشترط فيه ما يشترط في الآخر.

[1]– انظر: الفراء. معاني القرآن، 233/3. وانظر: النحاس. إعراب القرآن، 267/3.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يرى المدقق أن جمهور القراء متمسكون بالرواية، غير مبالين بقواعد النحويين، وشروطهم، ذلك أنهم ملتزمون بضوابط القراءة الصحيحة، وهي:

- أن يصح سندها.
- أن توافق أحد المصاحف العثمانية.
- أن توافق العربية ولو بوجه.

فالقراءة المتواترة، حققت جميع الضوابط، يخص بالذكر موافقة قواعد النحو ولو بوجه، بمعنى أن تكون موافقة لقاعدة من قواعد اللغة موافقة تكفي لعدم رفضها لعدم النظير القواعدي، وهو شرط واسع جدا لدرجة أنه لا يكاد يوجد وجه لرفض أية قراءة تقريبا، وهذا يشير إلى أن القراءة تقبل إذا توفر لها صحة حملها على أي وجه من الوجوه، وهو الوجه الذي أجازه سيبويه ومؤيدوه، ويعلل ابن جني ما ذهب إليه سيبويه بـ" أن ذلك الموضع من الإعراب لما لم يخرج إلى اللفظ سقط حكمه، وجرت الجملة ذات الموضع كغيرها من الجملة غير ذات الموضع، كما أن الضمير في اسم الفاعل لما لم يظهر إلى اللفظ جرى مجرى ما لا ضمير فيه، فقيل: في تثنيته: قائمان، كما قيل: فرسان ورجلان، بل إذا كان اسم الفاعل قد يظهر ضميره إذا جرى على غير من هو له، ثم أجرى مع ذلك مجرى ما لا ضمير فيه لما لم يظهر في بعض المواضع –كان ما لا يظهر فيه الإعراب أصلا أحرى بأن يسقط الاعتداد به "[1].

وبهذا تؤيد القراءة المتواترة،چژڑچ (الرحمن:7) القاعدة النحوية، محققة لبعض عناصر الأفضلية القواعدية زيادة على أفضلية الاستعمال، إذ أجاز سيبويه النصب على الاشتغال، وإن لم

[1]– ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 303/2

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يكن في جملة الاشتغال ضميرٌ عائد على المبتدأ الذي تضمنته الجملة ذات الوجهين، لتكون بذلك حجة على النحو، لا خاضعة له كما يرى عبد الصبور شاهين[1]، وإعراب الآية هو: الواو حرف عطف، والسماء مفعول به منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور، والجملة الفعلية "رفعها" مفسرة لا محل لها من الإعراب"[2].

ويكشف اختلاف النحويين في المراوحة بين قبول الاستعمال، ورفضه، وترجيح قاعدة على أخرى عن المفارقة بين قواعد النحويين المستنبطة، والواقع اللغوي الذي اعتمدوا عليه في التقعيد، ليكون باب الاشتغال من أهم الأبواب النحوية التي تكشف قصر القاعدة عن ضم أداءات لغوية لا سبيل لردها.

ويُرى كذلك أن علماء العربية كانوا على وعي بنظرية الأفضلية عند الموازنة بين الأداءات اللغوية، وتطبيقها عمليا، دون التنظير لها كما ذكرت الباحثة من قبل. ويؤكد ذلك قول ابن جني: "الرفع هنا أظهر من قراءة الجماعة"[3]، معتمدا في المفاضلة بين القراءتين معيار الأفضلية القواعدية. وكذلك فاضل بينهما ابن هشام في قوله حول إعراب الاسم المشغول عنه عند استواء النصب، والرفع: "فالأصل أن ذلك الاسم يجوز فيه وجهان: أحدهما راجح؛ لسلامته من التقدير، وهو الرفع بالابتداء، فما بعده في موضع رفع على الخبرية، وجملة الكلام حينئذ اسمية، والثاني مرجوح

[1]– انظر: شاهين، عبد الصبور. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء، ص361.

[2]– درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى. إعراب القرآن وبيانه، 397/9 .

[3]– ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 302/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لاحتياجه إلى التقدير، وهو النصب، فإنه بفعل موافق للفعل المذكور محذوف وجوبا، فما بعده لا محل له؛ لأنه مفسر، وجملة الكلام حينئذ فعلية"[1].

وكذلك فاضل بينهما عباس حسن في قوله: و" إعرابه مبتدأ" أحسن؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير عامل محذوف، ولا إلى التفكير في اختياره، وفي موافقته للعامل المذكور، وقد تكون موافقته معنوية فقط؛ فيُحتاج إلى إعمال الفكر"[2]. فالتقدير يَلجأ إليه النحويون لإخضاع أداء لغوي خارم لقواعدهم لقاعدة معينة نصوا عليها؛ لتصحيح رأي من آرائهم، فيخضعون الأداء للتحليل بناء على قواعد ذهنية افتراضية، أو وفقا لوجهات نظر خاصة، وسمة المرونة التي تتسم بها قواعد العربية تغريهم بهذا السلوك، وتدفعهم للتقدير من وقت إلى آخر كما يرى كمال بشر[3].

والمتأمل يرى مفاضلة العلماء بين استعمالين لقاعدتي الراجح والمرجوح، مع ذكر سبب تفضيل الاستعمال الموافق للقاعدة المرادة. مع الإشارة إلى أن الاستعمال الأقل أفضلية (المرجوح) لا يعد استعمالا معيبا أو ضعيفا، بل يقع في حيز المستوى اللغوي المقبول، فكلاهما عربي فصيح، يثبتان أن اللغة على امتداد عصور استعمالها تسير في طرق شتى.

وتطرق إلى هذه الاشارة عباس حسن أثناء حديثه عن الأرجحية، فهو يرى أن الاستعمال الراجح في القاعدة ليس معيبًا، ولا ضعيفًا من الوجهة اللغوية، فهو –مع كثرته وقوته– لا يبلغ "درجة" الأرجح فيهما، لكن كليهما عربي فصيح، وهذا ينطبق على المرجوح أيضا الذي لا تبلغ كثرته، وقوته

---

[1]– ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن جمال الدين. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، 1996، 142/2.

[2]– حسن، عباس (ت:1398). النحو الوافي، 129/2.

[3]– انظر: بشر، كمال. دراسات في علم اللغة، ص258.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

درجة "الراجح". فالأرجحية مَزيَّة يسيرة إذا كان الداعي لها أمرًا بلاغيًا مما يطرأ ويتغير بحسب الدواعي (التغييرات الأسلوبية)، فهي لا تتسم بالذاتية الدائمة؛ بل تخضع لأذواق البلغاء في العصور اللغوية المختلفة، وهي مختلفة باختلاف تلك الأزمان والدواعي؛ – لكيلا تجمد البلاغة عند حد لا تتجاوزه كما يصرح علماؤها – فالراجح قد يشيع استعماله، ويكثر في عصر لغوي؛ فيكون الأرجح، وعندئذ ينزل الأرجح إلى "درجة" الراجح، ثم تتغير الحالة مرة أخرى في عصر لغوي جديد، فيشيع استعمال بلاغي (أسلوبي) لم يكن شائعا من قبل، بل في بيئة أخرى مع اتحاد العصر، فيقع التغيير في "الدرجة" كما وُصف؛ وهكذا دواليك، فالتفاوت بينها منشؤه الأرجحية التي ينتفي عنها الثبات، وليس منشؤه القلة الذاتية المعيبة، والضعف، أو الحسن، والقبح اللغويين، ولو كان كذلك لوجب الاقتصار على القوي دون الضعيف، وعلى الحسن دون القبيح، وبهذا لا داعي لكثرة الأقسام، والأحكام، وتعدد الآراء في كل حكم، وما يتبعه من عناء لا طائل وراءه[1].

وهذا يؤكد أن هذه التحويلات الأسلوبية التي أدت إلى تعدد الأوجه الإعرابية ذات طابع اختياري بمعنى أنها خاضعة لاختيار القراء، وكيفية استغلالهم لطاقات اللغة الكامنة في النظام اللغوي– مع العلم أن التحويل الأسلوبي لا يحدث تغييرا كبيرا في دلالة التركيب، ولا يخرج عن المعنى الأساس المراد، فرفع السماء معلوم معنى، ونصبها معلوم لفظا، فهي منصوبة بفعل تفسره جملة: رفعها. أي: رفع السماء، وهذا ما تدعو إليه نظرية الأفضلية، فالمفاضلة بين الأنماط اللغوية تشترط مسبقا اتفاق المعنى بين الصيغة الأصل، والصيغة الاختيارية البديلة اتفاقا تاما، ومقياس نجاح الصيغ البديلة من عدمه هو القبول، والاشتهار عند الناس.

[1]– انظر: حسن، عباس. النحو الوافي، 130/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فتثبت هذه القراءات أن اللغة العربية تظفر بحرية كبيرة إلى حد ما في ترتيب أجزائها اكتسبتها بفضل خاصية الإعراب فيها، فقد اكتفى القراء بها للدلالة على وظيفة الكلمة داخل الجملة، فقُرئت الآية بوجوه عديدة، تبعا لاختلاف المقصود من الكلام، وتبعا للجزء الذي يعنى القارئ بإبرازه، وتوجيه السامع إليه[1]. والقارئ لا يستعمل اللغة وفقا للقواعد الصارمة الموضوعة، بل وفقا للمعنى المراد إيصاله للمتلقي.

ب- أسلوب الشرط

وقع في قوله تعالى: چۈ ۈُ ۋ ۋ و و ۉ ۉ ېېچ (النساء: 78) مخالفة أسلوبية، إذ قرأ الجمهور: چۈ ۈُ ۋ ۋ و و ۉ ۉ ېېچ (النساء:78)، جزاء وجوابه، والمعنى: أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ، والجزم في يدرككم على جواب الشرط، وقرأ طلحة بن سليمان: "يدركُكُم"، على رفع الفعل، أي ضم الكاف[2]، و"قال ابن مجاهد: وهذا مردود في العربية، وقال أبو الفتح: هو لعمري ضعيف في العربية، وبابه الشعر والضرورة، إلا أنه ليس بمردود لأنه جاء عنهم"[3].

يُرى ترواح ردود وتوجيهات النحويين لقراءة طلحة بن سليمان، بين الرد والرفض من جهة أو التضعيف والرفض من جهة أخرى، فأبو الفتح أكثر مرونة من ابن مجاهد، إذ ضعف قراءة رفع المضارع المجزوم؛ لأن بابه النظم والضرورة، إذ يجب ألا يكون في القراءات القرآنية، ليصار إلى

---

[1]- انظر: عبد التواب، رمضان. لحن العامة والتطور اللغوي، ص64.

[2]- انظر: ابن عطية. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 80/2. انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 193/1. وانظر: الألوسي، شهاب الدين (ت:1270). روح المعاني84/3.

[3]- ابن جني. أبو الفتح عثمان. المحتسب، 193/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اعتباره مردودا في القرآن والنثر العربي، مما دفعه ذلك لتأويل الاستعمال على حذف الفاء، ونظيره قول الشاعر[1]:(البسيط)

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ

أي: فالله يشكرها، وَيَكُونُ مَا بَعْدَ الْفَاءِ كَلَامًا مبتدأً.

وهذا ما ذهب إليه المبرد في تعليل القراءة، أي أنها على حذف الفاء مطلقا[2]. في حين فصّل سيبويه القول في القراءة الشاذة على أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه نحو: "إنك" في البيت، فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير، وبين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه، فالأولى أن يكون على حذف الفاء، وجوز العكس، وقيل: إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء، وإلا فعلى التقديم والتأخير[3].

وأشار النحويون إلى أن "جواب الشرط على ضربين: الفعل، والفاء. فإذا كان جواب الشرط فعلا كان حكمه الجزم على ما تقدم نحو قولك: إن تذهبْ أذهبْ معك. وأما إذا اقترن جواب الشرط بالفاء، حكم الفعل بعدها الرفع البتة، نحو قوله تعالى:چ□□□□□□□□□□چ (المائدة: 95)، وجيء بالفاء في جواب الشرط توصلا إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر[4].

---

[1]- البيت لحسان بن ثابت، انظر: ابن يعيش. إعراب القرآن وبيانه، 214/3، ولسان العرب، مادة (بجل). ولم تعثر عليه الباحثة في الديوان.

[2]- انظر: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد(ت:285هـ). المقتضب، بيروت، عالم الكتب،1963، 72/2.

[3]- انظر: سيبويه. الكتاب، 64/3-65.

[4]- وانظر: سيبويه. الكتاب، 69/3. وانظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. اللمع في العربية، 135/1.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

"إن كان فعلا الشرط والجزاء فعلين مضارعين لفظا ومعنى؛ وجب جزمهما[1]، إلا على رأي ضعيف يجيز رفع الفعل المضارع الواقع جوابا في النثر وفي الشعر؛ مستدلا بقراءة طلحة بن سليمان الشاذة لقوله تعالى: "أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ" برفع المضارع "يدرك"[2]، وبعرض القراءتين على قاعدة جواب الشرط في الجدول الآتي يتم تسليط الضوء على القراءة غير القواعدية، ومبررات انتهاكها للقاعدة المتعارف عليها بين أهل الصنعة. ذلك أن ترتيب القيود يفترض أنه الطريقة الوحيدة التي تشي بمدى خضوع الأنماط اللغوية للقاعدة، وهذ هو الأصل الذي يقوم عليه التحليل حسب نظرية الأفضلية:

الجدول (23)

الرقم	نمط القراءة	قاعدة الشرط				
		اسم الشرط الجازم	فعل الشرط	علامة الجزم	فعل الشرط	علامة الجزم
1	چۈۇ**ۋ**ۇچ	✓	✓	✓	✓	✓
2	أَيْنَمَا تَكُونُوا **يُدْرِكُكُمُ** الْمَوْتُ	✓	✓	✓	✓	X

[1]– ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص334.

[2]– حسن، عباس. النحو الوافي، 474/4.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يرى المدقق في الجدول أن قراءة الجمهور ،چۉۇ**ۋ**ۇچ(النساء:78)، وهي النمط الأول من القراءتين، تحقق معيار الأفضلية الاستعمالية، وتحقق أيضا قواعدية اللغة، التي تحكم بأنه إذا كان فعلا الشرط والجزاء فعلين مضارعين لفظا ومعنى؛ وجب جزمهما، وقراءة الجمهُور على ذلك؛ فيعرب "قوله تعالى: "أَيْنَمَا تَكُونُواْ": (أينما) اسْم شَرْط يجزم فِعْلَين، مبني في محل نصب ظرف مكان، (تكونوا) فعل مضارع مَجْزومٌ بها وهو فعل الشرط، و(**ۋ**): (يُدركْ): فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون؛ لأنه واقع في جملة جوابُ الشرط، وبهذا تحتل قراءة الجزم المرتبة الأولى في التصنيف بحسب نظرية الأفضلية.

وتحقق قراءة طلحة بن سليمان: "أَيْنَمَا تَكُونُوا **يُدْرِكُكُمُ** الْمَوْتُ"، معيار الأفضلية الاستعمالية، لورودها نمطا استعماليا عند القارئ، في حين انتهكت القراءة شرطا من شروط القاعدة النحوية، وهو شرط الحركة الإعرابية، فجاء جواب الشرط مرفوعا، مما أدى إلى اصطدام النحاة بنماذج لا توافق قواعدهم النحوية، دفعتهم إلى التأويل في محاولة منهم لإخضاع الأداء للقاعدة، موجهين القراءة على أنها على حَذْفِ الفَاءِ، وتقديرها: فيدرككم المَوْت؛ لأن جواب الشرط إذا اقترن بالفاء، وجب رفعه البتة. وهذا توجيه المُبَرِّد، وزعم سيبويه أن الفعل: يدرككم، ليْس بجَوَابٍ، إنَّما هو دالٌّ على الجَوَاب والنِّيةُ به التقديمُ[1]. وبهذا تحتل القراءة المرتبة الثانية في التصنيف اللغوي بحسب نظرية الأفضلية. وقد ذكر أبو حيان أن الرفع مسموع كثيرا في لسان العرب حتى ادعى بعض المغاربة أنه أحسن من الجزم[2]. كقول أبي صخر[1]: (الطويل)

---

[1]– الدمشقي. أبو حفص سراج الدين عمر بن علي ابن عادل (ت: 775هـ). اللباب في علوم الكتاب، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض،504/6.

[2]– انظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 100/3.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولا بالذي إنْ بانَ منه حبيبُه يقولُ ويُخفي الصبرَ إني لجازعُ

برفع أدرك وهو مضارع وقع جواب الشرط"[2].

ج- أسلوب العطف

لم تلتزم اللغة بقاعدة عطف الجمل المتماثلة التزاما يصل إلى درجة الحكم المطلق على الباب، ففي قوله تعالى: ﭽﭾﭿﮀﮁﮂﮃﮄﮅﮆﮇﮈﮉﮊﮋﮌﮍﮎﮏﮐﮑﮒﮓﮔﮕﮖﮗﮘﮙﮚﮛﮜﮝﮞﮟﮠﮡﮢﮣﮤﮥﮦﮧﮨﮩﮪﮫﮬﮭﮮﮯﮰﮱﯓﯔﯕﯖﯗﯘﯙﯚﯛﯜﯝﯞﯟﯠﯡﯢﯣﯤﯥﯦﯧﯨﯩﯪﯫﯬﯭﯮﯯﯰﯱﯲﯳﯴﯵﯶﯷﯸﯹﯺﯻﯼﯽﯾﯿﰀﰁﰂﰃﰄﰅﰆﰇﰈﰉﰊﰋﰌﰍﰎﰏﰐﰑﰒﰓﰔﰕﰖﰗﰘﰙﰚﰛﰜﰝﰞﰟﰠﰡﰢﰣﰤﰥﰦﰧﰨﰩﰪﰫﰬﰭﰮﰯﰰﰱﰲﰳﰴﰵﰶﰷﰸﰹﰺﰻﰼﰽﰾﰿﱀﱁﱂﱃﱄﱅﱆﱇﱈﱉﱊﱋﱌﱍﱎﱏﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱘﱙﱚﱛﱜﱝﱞﱟﱠﱡﱢﱣﱤﱥﱦﱧﱨﱩﱪﱫﱬﱭﱮﱯﱰﱱﱲﱳﱴﱵﱶﱷﱸﱹﱺﱻﱼﱽﱾﱿﲀﲁﲂﲃﲄﲅﲆﲇﲈﲉﲊﲋﲌﲍﲎﲏﲐﲑﲒﲓﲔﲕﲖﲗﲘﲙﲚﲛﲜﲝﲞﲟﲠﲡﲢﲣﲤﲥﲦﲧﲨﲩﲪﲫﲬﲭﲮﲯﲰﲱﲲﲳﲴﲵﲶﲷﲸﲹﲺﲻﲼﲽﲾﲿﳀﳁﳂﳃﳄﳅﳆﳇﳈﳉﳊﳋﳌﳍﳎﳏﳐﳑﳒﳓﳔﳕﳖﳗﳘﳙﳚﳛﳜﳝﳞﳟﳠﳡﳢﳣﳤﳥﳦﳧﳨﳩﳪﳫﳬﳭﳮﳯﳰﳱﳲﳳﳴﳵﳶﳷﳸﳹﳺﳻﳼﳽﳾﳿﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽ﴾﴿﵀﵁ﵐﵑﵒﵓﵔﵕﵖﵗﵘﵙﵚﵛﵜﵝﵞﵟﵠﵡﵢﵣﵤﵥﵦﵧﵨﵩﵪﵫﵬﵭﵮﵯﵰﵱﵲﵳﵴﵵﵶﵷﵸﵹﵺﵻﵼﵽﵾﵿﶀﶁﶂﶃﶄﶅﶆﶇﶈﶉﶊﶋﶌﶍﶎﶏ﶐﶑ﶒﶓﶔﶕﶖﶗﶘﶙﶚﶛﶜﶝﶞﶟﶠﶡﶢﶣﶤﶥﶦﶧﶨﶩﶪﶫﶬﶭﶮﶯﶰﶱﶲﶳﶴﶵﶶﶷﶸﶹﶺﶻﶼﶽﶾﶿﷀﷁﷂﷃﷄﷅﷆﷇﷰﷱﷲﷳﷴﷵﷶﷷﷸﷹﷺﷻ﴾ (غافر:71) وهي قراءة العامة، برفع (السلاسلُ) عطفا بها على المبتدأ "الأغلالُ"، الذي يُضفي عليها معنى التهديد، أي تهديد الله للمشركين به; ليكون معنى الآية: سوف يعلم هؤلاء الذين يجادلون في آيات الله، المكذبون بالكتاب حقيقة ما تخبرهم به يا محمد، وصحة ما هم به اليوم مكذّبون من هذا الكتاب، حين تجعل الأغلال والسلاسل في أعناقهم في جهنم. في حين قرأ ابن عباس: "والسَّلاسِلَ يَسْحَبونَ" بنصب السلاسل في الحميم[3]. وقراءة النصب نسبت لابن مسعود أيضا في المحتسب[4]، ونسبت قراءة النصب، وفتح الياء في "يسحبون" إلى أبي الجوزاء، وعكرمة، وابن عباس، وابن مسعود في تفسير القرطبي[5]، ونسبت إلى ابن مسعود، وابن عباس، وزيد بن على، وابن وثاب في الموسوعة القرآنية[6].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1]- انظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 100/3. وانظر: أبو العباس. الدر المصون، 119/3. وانظر: الألوسي، روح المعاني، 123/2.والشاهد فيه قوله: يقول، ويخفي، حيث رفع الفعل المضارع الواقع جوابا للشرط الجازم، وذلك لأن فعل الشرط فعل ماض.

[2]- الألوسي، شهاب الدين (ت:1270). روح المعاني، 123/2.

[3]- انظر: الطبري. تفسير الطبري المعروف جامع البيان عن تأويل القرآن، 97/24.

[4]- انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب،244/2.

[5]- انظر: القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر. الجامع لأحكام القرآن، 381/18.

[6]- انظر: الأبياري، إبراهيم. الموسوعة القرآنية، 220/6.

وتقدير قراءة النصب في المحتسب: إذ الأغلال في أعناقهم ويسحبون السلاسل، فاختار القراء عطف الجملة من الفعل والفاعل على التي من المبتدأ والخبر[1]، وتقدير المعنى في هذه القراءة كما ورد عن ابن عباس: إذا كانوا يجرون السلاسل فهو أشد عليهم، إذ يكلفون أن يسحبوها ولا يطيقون[2]، ونظير الاستعمال من الآي القرآني قوله تعالى:چۇۇۆۆۈۈچ (الأعراف: 193)، أي أَصمَتُّمْ، عطف المبتدأ والخبر على الفعل والفاعل، ونظيره من الشعر قول راشد بن شهاب[3]:

أَقَيسَ بن مسعودِ بنِ قيسٍ بن خالدٍ أَمُوفٍ بأدْراعِ ابنِ ظبيَةَ أم تُذَمّْ

أي: أأنت موف بها أم تذم؟ فقابل الشاعر بالمبتدأ والخبر الجملة التي من الفعل والمفعول الجاري مجرى الفاعل.

ونسب إلى ابن عباس أنه قرأ أيضا بخفض السلاسل؛ إذ كان يقول: وهم في السلاسلِ يسحبون، وهذا مما لا تُجيزه العربية وتنكره، أي لا تجيز العربية خفض الاسم، والخافض مضمر4. إلا أن بعض النحويين أجاز قراءة "والسلاسلِ" بالخفض، عطفا على الأعناق، كالفراء الذي جر السلاسل في الآية حملا على المعنى، أي على المراد من الكلام وهو: أعناقهم في الأغلال والسلاسل[5]، ونظير القراءة قول الشاعر[1]: (الرجز)

---

[1]– انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 244/2.

[2]– انظر: القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر. الجامع لأحكام القرآن، 381/18.

3– البيت لراشد بن شهاب اليشكري، انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب، 244/2، الهامش. وانظر: الضبي، المفضل بن محمد. المفضليات، تح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، د.ن، د.ت، ص309. وانظر: المرزوقي، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن (ت:421هـ). شرح ديوان الحماسة، تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003 م، ص839.

[4]– انظر: الطبري. تفسير الطبري المعروف جامع البيان عن تأويل القرآن، 97/24.

[5]– انظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد(ت:207). معاني القرآن، بيروت، عالم الكتب، ط2، 1980، 11/3.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قد سالَمَ الحيّاتُ منه القَدَما الأفعوانَ والشجاعَ الشَّجْعَمَا

نصب الشاعر الشجاع، والحيات قبل ذَلِكَ مرفوعة؛ ذلك لأن المعنى: قَدْ سالمت رجله الحيات، وسالمتها، فلما احتاج ضرورة إلى نصب القافية جعل الفعل من القدم واقعًا عَلَى الحيات[2]."وعلى هذا أجاز الكوفيون: قاتل زيد عمرا العاقلان والعاقلين، يرفع العاقلين على النعت لهما، وينصبهما؛ لأنهما فاعلان في المعنى مفعولان، وأجازوا أيضا: قاتل زيد عمرو، برفعهما"[3].

وأجاز الزمخشري قراءة الجر حملا على المعنى فـ " لو قيل: إذ أعناقهم في الأغلال، مكان قوله: إذ الأغلال في أعناقهم، لكان صحيحا مستقيما. فلما كانتا عبارتين معتقبتين، حمل قوله: والسلاسل على العبارة الأخرى ونظيره"[4] من الشعر أيضا:(الطويل)

مَشائيمُ لَيْسُوا مُصْلِحينَ عَشِيرَةً ولا نَاعِبٍ إلا ببَينٍ غُرَابُهَا[5]

---

[1]– نسب الرجز للشاعر عبد بني عبس، انظر: سيبويه. الكتاب، 287/1. ونسب للعجاج ، انظر: ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت: 321هـ). جمهرة اللغة، مادة (جعشم) 1139/2، الهامش. وانظر: ابن هشام. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 519/2 الهامش. نصب الأفعوان وما بعدها حملا على المعنى، لأنه لما علم أن الحيات قد سالمت القدم، علم أيضا أن القدم مسالمة للحيات، فكل منهما صالح للفاعلية والمفعولية. أي سالمت القدمُ الأفعوان. وصف رجلا بخشونة القدمين، وغلظ جلدهما، فالحيات لا تؤثر فيهما. الأفعوان: الذكر من الأفاعي،والشجاع: ضرب منه، الشجعما. تأكدي من البحر.

[2]– انظر: الفراء. معاني القرآن، 11/3.

[3]– القيسي. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، 6463/10.

[4]– الزمخشري، أبو القاسم جار الله. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، 436/3. والشؤم: ضد اليمن. والناعب: الصائح، من باب ضرب ونفع. والبين: مصدر بمعنى الانفصال والبعد. وجر ناعب على توهم: ليسوا بمصلحين ولا ناعب، وجعل هذا جمهور النحاة مطردا، ومنعه بعضهم. وروى: إلا بشؤم. وصوت الغراب كثيرا ما تتشاءم منه العرب. وهو كناية عن تشتت شمل تلك المشائيم وعدم اتفاق كلمتهم.

[5]– نسب البيت للأخوص أو الأحوص الرياحيّ انظر: سيبويه. الكتاب، 306/1. وانظر: ابن هشام. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: حسن حمد، بيروت دار الكتب العلمية، ط2، 2005،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إذ عطف الشاعر "ولا ناعب" على توهم وجود الباء في خبر (ليس)، وهو (مصلحين) فجر، أي كأنه قيل توهما لكثرة دخول الباء في خبر ليس : ليسوا بمصلحين ولا ناعب. أي العطف على التوهم[1]، إلا أن توهم إدخال حرف الجر على مصلحين أقرب من تغيير تركيب الجملة بأسرها، والقراءة من تغيير تركيب الجملة السابقة بأسرها[2]، وهذا مما جعله جمهور النحويين مطردا، ومنعه بعضهم، فالعطف على التوهم لا ينقاس[3].إذ ذكر السمين الحلبي قولا للفراء، وسيبويه يقيدان به عطف التوهم بالضرورة الشعرية، وهو: "وجدناهم إذا حذفوا حرف الجر نصبوا"[4]، كقول جرير بن عطية[5]:(الوافر)

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلاَمُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامُ

أي بالديار، فلا يجوز الجر إلا في نادر شعر[6]، كقول الفرزدق[1]:(الطويل)

174/2الهامش. وانظر: ابن يعيش. شرح المفصل للزمخشري، 447/1. وانظر:يعقوب. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، 52/1. المشائيم: جمع مشؤوم، وهو من يجلب السوء خلفه، والشؤم: ضد اليمن. والناعب: الصائح، من باب ضرب ونفع، وصوت الغراب كثيرا ما تتشاءم منه العرب. والبين: البعد. والمعنى: إنهم قوم شؤم لا يصح عندهم الصحيح، ولا يجتمع شملهم، والشاهد فيه: جر ناعب على توهم: ليسوا بمصلحين ولا ناعب، وجعل هذا جمهور النحاة مطردا، ومنعه بعضهم.وروى «إلا بشؤم».

[1]–العطف على التوهم: هو أن تتوهم أن الأمر جار على الأصل فتعطف، وجعل جمهور النحاة العطف على التوهم مطردا(شائعا)، وإن كان غير مقيس.انظر: درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى (ت : 1403هـ). إعراب القرآن وبيانه، 561/1، 495/8.

[2]– انظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 272/9.

[3]– انظر: الفراء. معاني القرآن، 11/3.

4– أبو العباس. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، 212/1.

5– نسب البيت لجرير. انظر: يعقوب، إميل بديع. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، 846/2. وانظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 538/1 الهامش. ولم تعثر الباحثة عليه في الديوان .

[6]– انظر: أبو العباس، شهاب الدين أحمد بن يوسف السمين الحلبي. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 212/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إِذَا قِيلَ: أيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةً؟ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

أي أشارت إلى كليب.

ووجه الزجاج قراءة الجر على تقدير إضمار الخافض الذي لا تجيزه العربية، الذي ربما يعود ذلك لحمله القراءة على قراءة أبيّ: "وفي السلاسل"، وقراءة غيره: "وبالسلاسل"، التي أشار إليها السمين الحلبي، مبينا اختلاف النحويين في مسألة إضمار حرف الجر، وإبقاء عمله، ففي الوقت الذي أجاز فيه سيبويه والزجاج وغيرهما كأبي البقاء المسألة، يُرى إنكار الأنباري لها، فهو يشير إلى أن الخفض على هذا المعنى غير جائز، مستدلا بأنه لو قيل: زيد في الدار، لم يحسن أن تضمر "في"، فتقول: زيد الدار[2]. فإعمال حرف الجر مضمرا ضعيف جدا، فلا يجوز أن يقال: مررت زيدٍ. بخفض زيد، إلا إذا قيد الأداء بالضرورة[3]. ولا وجود لمسألة الاضطرار في القرآن الكريم، فهي تنتفي في حال ورودها في غير الشعر، وقراءة الزجاج تثبت ذلك.

والتوجيه الثالث للقراءة بالجر ذكره السمين الحلبي بالإضافة للتوجيهين السابقين وهو أن القارئ عطف على"الحميم" في قوله تعالى: ﭽﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﭼ (غافر:72)، على تقدير: يسحبون في الحميم والسلاسل. فَقُدِّم المعطوف على المعطوف عليه، وهذا لاينقاس في العربية ولا يجوز؛ لأن المعطوف المخفوض كما يرى بعض النحويين لا يتقدم على المعطوف عليه، فلو قلت:" مررت وزيد

---

[1]– انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 541/1. وانظر: يعقوب، إميل بديع. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، 515/1، البيت :

أيُّ الناسِ شرُّ قبيلةٍ أشارت كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ. وانظر.الفرزدق. ديوان الفرزدق، بيروت، دار صادر، 2004، 1/ 420، عجز البيت في الديوان: أشارت كليبٌ...، وعليه لا شاهد في البيت.

[2]– انظر: الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، 183/6، 272/9.

[3]– انظر: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: 756هـ). الدّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، 638/9.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بعمرو" لم يجز البتة لأن الفعل غير دال عليه[1]، في حين جوزوا ذلك في المرفوع نحو: قام وزيد عمرو، وقيدت القاعدة بالضرورة الشعرية، وبتوافر ثلاثة شروط: أن لا يقع حرف العطف صدرا، وأن يكون العامل متصرفا، وأن لا يكون المعطوف عليه مجرورا، ومثال ذلك قول الأحوص[2]: (الوافر)

ألا يا نَخلةً مِنْ ذَاتِ عرقٍ عليكِ ورحمةُ اللهِ السّلامُ

أي عليك السلام ورحمة الله، ففي البيت تقديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه، واستقبح في المنصوب، فلا يحسن أن يقال:" رأيت وزيدا عمرا " ولم يجزه في المخفوض أحد[3].

وسمي العطف عطفا كما يرى النحويون؛ لأن الثاني مَثنيٌّ إلى الأول، ومحمول عليه في إعرابه. ويُعد من التوابع، فالأول المتبوع، وهو المعطوف عليه، والثاني التابع، وهو المعطوف، وهو لا يتبع إلا بواسطة؛ لأن الثاني فيه غير الأول، ويأتي بعد أن يستوفي العامل عمله، والعطف على ضربين: عطف مفرد (اسم)على مفرد، وعطف جملة على جملة. وله عشرة أحرف منها: الواو، والفاء، وثم، وحتى، أربعتها على جمع المعطوف، والمعطوف عليه في حكم، نحو: "جاءني زيد وعمرو"، و"زيد يقوم ويقعد"، و"بكر قاعد وأخوه قائم" فتجمع بين الرجلين في المجيء، وبين الفعلين

---

[1]– انظر: القيسي. الهداية إلى بلوغ النهاية، 6464/10.

[2]– انظر: الأنصاري، الأحوص. شعر الأحوص الأنصاري، تح: عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970، ص190. وانظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (شيع). وانظر: ابن هشام. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 671/1، الهامش. وانظر: يعقوب، إميل بديع. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، 851/2.

[3]– انظر: أبو العباس، شهاب الدين أحمد بن يوسف السمين الحلبي (ت: 756هـ). الدّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، 497/9–498. وانظر: ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن جمال الدين. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، 1996، 213/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في إسنادهما إلى زيد، وبين مضموني الجملتين في الحصول. وكذلك: ضربت زيدا فعمرا، وذهب عبد الله ثم أخوه، ورأيت القوم حتى زيدا[1].

والمراد من عطف الجملة على الجملة هو ربط إحدى الجملتين بالأخرى، والإيذان بحصول مضمونها، لئلا يُظن أن المراد الجملة الثانية، وأنّ ذِكرَ الأولى كالغلط، كما تقول في بدل الغلط: جاءني زيدٌ عمرٌو، فكأنّهم أرادوا إزالة هذا التوهم بربط إحدى الجملتين بالأخرى بحرف العطف؛ ليصير الإخبار عنهما واحدا[2].

ومن حروفذ العطف الواو، وهي أصل الباب، فهي لا توجب إلا الاشتراك بين شيئين فقط في حكم واحد، في حين توجب حروف العطف الأخرى زيادة حكم على ما توجبه الواو، ذلك كما توجب "ثم" الترتيب، و"بل" الإضراب، والواو تدل على الجمع المطلق من غير ترتيب[3].

يتوصل مما سبق إلى أن (السَّلَاسِل) في قوله تعالى: ﭽﭾﭿﮀﮁﮂ ﮃﮄﭼ(غافر:71)، قرئت برفع اللام ونصبها، وجرها. وبالتدقيق على قراءتي الرفع، والنصب السابقتي الذكر، وعرضهما على قاعدة عطف الجمل المتماثلة، في الجدول الآتي تتبين التجاوزات النحوية من عدمها لقراءة قوله تعالى:" والسلاسلُ يسحبون" ليصار إلى تصنيفها تدريجيا وفق معياري الأفضلية:

الجدول (24)

الرقم	نمط القراءة	قاعدة عطف الجمل الاسمية				
		جملة أسمية			جملة أسمية	
		مبتدأ	خبر	حرف عطف	مبتدأ	خبر

1- انظر: ابن يعيش. شرح المفصل للزمخشري، 3/5-5.

2-انظر: ابن يعيش. شرح المفصل للزمخشري، 5/5-6.

3- انظر: ابن هشام. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، 1996، 315/3.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1	چگـگـچ	✓	✓	✓	✓	✓
2	إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ **وَالسَّلَاسِلَ** يسْحَبُونَ	✓	✓	✓	X	X

يرى المتأمل أن قراءة الرفع : چگـگـچ (غافر:71)– قراءة الجمهور–، وقراءة النصب– القراءة الشاذة:" **وَالسَّلَاسِلَ** يسْحَبُونَ" – حققتا الأفضلية الاستعمالية، ويثبت ذلك قراءة القراء بهما، إلا أن الأفضلية الاستعمالية للقراءة المتواترة حققت شيوعا أكبر من القراءة الشاذة؛ لأنها قراءة العامة؛ ولأنها حققت معيار الأفضلية القواعدية، موافقة قياس العربية تماما، لتكون القراءة الأفضل، والأقوى دون شك بحسب معياري الأفضلية، ولتحصل على الترتيب الأول في التصنيف، إذ عُطفت جملة اسمية على جملة اسمية؛ فحصل التماثل بين المعطوف، والمعطوف عليه، محققا قاعدة النحويين التي تشترط التماثل في الجمل المتعاطفة؛ فالتماثل بين المتعاطفين أولى، ولهذا كان حكم الرفع في هذه الحالة هو الحكم الأرجح، والأفضل. ويؤكد ذلك ما قاله أبو جعفر الطبري مفاضلا بين القراءات: "والصواب من القراءة عندنا في ذلك ما عليه قراء الأمصار، لإجماع الحجة عليه، وهو رفع السلاسل عطفا بها على ما في قوله: "في أعناقهم" من ذكر الأغلال"[1]. فتعرب (السلاسلُ) مبتدأ، وخبره (يُسْحَبون) والضمير محذوف أي يُسحبون بها.

ويجوز أن تعرب (السَّلَاسِلُ) مبتدأ، والخبر محذوف أي: والسلاسل في أعناقهم، و(يُسْحَبون) مستأنف أو في موضع نصب على الحال، والتقدير: إذ الأغلال في أعناقهم والسلاسل مسحوبين[2].

[1]– الطبري. تفسير الطبري المعروف جامع البيان عن تأويل القرآن، 24/97–98.

[2]– انظر: الألوسي، شهاب الدين (ت:1270). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبع المثاني، ضبط وتصحيح: علي عبد الباري عطية، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 2005، 12/337.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في حين حازت القراءة الثانية– قراءة النصب: **وَالسَّلَاسِلَ** يسْحَبُونَ – على المرتبة الثانية في التصنيف بحسب معياري الأفضلية، لتصنف تحت ما يسمى عطف الجملة الفعلية على الاسمية، متجاوزة بذلك قانون التماثل بين المتعاطفات، إذ يعد التماثل هو الأَولى بحسب قانون النحويين[1]، فتكون "السلاسل" مفعولا به منصوبا لـ (يَسحبون)، وتقديره: ويسحبون السلاسل، والجملة معطوفة على الجملة السابقة، وترى الباحثة أنه يجوز تجاوز القاعدة إذا قيد الاستعمال بغرض بلاغي أرادَه منشئ النص، وهو تأكيد وقوع العقوبة المشار إليها في قراءة الرفع، وتهويل العذاب الواقع عليهم، والتنكيل بهم، فإذا كانوا يجرون السلاسل فذلك أشد عليهم، فيكلفون بسحبها ولا يطيقون.

وجواز ذلك يؤكده الألوسي في قوله: " فلا بأس بالتفاوت أسمية وفعلية"[2]، ويؤكده محمد عبد العزيز النجار، حيث أجاز عطف الجملة الاسمية على الفعلية، وعطف الخبر على الإنشاء، والعكس[3]. فعطف الخبر على الإنشاء وعكسه لاختلاف الأغراض شائعان في الكلام، ولا ضير فيه عند من يحقق أساليب العرب، ويشيع على ألسنتهم كما يرى ابن عاشور[4]. وهذا يندرج على عطف الجملة الاسمية على الفعلية، والعكس صحيح، إذا اقتضى المقام قياسا على السابق، وقياسا على إجازة بعض النحويين عطف الشيء على ذاته أو مرادفه؛ إذا اختلف اللفظان في عطف النسق،

---

[1]– انظر: ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن جمال الدين. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، 1996، 59/1، الهامش.

[2]– الألوسي، شهاب الدين. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، 337/12.

[3]– انظر: النجار، محمد عبد العزيز. ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة، ط1، 2001م، 226/3.

[4]– انظر: ابن عاشور، محمد الطاهر. تفسير التحرير والتنوير، 56/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

متجاوزين بذلك القاعدة الأصل التي تشترط المغايرة بين المتعاطفين؛ تحقيقا لغرض بلاغي يقتضيه المقام، كقول الشاعر عدي بن زيد[1]: (الوافر)

وَقَدَّمَتِ الأَدِيمَ لِراهِشَيهِ وَأَلْفَى قَوْلَها كَذِباً وَمَينا

فالكذب، والمين واحد، أي أن المعطوف على الشيء نفسه، إلا أن اللفظين مختلفان، والغرض البلاغي من ذلك تقوية معنى المعطوف عليه، وتأكيده[2]، فهذه الأداءات إذا ثبت استعمالها عند العرب في كلامهم باختلاف أجناسه لم يكن بد من قبولها، وضمها تحت جناح القاعدة النحوية، فالقارئ لا يستعمل اللغة وفقا للقواعد الصارمة الموضوعة، بل وفقا للمعنى المراد ايصاله للمتلقي، فاللغة مرنة، وتمنح أبناءها فرصة التعبير الحر في كثير من أنماطها الانفعالية.

وأما قراءة الجرّ التي قرأ بها ابن عبّاس وآخرون، وأجازها الفراء، حملا على المعنى، وتابعه الزمخشريُّ وآخرون، هي قراءة لا تراعي القوانين التركيبة، وأنظمتها، إذ عُطفت "السلاسلِ" على "الأعناق" حملا على المراد من الكلام: والمراد "أنّ الأغلال في أعناقهم، وهي أيضا في السلاسل التي يقاد بها المغلول؛ إذ لو كان الغلّ، في الأعناق، وليس في سلسلة يحبس بها عن الفرار لكان أسهل على المغلول، فأخبر الله تعالى أن الغلّ في شيئين: في الأعناق، وفي السلسلة التي يُسحب

---

[1]– نسب البيت لعدي بن زيد. ولم تعثر الباحثة على ديوانه، ونسب إليه في: الهاشمي، محمد علي. عدي بن زيد العبادي الشاعر المبتكر حياته وشعره، بيروت، دار البشائر الاسلامية، ط2، 1987م، ص277. والقد: القطع. والأديم: الجلد. والراهشان: عرفان في باطن الذراع. وانظر: يعقوب. إميل بديع. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، بيروت، دار الكتب العلمية، 1999، 991/2. وانظر: ابن منظور. لسان العرب، مادة (مين).

2– انظر: ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن جمال الدين. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، 1996، 318/3، 79. وانظر: حسن، عباس(ت: 1398ه). النحو الوافي، 660/3.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بها المغلول، ويُمنع بها عن التصرّف، وذلك أعظم، وأهول[1]. إلا أن الحمل على المعنى كثير في كلامهم، ليصار إلى جعل الاستعمال أساسا لغويا في تعليل القراءة، ولتعد قراءة الحمل على المعنى (العطف على التوهم) من قبيل التوسع اللغوي، محققة بذلك الأفضلية الاستعمالية. ومحققة الترتيب الثالث بحسب معياري الأفضلية.

ويمكن القول: أن حتمية اللجوء إلى العطف على المعنى في إعراب بعض الأساليب يشير إلى إمكانية جعله مقيسا في بعض صوره، يخص بالذكر حالتي النصب والجر[2]. ويؤكد ذلك إفراد ابن هشام بابا في مغني اللبيب جعل فيه العطف على التوهم قسما ثالثا من أقسام العطف[3].

وليصار إلى تصنيف قراءة "السلاسلِ" بالجر على تقدير إضمار الخافض في الترتيب الرابع بناء على التصنيف، فهي أقل أفضلية من قراءة الحمل على المعنى. والمدقق يرى أنهما صيغتان بديلتان متساويتان في التخلّص من قيود القاعدة، وغير متساويتين في مدى شيوع الاستعمال؛ ذلك لأن الجر على تقدير إضمار الخافض، وإعماله مضمرا ضعيف لا تجيزه قواعد العربية. فعلى الرغم مما يقتضيه الحمل من تغيير ترتيب الآية، وعدم تحقيقه لمعيار الأفضلية النحوية؛ لأنه خرج على قياس العربية، فإنه شائع مطرد في سعة الكلام، محققا بذلك الأفضلية الاستعمالية، في حين يمكن القول: إنّ الجر على إضمار الخافض استعمال لا ينسجم مع القاعدة، أو إنّ القاعدة لا تشتمل عليه، ولم يحقق شيوعا في الاستعمال ليحقق ترتيبا أدنى بحسب معيار الأفضلية الاستعمالية. فمقياس المفاضلة بين هاتين الصيغتين البديلتين هو القبول، والاشتهار عند الناس.

---

[1]- انظر: الألوسي، شهاب الدين. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، 12/337-338.

[2]- انظر: مانيطه، سامي محمد. العطف على المعنى أو على التوهم، المجلة الجامعة، العدد الثامن، 2006م، ص31، بحث من الموقع: http://www.mohamedrabeea.com

[3]- انظر: ابن هشام. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 2/170.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي ما يتعلق بالتوجيه الثالث للقراءة بالجر عطفا على"الحميم" الواردة في قوله تعالى: چگ ںںڻڻچ (غافر:72)، إذ قُدِّم المعطوف على المعطوف عليه، وهذا لا ينقاس في العربية، ولا يجوز؛ لأن المعطوف المخفوض كما يرى النحويون لا يتقدم على المعطوف عليه، سواء أكان في سعة الكلام أم في الضرورة الشعرية.

وتُرتب المتعاطفات في العربية ضمن المعادلة التالية:

العطف= معطوف عليه + حرف عطف + معطوف

وهذا لا يندرج على توجيه القراءة هنا، فترتيب الكلمات في الجملة العربية نوعان:

1- مقيد في بعض الجمل: كتقديم المضاف على المضاف إليه، وتقديم الموصوف على الصفة، وتقديم المعطوف عليه على المعطوف، وتقديم الفعل على المفعول معه.

2- واختياري في بعضها الآخر: كتقديم المفعول به على الفعل، وتقديم الخبر على المبتدأ أحيانا؛ للتنبيه على المهم منها.

إلا أن تقييد ترتيب الكلمات في العربية أكثر بكثير من الترتيب الحر لكلماتها[1]. لتنال القراءة المرتبة الخامسة وفق التصنيف؛ لأن توجيه قراءة الجر حملا على المعنى، أو على إضمار حرف الجر أسهل من تقديم المعطوف على المعطوف عليه[2] من وجهة نظر النحويين, أي أسهل من

[1]- برجشتراسر. التطور النحوي للغة العربية (محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية سنة 1929 المستشرق الألماني برجشتراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه: رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط3، 1997، ص134.

[2]- انظر: ابن جني. الخصائص، ص161.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تجاوز قرينة الرتبة في النحو العربي. ولكن العرب تجاوزتها في كلامها نحو: جاء والطيالسةَ البردُ، ونظير الاستعمال قول يزيد بن الحكم الثقفي من قصيدة يعاتب فيها ابن عمه[1]:(الطويل)

جَمَعْتُ وفُحْشًا غِيبَةً ونَمِيمَةً ثلاثَ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْها بِمُرعَوِي

فقد احتج ابن جني في هذا الشاهد على جواز تقديم المفعول معه على الفعل، بجعله (فحشا) مَفْعُولا مَعَه متقدما على فعله، لكنّ غيره خَالفه في ذلِك، إذ ذهب الجمهور إلى أن الواو هي واو العطف، و"فحشا" معطوف على "نميمة"، واضطر الشاعر إلى تقديم المعطوف على المعطوف عليه[2]، إذ كان تقدير الكلام هو العطف: جمعت غيبة ونميمة وفحشا، بدليل الرابط العددي الذي استحق الإعراب بالتبعية أيضا: ثلاث بالنصب، فقد قام هذا الإعراب بدور الرابط القوي الذي ساهم في التماسك النصي، ولو كانت حركته الرفع (ثلاثُ) لكان الرابط تركيبيا أيضا، ولكنه لا يقوم على الإعراب بالتبعية، بل على أداة ربط مقدّرة: تقديرها هي ثلاث.

وكانت قاعدة الربط في هذا المثال هي التي أدت إلى إدراج الشاهد في باب المفعول معه، وإخراجه من باب عطف النسق، إذ لا تجيز هذه القاعدة أن يسبق المعطوف (وفحشا) المعطوف قبله (غيبة ونميمة)؛ لذلك امتنع الأمر عند متابعي القاعدة النحوية، فحملوه على المفعول معه، مع أنّ الفعل متعدٍّ، ويمكن حمله على العطف، بل هو أقرب إلى باب العطف، ويؤكد ذلك رد ابن مالكٍ في شرح الكافية الشّافية على ابن جني حيث رأى أنه لا حُجّة لابن جنّي فيما ذهب إليه؛ لإمكان جعلِ

[1]– انظر: النحاس، أبو جعفر. إعراب القرآن، 200/5، الهامش. وانظر: يعقوب، إميل بديع. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، 1060/2.

[2]– انظر: ابن جني. الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، 159/2. وانظر: يعقوب، إميل بديع. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، 1060/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الواوِ عاطِفةً قُدِّمت هي ومعطوفُها؛ وذلك في الأوّل ظاهر[1]. بمعنى أن الصواب –فيما استدل به ابن جني– أن تأتي الواو هنا ليست واو المفعول معه، بل واو العطف، تقدم المعطوف على المعطوف عليه ضرورة، والضرورة تحفظ، ولا يقاس عليها[2].

ولكن النحويين رأوا أن اختراق قاعدة المفعول معه أهون عليهم من اختراق قواعد العطف، فقالوا بجواز تقديم المفعول معه على فعله، مع العلم أن التوجيهين متساويان في التخلّص من قيود القاعدة، إذ انتهك قيد الترتيب فيهما.

لذا فإن هذه الشواهد تصلح للتفسير النصي القائم على فقدان شرط من شروط القواعدية، فهو لا يهتم بالقاعدة النحوية التركيبية إلا بمقدار ضئيل، ولكنه يقدم تفسيرا لقاعدة النص، ولا يُلتزم في هذا النوع من الأداءات بالتفسير القواعدي الذي لا يقدّم فائدة ما في تفسير الأداء، فالقواعدية مُختَرقة في عطف النسق، والمفعول معه أيضا. وهذا الشاهد هو دليل على الحرية التي تتيحها اللغة لأبنائها في الاستعمال الموافق لمقتضى المقام، فالقراءات غير القواعدية لا تعني نفي المقبولية الاستعمالية أبدا.

كما يرى المتأمل للأنماط اللغوية كيفية استعمال أبناء اللغة لأسلوب العطف، فكان متراوحا في القراءات العديدة للآية الواحدة بين عطف جملة على جملة مماثلة لها، وعطف جملة على أخرى غير مماثلة لها، وعطف كلمة لاحقة على سابقة، وعطف كلمة سابقة على لاحقة، مختلطة الأداءات

---

[1]– انظر: ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت: 672هـ). شرح الكافية الشافية، 109/1، 697/2.

[2]- انظر: ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن جمال الدين. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، 1996، 213/2، الهامش.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اللغوية الخاضعة للقاعدة بغير الخاضعة لها، هي أداءات راسخة القدم في اللغة المتكلمة، أثبتت استقلال لغة الكلام عن لغة الكتابة، وأنبأت بأصول لغوية قديمة، تطورت لتنتظم في قواعد نحوية مستنبطة من مصادر معينة، وتحتفظ اللغة ببعض هذه الاستعمالات اللغوية التي تخترق اللغة النحوية، وتسطو عليها مفككة لها[1].

ويُرى كيف يمكن الحكم من خلال الأفضلية القواعدية على أي نمط تركيبي بفقدان قيد من قيود القواعدية الكثيرة، وهو أمر لا يتعارض مع الأفضلية الاستعمالية، ولكنه يشكِّل مقياسا يقيس القرب من القواعد أو البعد عنها، وينبغي أن يُوضَع سبب مقنع لهذا النوع من الأفضلية، وهو أنّ اللغة العربية على الرغم من أنَّها لغة مقيّدة، فإنها تسعى إلى التفلُّت من قيدها، فتجري عليها قوانين التطور اللغوي المختلفة، ومنها القوانين التي تخصُّ الجانب التركيبي للغة، ويواجه هذا التدخُّل مشكلة القيد، مما يؤدي إلى أنْ يكون تدخُّله ذا صبغة اختيارية، وهذا يفضي إلى تكوُّن صيغتين مختلفتين، إحداهما تخضع للقواعد التي كشف عنها النحويون، والأخرى تكون فقدت شرطا أو أكثر. فالتحليل اللغوي في نظرية الأفضلية كما يرى جون مكارثي يفترض أن ترتيب عناصر القيود (القواعد) هو الطريقة الوحيدة التي تختلف بها القواعد، فإن أصل تحليل الـ (OT) هو عبارة عن مجموعة قيود مرتبة ومبررات ذلك الترتيب بشكل عام[2].

كما تكشف الأداءات اللغوية عن فكرة صراع الأنماط اللغوية، الذي يقوم بين أصناف التركيب اللغوي، فاللغة كانت قد استعملت فعلا أنماطا استعمالية مختلفة، ثم حدث صراع بين هذه الأنماط، أدى في النهاية إلى سيادة أحدها على الأنماط الأخرى، التي تراجعت إلى الدرجة الدنيا في

---

[1]– انظر: فندريس، جوزيف. اللغة، ص202.

[2]– J.McCarthy .John. What is Optimality Theory ?, p6.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاستعمال، فأغلب الظن كما يرى جوزيف فندريس أنّ اللغة تقضي على الصيغ الشاذة اللاقواعدية شيئا فشيئا لتردها إلى القاعدة[1].

وإلى جانب الاستعمالات القواعدية هناك عدد كبير من الاستعمالات القديمة غير القواعدية التي تحيا في الاستعمال. مؤرخة لمرحلة من مراحل التطور اللغوي. مُصنَفة تحت ما يسمى بالمتبقي الذي يمثل حالات تاريخية غير قواعدية، تحيا تحت مظلة الصيغ القواعدية القوية.

ويرى المدقق في القراءات الشاذة اشتمالها على فروق دلالية لا تبعد عن المعنى المراد إيصاله، نتجت عن اختلاف حركة الإعراب باختلاف الدواعي البلاغية، ويدرك أهمية القراءات الشاذة في تصوير لون من ألوان جمال المعنى المتأتى من التغييرات الأسلوبية، أي الانتقال من أسلوب إلى آخر، وأثره في المعنى[2].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخاتمة

وتضم أهم ما توصلت إليه الدراسة من النتائج، يُذكر منها:

1- أثبتت القراءات القرآنية أن اللغة لا تتسم بالثبات، بل هي متغيرة متطورة بمستوياتها كافة: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والأسلوبية. فتستلزم بذلك أنماطا لغوية جديدة تقابل حاجاتها التعبيرية، وتفي بأغراضها، ومقاصدها التي تختلف من زمن إلى زمن، ومن بيئة إلى أخرى تبعا

---

[1]- انظر: فندريس، جوزيف. اللغة، ص208.

[2]- انظر: العدوي، حمدي سلطان. القراءات الشاذة دراسة صوتية دلالية، 2006، 780/2.

لتطور فكر أصحاب اللغة وحياتهم. الأمر الذي دفعهم إلى التقعيد، والتنظيم الذي يتناسب وحياتهم المتطورة.

فأرخت الاستعمالات اللغوية لمراحل التطور اللغوي، وأفضت بما كان يجري على الألسنة، ووشت بمراحل تطور اللغة غير الثابتة، والمستمرة في تطورها، وتغيرها، وأثبتت حالة صراع الأنماط اللغوية على البقاء، واستمرار الحياة على ألسنة المتكلمين بها، الصراع الذي آل إلى هيمنة نمط على آخر تراجع إلى الدرجة الدنيا في الاستعمال، ليصار إلى وصفه بالشاذّ، أو النادر، وإلى تصنيفه ضمن قائمة المتبقي في اللغة، الذي يعد بقاءه دليلا لظاهرة كانت موجودة يوما ما.

2- القراءات القرآنية هي أداءات لغوية، وجودها هو أصل لا يمكن إنكاره، والقاعدة فرع انبثق من الأداءات اللغوية التي يعد من أهمها القراءات القرآنية بنوعيها: الصحيحة، والشاذة، فهي لا يمكن أن تكون تراكيب منتهكة للقاعدة النحوية، أو متمردة عليها؛ لأن وجودها سابق لوجود القاعدة النحوية، وهي بذلك جزء أصيل في جسم اللغة، ونظامها، ومحاولة إخضاع التراكيب الأصل للقاعدة النحوية القاصرة هو العنف اللغوي بذاته.

2- ربما يعود اختلاف رواية الشواهد الشعرية بين ما روي في مأثورات التراث، وما روي في الدواوين الشعرية إلى محاولة بعض رواة الدواوين الشعرية تصحيح الاستعمال لينسجم مع القاعدة، وهذا دليل على جهلهم بوظيفة مهمة أسندت دون قصد للشعراء وهي مهمة وصف "التغيير" اللغوي في الأنماط اللغوية المستعملة، بحيث يأخذ الشعراء قضية التغيير أو "التحرك" قضية مسلمة، لا يعنيهم منها إلا ملاحظة التغيير، وتسجيله بأسلوب موضوعي صرف.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3- عندما تتدخل قوانين اللغة في الظاهرة التركيبية يكون تدخلها إما إلزاميا؛ فيؤدي إلى تغيير النمط اللغوي كاملا وانقراضه، ولا ينتج عنه صيغ اختيارية، وإما اختياريا؛ فيؤدي إلى نشوء صيغة جديدة تستعمل جنبا إلى جنب مع الصيغة القديمة، محققة لأكبر قدر ممكن من عناصر الأفضلية، متغلبة عليها بذلك، إلا أنها بتغلبها عليها لا تقضي على كل أفرادها قضاء تاما، بل يتبقى منها بعض الاستعمالات التي تصارع الدهر في سبيل البقاء.

وبهذا تخضع اللغة لما تخضع له الكائنات المتصارعة على البقاء والحياة، مما يؤدي إلى نشوء صيغ جديدة قد تستعمل جنبا إلى جنب مع الصيغة القديمة، وقد تتغلب عليها لتغدو ضمن الركام اللغوي، إلا أنها بتغلبها عليها لا تقضي على كل أفرادها قضاء تاما، بل يتبقى منها شواهد تثبت الاستعمال.

4- اللغة العربية تمتلك أفضليتين، هما: الأفضلية الاستعمالية، والأفضلية القواعدية، فهي لغة معربة مقيدة طويلة العمر، بخلاف اللغات الحرة وغير المقيدة، والقصيرة العمر نسبيا كالإنجليزية، التي تمتلك (قرارها) بالتغيُّر دون وجود قيود على هذه العملية. ولذلك يُدعى دائما إلى الاحتكام إلى شكلين من أشكال الأفضلية، هما: أفضلية الاستعمال، والأفضلية القواعدية. فالعربية هي لغة تمتاز بوفرة الأنماط اللغوية التي تكشف صور الخروج على المألوف الصوتي، والصرفي، والنحوي.

5- يمكن الحكم من خلال الأفضلية القواعدية على أي نمط تركيبي بفقدان قيد من قيود القواعدية الكثيرة، وهو أمر لا يتعارض مع الأفضلية الاستعمالية، ولكنه يشكِّل مقياسا يقيس القرب من القواعد أو البعد عنها، وينبغي أن يُوضَع سبب مقنع لهذا النوع من الأفضلية، وهو أنّ اللغة العربية على الرغم من أنَّها لغة مقيّدة، فإنها تسعى إلى التفلُّت من قيدها، فتجري عليها قوانين التطور اللغوي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المختلفة، ومنها القوانين التي تخصُّ الجانب التركيبي للغة، ويواجه هذا التدخُّل مشكلة القيد، مما يؤدي إلى أنْ يكون تدخُّله ذا صبغة اختيارية، وهذا يفضي إلى تكوُّن صيغتين مختلفتين، إحداهما تخضع للقواعد التي كشف عنها النحويون، والأخرى تكون فقدت شرطا أو أكثر.

6- تكشف الأنماط الاستعمالية في هذه الدراسة عن مستويين تركيبيين في اللغة العربية، هما: المستوى الأفضل، والمستوى المقبول، اللذان يكشفان عن دقة الاستعمال اللغوي وطواعية اللغة، إذا ما أريد الحصول منها على أحسن أنواع الفهم. ذلك إن اللغة العربية تضم ثلاثة مستويات تركيبية بحسب نظرية الأفضلية، هي[1]:

4- المستوى الأفضل: وهو النمط اللغوي المهيمن على الأنماط الأخرى، الذي يتضمن دقة التركيب، وجودة البناء، وقوة الدلالة، وقد يتجاوز ذلك فيتضمن أيضا البيان والأدب فيشترط حينها: جمال التعبير، وجودة الأسلوب، ودقة اللفظ. وهذا ينطبق على الأنماط التي حازت على الترتيب الأول بحسب معياري الأفضلية.

5- المستوى المقبول: وهو النمط اللغوي الذي خرج عن القاعدة، وله وجه مقبول في اللغة. ويتضمن سلامة التركيب، وصحة البناء، وحصول المعنى.

والمستويات المقبولة هي أنماط لغوية حققت الشرط الأساس في عملية التواصل، وهو حصول المعنى الذي لا يخل به الإعراب أو مسألة الرتبة النحوية، أو التذكير، والتأنيث، وغير ذلك. وهذا ينطبق على الأنماط اللغوية التي حازت على الترتيب الثاني، والثالث... وصنفت ضمن المتبقي في اللغة.

---

[1]- انظر: النبوت، علي أحمد. الصيغ البديلة في ضوء نظرية الأفضلية في شواهد المفعول في كتاب المحتسب لابن جني ، جامعة مؤتة، جامعة مؤتة، كلية الآداب،2014. ص22-23. بحث غير منشور.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ج- المستوى المرفوض: وهو النمط اللغوي الذي يختل فيه شرط حصول المعنى، ويتأتى عنه انعدام التواصل بين المرسل، والمستقبل. كأن يقال: أتيتك غدا، ويقال: سوف أشرب ماء البحر أمس، وهذا لا تنطبق عليه الأنماط اللغوية التي تم تناولها في هذه الدراسة.

7- كشفت الدراسة وعي علماء اللغة بنظرية الأفضلية عند الموازنة بين الأداءات اللغوية، واللافت للنظر أنهم ركزوا على تطبيق النظرية عمليا، دون التنظير لها. ويؤكد ذلك شيوع استعمال كلمات تفضي بالمفاضلة بين الاستعمالات اللغوية، مثل: الأقيس، والأفشى، والأفصح، والأكثر في اللغة.

ولم تتسم المفاضلة بينها بقياس واحد، أو باعتماد معيار واحد، بل اعتمد في المفاضلة بين القراءات معايير عديدة، كأن تمثل اختيار القارئ ما رجحه أو فضله لكي يقرأ به، فالقارئ يختار من القراءات المروية ما هو راجح عنده بناء على فكرة معينة، سواء أذكرها أم لم يذكرها، دون التقيد بمذهب معين، أو كانت المفاضلة معتمدة على كون القراءة المفضلة هي قراءة الجمهور، أو أنها موافقة للغة القرآن، أو أكثر اتفاقا مع القواعد العقلية التي استنبطها العلماء من كلام العرب، أو كونها الأفصح أو الأشهر، أو كونها مشابهة في اللفظ لما هو مستعمل في لغة العرب، وقد يجتمع في تفضيل القراءة أكثر من سبب، وقد تُفضل قراءة على قراءة دون ذكر لسبب التفضيل. ما دام لا يقدح في تواتر القراءة المُرجَّح، والمُفضَّل عليها؛ لتكون هذه القراءات صيغا اختيارية مقبولة لا يمكن ردها أو تغليطها، توافر بها شرط اتفاق المعنى، أي اتفاق المعنى بين الصيغة الأصل، والصيغة أو الصيغ الاختيارية البديلة التي وقع اختيار القارئ عليها. ومقياس نجاح هذه الصيغ البديلة من عدمه هو القبول، والاشتهار عند الناس.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

8- ساهمت نظرية الأفضلية في تحقيق فهم أكثر عمقا للظواهر النحوية الواردة في القراءات الشاذة لغة بشكل عام، وظاهرة الحذف، والإسكان، والتغيير بشكل خاص، فنظرية الأفضلية ليست حكرا على مجال الفونولوجيا، بل هي نظرية تفسير الأنظمة اللغوية كافة، وبهذا تكون الفكرة الأساسية الكامنة خلف نظرية الأفضلية تلك المتعلقة بالقيود (القواعد) المرتبة تسلسليا، التي يكون انتهاكها في حده الأدنى.

ولا بد أن تترك القاعدة متبقيا، يعتمد حجمه على درجة عمومية القاعدة، وهذا المتبقي قد يكون فقد شرطا من شروط الأداء، ولكنه لا يصل إلى درجة الإخلال بالقواعد الأساسية، فإذا كان يخلُّ بقاعدة فرعية، فإنه يفقد شرطا من شروط الأفضلية، وقد يصل هذا الإخلال إلى تصنيف النمط ضمن المتبقي.

9- ويخضع الاستعمال اللغوي عادة لقواعد اللغة التي كشف النحاة عنها، ولكن هناك أداءات لغوية معينة لم تخضع للقاعدة النحوية تماما، بل يمكن القول بأنها تمردت على بند من بنود القاعدة المعينة أو أكثر. والدارس اللغوي لابد له من الأخذ بعين الاعتبار أن القراءات- الأداءات اللغوية- بشتى أنواعها تعد مصدرا أساسيًّا في دراسته اللغوية، فهي من أغنى مصادر التراث بالمادة اللغوية التي تصلح أساسا للدراسة الحديثة، ويلمح فيها المرء صورة تاريخ العربية الخالدة. فهي تخبر قصة حقيقة الكلمات، وأصولها، أو تاريخها الذي يمكن استعادته من دراسة الحالة الظاهرة بالعودة إلى الأصول، فأية قاعدة، وأي تحديد لحد من الحدود ما هو إلا إبعاد للتنوع اللانهائي للظواهر اللغوية.

10- تكشف القراءة القرآنية الخارجة عن المألوف المتعارف عليه عن استعمال فقد شرطا من شروط الأفضلية القواعدية، وينبئ بالمسار التطوري لقواعد اللغة، وتكشف عن أهمية القراءات الشاذة في

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الدلالة على ظاهرة الحذف، والإسكان، والتغيير في القراءات المتواترة، وقد يكون الاستعمال دليلا على لغة من لغات العرب.

11- لا يمكن فصل القوانين الصوتية عن القوانين النحوية، فهي قوانين متكاملة، تؤازر بعضها بعضا، فالخروج على القوانين الصوتية ينعكس سلبا على القاعدة النحوية.

12- تكشف الدراسة عن إمكانية تصنيف الفونيمات إلى صنفين في علم اللغة المعاصر، هما: الفونيم الظاهر، والفونيم الصفري. في حال الاستغناء عن حرف (صوت) من حروف المباني في الكلمات؛ لسبب من الأسباب الصوتية أو الصرفية، أو النحوية، ويفرق بينهما بالآتي:

أ- الفونيم الظاهر: وهو صوت متحقق في دائرة النطق والسمع، غير قابل للتحليل.

ب- الفونيم الصفري: وهو صوت غير متحقق في دائرة النطق والسماع، ليصار إلى تقديره ذهنيا من خلال التركيب.

13- توصي الدراسة بضرورة إعادة النظر في تعريف المعرب، الذي حده العلماء بتغير حركة آخر الكلمة لتغير العوامل الداخلة عليه بنوعيها: المعنوية ، واللفظية، وتعريف المبني الذي حده العلماء بـ"لزوم آخر اللفظ علامة واحدة، فى كل أحواله، مهما تغيرت العوامل" فالثبات، وعدم التغير هو البناء.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Abstract

Elements of Grammatical Optimality and Alternative Forms in the Peculiar Qur'anic Readings: An Analytical Descriptive Study

Submitted By:

Raeda Ali Mohammad Marashdeh

Supervisors:Professor. Yahia Atiah Ababnah

OptimalityTheory (OT) is a western theory. It deals with analyzing the linguistic systems for its applicable comprehensive capacity for human grammatical and non- grammatical languages. It is aviolable constrained theory.

The researcher aims at using this theory in the Quranic abnormal readings by applying it on the undominated structures of the grammatical rule as a result of its violation for one or more of the rules conditions. The linguistic performances that does not follow the languge rules were varied. It was named as the remanence as opposite to optimality theory

The remanence is a temporary deviation that could be explained by rules that stem from the original rules.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

The study is organized in three chapters in addition to a preface and a conclusion .chapter (1) deals with the optimality theory with the ungrammatical omission phenomenon which appeared in the irregular of the Quranic readings. The researcher in this chapter discussed the

contribution of the optimality theory in achieviny moreunder standingdepth for the grammatical phenomena in the Quranic irregular language.

In chapter (2) the study dealt with the optimality theory and the un grammatical consonantl mode in the irregular language readings using the preferable readings in the Holy Quran in the study to find out the most preferable and the less violating of the grammatical rule.

In chapter (3), the study dealt with the optimality theory and the un grammatical theory change in grammatical variance the improves the reputational case in thetoric un arks in some of the un grammatical structure, some of the Quranic methods, Quranic readings, performances presented by gramarrians to give new explainations to find out new interpretations for the thetoric phenomena faraway frome activating and activated factor theory.

It was interpreted and classified in the light of the un grammatical change in the structure of standard grammar and under the un grammatical change methods.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

The researcher used an analytical descriptive methods readings exposed in from of tables to know the range of usage for the irregular grammatical reading.

The study revealed that language scientists were write on the optimality theory compared with language performances .But they preferd application rather than theoretically.

Key Words: Optimality Theory, Reading, Remaining, Reminder Un Grammatical, Omission Un Grammatical, Consonantal Un Grammatical Change.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المصادر والمراجع

1. الأبياري، إبراهيم بن إسماعيل (ت: 1414هـ). الموسوعة القرآنية، مؤسسة سجل العرب، 1984م.

2. ابن الأثير، مجد الدّين أبو السّعادات المبارك بن محمد الجزري. النهاية في غريب الحديث والأثر، اعتنى به: رائد بن صبري ابن أبي علفة، عمان، بيت الأفكار الدولية، 1990م.

3. الأخطل. شرح ديوان الأخطل غياث بن غوث، صنفه وشرح معانيه: إيليا سليم الحاوي، بيروت، دار الثقافة، ط2، 1979م.

4. الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تح: هدى محمود قراعة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1990 م.

5. الأخيلية، ليلى. ديوان ليلى الأخيلية، جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية، وجليل العطية، وزارة الثقافة والارشاد مديرية الثقافة العامة، 1970م.

6. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت:370هـ). تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، 2001م.

7. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد(ت: 370هـ). معاني القراءات، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود مركز البحوث في كلية الآداب ، ط1، 1991 م.

8. استيتية، سمير شريف. علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2012م.

9. استيتية، سمير شريف. اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، إربد، عالم الكتب الحديث، ط1، 2005م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

10. الأُشْمُوني، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين. شرح الأشمُوني لألفية ابن مالك المسمى"منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، تح: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، 1998م.

11. الأشوح، صبري. إعجاز القراءات القرآنية دراسة في تاريخ القراءات واتجاهات القراء، القاهرة، مكتبة وهبة، 1998م.

12. الأعشى، ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، بيروت، دار النهضة العربية، 1974م.

13. آغا، طه صالح أمين. التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الفراء في "معاني القرآن"، بيروت، دار المعرفة، ط1، 2007م.

14. آل إسماعيل، نبيل بن محمد إبراهيم. علم القراءات نشأته، أطواره، أثره في العلوم الشرعية، أصل الكتاب رسالة جامعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)، الرياض، مكتبة التوبة، 2000م.

15. الألوسي، شهاب الدين (ت:1270). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبع المثاني، ضبط وتصحيح: علي عبد الباري عطية، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 2005م.

16. امرؤ القيس. ديوان امرئ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ط4، 1984م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

17. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي السعيد(ت:577هـ). أسرار العربية، تح: محمد بهجت البيطار، دمشق، مطبعة الفرقى، 1957م.

18. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي السعيد(ت:577هـ). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة السعادة، ط4، 1961م.

19. الأندلسي، محمد بن يوسف أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2005م.

20. الأنصاري، الأحوص. شعر الأحوص الأنصاري، تح: عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970م.

21. الأنصاري، زكريا بن محمد. منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، علق عليه: شريف أبو العلا العدوي، بيروت، دار الكتب العلمية ط1، 2002 م.

22. الأنصاري، كعب بن مالك. ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تح: سامي مكي العاني، بيروت، عالم الكتب، ط2، 1997م.

23. بابتي، عزيزة قوال. المعجم المفصل في النحو العربي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 2004م.

24. بثينة، جميل. ديوان جميل بثينة، تح: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1992م.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

25. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري، الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله وسننه وأيامه، اعتنى به: أبو عبد الله عبد السلام بن محمد علوش، الرياض، مكتبة الرشد ناشرون، ط1، 2004م.

26. برجشتراسر. التطور النحوي للغة العربية (محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية سنة 1929 المستشرق الألماني برجشتراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه: رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط3، 1997م.

27. ابن برّيّ، عبد الله. شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، تح: عيد مصطفى درويش، القاهرة، مجمع اللغة العربية، 1985م.

28. بشر، كمال. دراسات في علم اللغة، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1998م.

29. البصري، علي بن الحسن. الحماسة البصرية، تح: مختار الدين أحمد، بيروت، عالم الكتب، ط3، 1983م.

30. البعيمي، إبراهيم بن سليمان. المنصوب على نزع الخافض في القرآن، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، 2002م.

31. البكري، طرفة بن العبد. ديوان طرفة بن العبد البكري، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1961م.

32. تشومسكي، نعوم. آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن، ترجمة: حمزة بن قبلان المزيني، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2005م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

33. التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون ، 1996م.

34. ثابت، حسان. ديوان حسان بن ثابت، تقديم وشرح: أحمد فاضل، بيروت، دار الفكر اللبناني، ط1، 2003م.

35. جاسم، ياسين. الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2001م.

36. الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف. التعريفات، بيروت، دار الكتب العلمية، 1983م.

37. الجرمي، إبراهيم محمد. معجم علوم القرآن، دمشق، دار القلم، ط1، 2001 م.

38. جرير، ديوان جرير. اعتنى به حمدو طمّاس، بيروت، دار المعرفة، ط1، 2003م.

39. ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف (ت:833هـ). منجد المقرئين ومرشد الطالبين، طنطا، دار الصحابة للتراث، ط1، 2007م.

40. ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف (ت:833). النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضباع، المكتبة التجارية الكبرى، د.ت.

41. الجندي، أحمد علم الدين. اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، 1983م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

42. ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء كتب السنة، 2004.

43. ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت:392)، اللمع في العربية، تح: فائز فارس، الكويت، دار الكتب الثقافية، 2004م.

44. الجواري، أحمد عبد الستار. نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، بغداد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1984م.

45. الجوجري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، ط1، 2004م.

46. الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت: 597هـ). زاد المسير في علم التفسير، تح: محمد بن عبد الرحمن عبد الله، دار الفكر، بيروت، ط1، 1987م.

47. حجازى، محمود فهمى. علم اللغة العربية مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، الفجالة، مكتبة غريب، 1992م.

48. حداد، حنا جميل. معجم شواهد النحو الشعرية، الرياض، دار العلوم، ط1، 1984م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

49. أبو جناح، صاحب. الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري، دار الفكر، ط1، 1999م.

50. حسن، عباس. النحو الوافي، القاهرة، دار المعارف، 1961م.

51. حمودة، طاهر سليمان. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1982م.

52. الحميري، نشوان بن سعيد. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تح: حسين بن عبد الله العمري، وآخرين ، دار الفكر المعاصر، بيروت ، ط1، 1999 م.

53. ابن خالويه، الحسين بن أحمد. الحجة في القراءات السبع، تح: عبد العال سالم مكرم، بيروت، دار الشروق، 1971م.

54. ابن خالويه، الحسين بن أحمد. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، عني بنشره: ج. برجشتراسر، دار الهجرة، د.ط، د.ت. خان، محمد. اللهجات العربية والقراءات القرآنية دراسة في البحر المحيط، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط3، 2003م.

55. الخفاجي. شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر (ت: 1069هـ)، حَاشِيةُ الشِّهَابِ الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي، بيروت، دار صادر، د.ت.

56. خان، محمد. اللهجات العربية والقراءات القرآنية دراسة في البحر المحيط، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط3، 2003م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

57. الخفاجي. شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر (ت: 1069هـ)، حَاشِيةُ الشِّهَابِ الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي، بيروت، دار صادر، د.ت.

58. الداني، عثمان بن سعيد أبو عمرو (ت: 444هـ). جامع البيان في القراءات السبع،(أصل الكتاب رسائل جامعية تم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة)، الإمارات، جامعة الشارقة، ط1، 2007 م.

59. دراز، محمد عبد الله. النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن الكريم، دار القلم، 1984م.

60. درويش، محيي الدين. إعراب القرآن الكريم وبيانه، بيروت، دار ابن كثير، ط3، 1992م.

61. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن. جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، بيروت، ط1، 1987م.

62. الدمشقي، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل(ت880هـ). اللباب في علوم الكتاب، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.

63. الدوسري، إبراهيم بن سعيد بن حمد. مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، الرياض، دار الحضارة للنشر ، ط1، 2008 م.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

64. رابين، تشيم. اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، ترجمة وتقديم: عبد الكريم مجاهد، عمان، دار فارس للنشر والتوزيع، ط1،2002م.

65. الراجحي، عبده. اللهجات العربية في القراءات القرآنية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1996م.

66. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن فخر الدين(ت: 606هـ). مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1995م.

67. الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق مرتضى (ت: 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: علي شيري، بيروت، دار الفكر، 1994.

68. ابن أبي ربيعة، عمر. ديوان عمر بن أبي ربيعة، قسم الدراسات في دار نوبليس، بيروت، دار نوبليس، ط1، 2004م.

69. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل(ت: 311هـ). معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988 م.

70. الزَّرْقاني، محمد عبد العظيم. مناهل العرفان في علوم القرآن، اعتنى بتصحيحه: أمين سليم الكردي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1995م.

71. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت:794هـ). البرهان في علوم القرآن، تح: يوسف عبد الرحمن المرعشلي وآخرين، بيروت، دار المعرفة، ط2، 1994 م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

72. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عَمرو. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجزه التأويل، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1977م.

73. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو. المفصل في صنعة الإعراب، تح: محمد محمد عبد المقصود، وحسن محمد عبد المقصود، القاهرة، دار الكتاب المصري، ط1، 2001م.

74. السامرائي، فاضل صالح. التعبير القرآني، دار الحكمة، الموصل، 1988 م.

75. السامرائي، فاضل صالح. الجملة العربية والمعنى، لبنان، دار ابن حزم، ط1، 2000م.

76. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت: 316هـ)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة.

77. ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت: 244هـ). إصلاح المنطق، تح: عبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط2، 1956م.

78. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان أبو بشر(ت:180هـ). الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م.

79. السيرافي، أبو محمد يوسف بن المرزبان (ت: 385هـ). شرح أبيات سيبويه، تح: محمد الريح هاشم، بيروت، دار الجيل، ط1، 1996 م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

80. السيوطي، جلال الدين. الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، 1987م.

81. السيوطي، جلال الدين. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1987م.

82. شاهين، عبد الصبور. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1987.

83. ابن الشجري، ضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي. الأمالي الشجرية، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، 1978م.

84. شرف الدين، جعفر. الموسوعة القرآنية خصائص السور، تقديم: عبد العزيز بن عثمان التويجزي، بيروت، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، ط1، 1999 م.

85. شلبي، عبد الفتاح إسماعيل. رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم، مكتبة وهبة، ط4، 1999م.

86. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت:1250). فتح القدير الجامع بين فني الرّواية والدِّراية من علم التفسير(تفسير الشوكاني)، تح: عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1999م.

87. صافي، محمود بن عبد الرحيم. الجدول في إعراب القرآن وصرفه، دمشق، دار الرشيد، ط2، 1988م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

88. الصالح، صبحي. دراسات في فقه اللغة، بيروت، دار العلم للملايين، ط1، 1960م.

89. الصالح، صبحي. مباحث في علوم القرآن، بيروت، دار العلم للملايين، ط11، 1979م.

90. أبو الصلت، أمية. ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق وجمع وشرح: سجيع جميل الجبيلي، بيروت دار صادر، 1998م.

91. الضبي، المفضل بن محمد. المفضليات، تح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، د.ن، د.ت.

92. ضيف، أحمد شوقي عبد السلام. المدارس النحوية، القاهرة، دار المعارف، ط3، 1976م.

93. الطائي، محمد بن مالك (ت672هـ). إيجاز التعريف في علم التصريف، تح: محمد عثمان، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، 2009م.

94. أبو طالب، علي، وفاطمة، والحسين. ديوان آل البيت ديوان علي بن أبي طالب، ديوان السيدة فاطمة، ديوان الحسين، تقديم: إسلام الجلدي، مكتبة جزيرة الورد، د.ت.

95. الطبري، أبو جعفر. تفسير الطبري المعروف جامع البيان عن تأويل القرآن، تح: محمود شاكر الحرستانى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، د.ت.

96. الطويل، السيد رزق. في علوم القراءات مدخل ودراسة وتحقيق، مكة المكرمة، المكتبة الفيصلية، 1985م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

97. ابن عاشور، محمد الطاهر. التحرير والتنوير(تفسير ابن عاشور)، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي، ط1، 2000م.

98. أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: 756هـ). الدّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم، 1986م.

99. عبابنة، يحيى عطية، والزعبي، آمنة. علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، إربد، دار الكتاب الثقافي، 2005م.

100. عبد التواب، رمضان. التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط3، 1997م.

101. عبد التواب، رمضان. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997م.

102. عبد التواب، رمضان. لحن العامة والتطور اللغوي، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ط1، 2000م.

103. عبد اللطيف، محمد حماسة. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ط1، 1983م.

104. العجاج، رؤبة. ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: راضي محمد عيد نواصرة، عمان، دار وائل للنشر، ط1، 2010م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

105. العجاج، رؤبة. مجموع أشعار العرب (وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات منسوبة إليه، اعتنى به وصححه: وليم بن الورد البروسي، بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة، 1979م.

106. العدوي، حمدي سلطان. القراءات الشاذة دراسة صوتية دلالية، تقديم: محمد حسن جبل، وسامي عبد الفتاح، طنطا، دار الصحابة للتراث، 2006م.

107. ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد (ت:669هـ). ضرائر الشِّعْر، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1980 م.

108. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب، (ت: 542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.

109. عفيفي، أحمد. ظاهرة التخفيف في النحو العربي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1996م.

110. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله(ت:769هـ). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار االتراث العربي، د.ت.

111. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت : 616هـ). التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

112. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت:616هـ). اللباب في علل البناء والإعراب، تح: عبد الإله النبهان، دمشق، دار الفكر، ط1، 1995م.

113. عمر، أحمد مختار، ومكرم، عبد العال سالم. معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، مطبوعات جامعة الكويت، ط2، 1988م.

114. عمر، أحمد مختار، ومكرم، عبد العال سالم. معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، مطبوعات جامعة الكويت، ط2، 1988م.

115. عمر، تمام حسان. اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط5 ،2006م.

116. عيد، محمد. النحو المصفى، القاهرة، مكتبة الشباب، 1995م.

117. العينى، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت.

118. الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم. جامع الدروس العربية، بيروت، المكتبة العصرية، ط12، 1973 م.

119. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار(ت: 377هـ). الحجة في علل القراءات السبع، تح: محمد إبراهيم سنبل وآخرين، طنطا، دار الصحابة للتراث، ط1، 2009م.

120. الفحل، علقمة. ديوان علقمة الفحل، تح: لطفي الصقال، ودريّة الخطيب، حلب، دار الكتاب العربي، 1969م.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

121. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد(ت:207). معاني القرآن، بيروت، عالم الكتب، ط2، 1980م.

122. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. كتاب فيه لغات القرآن، ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع، 1435هـ.

123. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد. العين، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ت.

124. الفرزدق. ديوان الفرزدق، بيروت، دار صادر، 2004م.

125. الفرنواني، هانئ. ظاهرة الاجتزاء في العربية، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2005م.

126. فندريس، جوزيف اللغة. تعريب: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، 1950 م.

127. القرالّة، زيد خليل. الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي، إربد، عالم الكتب الحديث، 2004م.

128. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر (ت671هـ). (ت: 671هـ)، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 2006م.

129. القيرواني، القزاز (ت:412هـ). ما يجوز للشاعر في الضرورة، تح: رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، الكويت، دار العروبة، 1981م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

130. القيسي. الهداية إلى بلوغ النهاية، الإمارات العربية، مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي جامعة الشارقة، ط1، 2008 م.

131. كاخر، رينيه. النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ترجمة: فيصل بن محمد المهنا، الرياض، جامعة الملك سعود، 2004م.

132. لوسركل، جان جاك. عنف اللغة، ترجمة: محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط2، 2006م.

133. ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت: 672هـ). شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، دار المأمون للتراث ط1، 1982.

134. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد(ت:285هـ). المقتضب، بيروت، عالم الكتب، 1963م.

135. ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي. السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ، ط2، د.ت.

136. مجمع اللغة العربية. المعجم الوسيط، إخراج: إبراهيم مصطفى وآخرين، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، 1972م.

137. محمد، هاشم. أبو الأسود الدؤلي، المجمع العالمي لأهل البيت، مطبعة نكين، ط1، 1995م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

138. المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن (ت:421هـ). شرح ديوان الحماسة، تح: غريد الشيخ، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2003 م.

139. المطعني، عبد العظيم إبراهيم محمد. خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، (رسالة دكتوراه منشورة)، مكتبة وهبة، ط1، 1992 م.

140. أبو المكارم، علي. الظواهر اللغوية في التراث النحوي، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2007م.

141. ابن منظور، جمال الدين. لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، بيروت، دار صادر، ط3، 1414 هـ.

142. ابن مِهران، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت381). المبسوط في القراءات العشر، تح: سبيع حمزة حاكيمي، دمشق، مجمع اللغة العربية ، 1980م.

143. موسى، عبد المعطي نمر. الأصوات العربية المتحولة وعلاقتها بالمعنى، إربد، 2001م.

144. النجار، محمد عبد العزيز. ضياء السالك إلى أوضح المسالك وهو صفوة الكلام على توضيح ابن هشام، مؤسسة الرسالة، ط1، 2001م.

145. النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت338هـ). إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 2004م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

146. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، شرح أبيات سيبويه، تح: وهبة متولي عمر سالمة، مكتبة الشباب، ط1، 1985م.

147. النعيمي، حسام سعيد. الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، الجمهورية العراقية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، 1980م.

148. الهاشمي، محمد علي. عدي بن زيد العبادي الشاعر المبتكر حياته وشعره، بيروت، دار البشائر الاسلامية، ط2، 1987م.

149. ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن جمال الدين(ت: 761هـ). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، 1996م.

150. ابن هشام. شرح شذوز الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د.ط، د.ت.

151. ابن هشام. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: حسن حمد، بيروت دار الكتب العلمية، ط2، 2005م.

152. الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد (ت:468هـ). شرح ديوان المتنبي، القاهرة، دار ابن الجوزي، ط1، 2010.

153. ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس(ت:381). علل النحو، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1999م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

154. ابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي. شرح المفصل للزمخشري، قدم له ووضع هوامشه: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، 2001م.

155. يعقوب، إميل بديع. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، بيروت، دار الكتب العلمية، 1999م.

156. اليمن، وضاح. ديوان وضاح اليمن، تح:محمد خير البقاعي، بيروت، دار صادر، ط1، 1996م.

المصادر الأجنبية

1. J.McCarthy, John. What is Optimality Theory ?, University of Massachusetts, Linguistics Department Faculty Publication Series, 2007. http://scholarworks.umass.edu/linguist_faculty_pub.

2. K.Brame, Michael. Arabic Phonology: Implications For Phonolog Ical Theory And Hisitorical Semitic, Submitted In Partial Fulfillment Of The Requirements For Doctor Of Philosophy, Massachusetts Institute Of Technology, 1970.

3. Kager,Renè. Optimality Theory, Cambridge University Press, 1999,, Volume 26, Number 2.

4. Prince, Alan ,& Smolensky, Paul .Optimality Theory Constraint Interaction in Generative Grammar, First circulated: April, 1993,

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

RuCCS-TR-2; CU-CS-696-93: July, 1993, Minor Corrections: December, 1993,ROA Version: August, 2002.

الرسائل الجامعية والأبحاث والشبكة الإلكترونية

1. الحوراني، معتصم محمد، القراءة الشاذة والاختيار النحوي: دراسة في كتاب إعراب القراءات الشواذّ للعكبري، إشراف: يحيى العبابنة، رسالة ماجستير غير منشورة في اللغة والنحو، جامعة مؤتة، 2009م.

2. الدليمي، قصي علي. لغة أكلوني البراغيث، بحث من الموقع: www.alfaseeh.com

3. العارف، عبد الرحمن بن حسن. واقع ترجمة اللسانيات الغربية إلى اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، بحث من الموقع: https://uqu.edu.sa/aharef

4. عبابنة، يحيى عطية. أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، مجلة أبحاث اليرموك"سلسلة الآداب واللغويات"، المجلد 11، العدد1، 1993.

5. عبابنة، يحيى عطية. ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي، مجلة جذور، النادي الأدبي الثقافي ، جدة، العدد 34، شعبان 1434- يونيو 2013.

6. عبابنة، يحيى عطية. كيف نتعامل مع الأداء اللغوي الصحيح وفقا لنظرية الأفضلية، 2015، مقالة قصيرة من الموقع http://www.facebook.com .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

7. عبابنة، يحيى عطية. المتبقي والأفضلية اللغوية طرق جديدة في النظر اللغوي، 2015. بحث غير منشور.

8. عبد الله، أحمد محمد. ظاهرة التقارض في النحو العربي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عدد 58، 2010.

9. فليّح، أحمد فرج. الأنظار اللغوية لدى ابن خلدون في مقدمته ، مجلة جرش للبحوث والدراسات، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، 2006، مقالة من الموقع https://articles.e-marifah.net

10. مانيطه، سامي محمد. العطف على المعنى أو على التوهم، المجلة الجامعة، العدد الثامن، 2006، بحث من الموقع: http://www.mohamedrabeea.com

11. النبوت، علي أحمد. الصيغ البديلة في ضوء نظرية الأفضلية في شواهد المفعول في كتاب المحتسب لابن جني، جامعة مؤتة، كلية الآداب،2014، بحث غير منشور.

12. النفطجي، سناء طاهر محمد عثمان. تأملات الدكتور إبراهيم السامرائي في الأبنية والأصوات في كتابه (من وحي القرآن) القراءات الشاذة أنموذجا، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، المجلد(17)، العدد (3)، 2010.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University